أثر التحولات السياسية والاقتصادية والايديولوجية على النمو الاقتصادي في الصين الشعبية 2010-1978

إعداد

عبد العزيز بن سعود المبارك

المشرف

الاستاذ الدكتور محمد المصالحة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع ..... التاريخ ...٧/١/٢٠١٣

كانون الثاني، 2013

نموذج ب

نوقشت هذه الرسالة " أثر التحولات السياسية والاقتصادية والأيديولوجية على النمو الاقتصادي في الصين الشعبية ١٩٧٨-٢٠١٠"

يوم الأربعاء ٢٠١٢/١٢/٢٤

أعضاء اللجنة

الأستاذ الدكتور محمد حمدان المصالحة (مشرفا)

أستاذ – دراسات برلمانية

الأستاذ الدكتور أمين عواد المشاقبة (عضوا)

أستاذ – سياسة مقارنة

الدكتور وليد شواقفة (عضوا)

أستاذ –

الدكتور هاني اخورشيده (عضو خارجي)

أستاذ مساعد – جامعة آل البيت

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع.....التاريخ.....

نموذج ترخيص

أنا الطالب : عبد العزيز بن سعود المبارك أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

اثر العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الأقاليم في الصين الشعبية ١٩٧٨ - ٢٠١٠

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: عبد العزيز بن سعود المبارك

التوقيع:

التاريخ: ٢٠١٣/١/١٧

الإهداء

إلى والدي ووالدتي حفظهما الله ...

إلى أخي أحمد ...

وأخواتي أريج وديمة...

إلى أهلي ... أقاربي... أصدقائي

إلى كل من أحبني...

إلى كل من ساندني... ووقف بجانبي

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

شكر وتقدير

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

بعد الشكر الجزيل لله سبحانه وتعالى، لعونه وتوفيقه لي بإنجاز هذا العمل المتواضع، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان وعظيم الامتنان إلى أستاذي والمشرف على هذه الرسالة الاستاذ الدكتور محمد المصالحة الذي كان لحسن إشرافه وما قدمه لي من علم ونصيحة ووقت، بالغ الأثر في إتمام هذه الرسالة، كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة وتطويرها من خلال إرشاداتهم وتوجيهاتهم وتعليقاتهم القيمة.

والشكر موصول إلى كل من ساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في مساعدتي في إعدادالرسالة.

الباحث عبد العزيز المبارك

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
فهرس المحتويات	ه
الملخص باللغة العربية	و
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	1
أهمية الدراسة	4
أهداف الدراسة	5
فرضيات الدراسة.....	5
تساؤلات الدراسة.....	5
محددات الدراسة.....	6
الدراسات السابقة	6
منهج الدراسة	18
الفصل الثاني: أثر التحولات السياسية في الصين 1978-2010.....	20
المبحث الأول: الصين في عهد دنج هسياوبينج 1978-1997.....	21
المبحث الثاني: التطور السياسي في الصين خلال الفترة من 1997-2010.....	43
الفصل الثالث: أثر التحولات الاقتصادية في الصين 1978-2010.....	58
المبحث الأول: التحولات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الصين 1978-1997	61
المبحث الثاني: تطور النموالاقتصادي في الصين خلال الفترة من 1992-2010	78
الخاتمة والنتائج.....	101
قائمة المراجع.....	106
الملخص باللغة الانجليزية	116

أثر التحولات السياسية والاقتصادية والايديولوجية على النمو الاقتصادي في الصين الشعبية1978-2010

إعداد

عبد العزيز بن سعود المبارك

المشرف

الاستاذ الدكتور محمد المصالحة

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم التحولات السياسية والاقتصادية والأيديولوجيةفي الصين منذ عام 1978 وحتى عام 2010، والتعرف على أهم ملامح التطور الاقتصادي في الصين خلال هذه الفترة والكيفية التي تحقق فيها هذا التطور في مجالاته المختلفة. وتحديد أثر التحولات السياسية والاقتصادية والأيديولوجية في الصين على النمو الاقتصادي فيها.

وقد جاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول تناول الأول منهاالإطار العام للدراسة حيث استعرض أهمية الدراسة وأهدافها وفرضياتها وتساؤلاتها وكذلك الدراسات السابقة ومنهجية الدراسة، في حين استعرض الفصل الثاني آثار التحولات السياسية في الصين خلال الفترة من عام 1978 وحتى عام 2010 بحيث ناقشت عهد الرئيس دنج هسياوبينج الممتدة من عام 1978 وحتى عام 1997 وكذلك عهد الرؤساء الصينيين بعده وحتى عام 2010. أما الفصل الثالث من الدراسة فقد استعرض آثر التحولات الاقتصادية في الصين خلال الفترة من عام 1978 وحتى عام 2010، حيث تم دراسة التحولات الاقتصادية والتنمية الاقتصاديةفي الصين خلال الفترة من عام 1978 وحتى عام 1997، وكذلك تطور النمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة من 1992-2010.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أولاً: تمثل ثورة التحديثات والإصلاح في الصين أحد أفضل الأمثلة على حالة تحول دولة من الدول النامية إلى دول متطورة من خلال انتهاج خطوات اقتصادية وسياسية سليمة استناداً إلى خطط ومناهج دقيقة لتقود بالنهاية إلى تحقيق النمو الاقتصادي في الدولة.

ثانياً: كان نجاح عملية التحديث والإصلاح في الصين مرتبط بأربعة مجالات رئيسية وهي ما عرفت بـــ "التحديثات الأربعة"، وهي تحديث الزراعة، وتحديث الصناعة، وتحديث العلوم والتقنيات، وتحديث القوات المسلحة، وهذه المجالات تعتبر العماد الرئيسي لاقتصاد أي دولة في العالم، وتنمية هذه المجالات هو الأساس لتحقيق النمو الاقتصادي.

ثالثاً: ساهمت جهود القادة الصينيون منذ "دنج هسياوبينج" وحتى "جينتاو" بتحقيق نقلة نوعية في النمو الاقتصادي الصيني من خلال حرص هؤلاء القادة على تحقيق تطور اقتصادي واضح في جميع المجالات المتعلقة بتنمية البلاد من الناحية الاقتصادية.

رابعاً: تعددت العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى نجاح برنامج التحديثات والإصلاح في الصين، مثل الابتعاد عن سياسة العزلة والتحول التدريجي من النظام الاشتراكي والاندماج النشيط في عدة كيانات اقتصادية عالمية وإقليمية مثل منظمة التجارة العالمية والعديد من التجمعات الاقتصادية الإقليمية.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة

شكلت ثورة الشعب الصيني عام 1949 بقيادة ماوتسي تونغ، أحد أهم الأحداث المفصلية في التاريخ الصيني الذي يمتد إلى آلاف السنين. حيث استطاعت هذه الثورة إنهاء أكثر من ثلاثة قرون من التخلف والانحطاط في الحضارة الصينية التي كانت حتى القرن السابع عشر تمثل أحد أهم وأرقى وأكبر المراكز الحضارية في العالم.

ومنذ هذه الثورة ذات الطابع الشيوعي، بدأت الصين أولى خطواتها على طريق النهوض ونفض غبار التخلف. ورغم ما واجه هذه الثورة من تناقضات وصراعات داخلية وحصارات خارجية، إلا أنها استطاعت تحقيق إنجازات عظيمة في حركة التنمية والتحول الحضاري، وتسارعت الخطى مع ثورة التصحيح عام 1978 التي قادها دنج هسياوبينج [1].

وقد تميز نموذج الإصلاح الاقتصادي الصيني، منذ البداية، بانتهاج الأسلوب التدريجي في الانتقال من نظام التخطيط المركزي إلى نظام اقتصاد السوق. وبدا هذا الأسلوب واضحاً في بدء تنفيذ أعمال الإصلاح على نطاق محدود من حيث تقليص درجة الحرية المعطاة في إدارة المشروعات، وفي قصر التجربة في البداية على أقاليم معينة، ثم تعميمها على المستوى القومي حال ثبات نجاحها، إضافة إلى أن الأسلوب التدريجي، برز أيضاً في التركيز بدايةً على اختيار قطاع رائد معين في الاقتصاد الوطني لتجربة هذه الإصلاحات، ثم الانتقال بها إلى قطاعات أخرى. فبدأت الصين تجربة الإصلاح بالزراعة،

---

(1)زايتس، كونراد ، (2003). **الصين : عودة قوة عالمية ، ترجمة سامي شمعون** ، أبوظبي : مركز الإمـــارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ص267.

وانتقلت بعد ذلك إلى المشروعات الصناعية، وبالذات تلك الموجودة في القرى والمدن الصغيرة، ثم تحولت تدريجياً إلى الصناعات الأخرى. وقد ساعد هذا الطابع التدريجي على ضمان استمرار التجربة وعدم انتكاسها وتمكينها من امتلاك القدرة على التصحيح الذاتي، من دون الاعتماد على إحداث طفرة كبيرة دفعة واحدة كما حاول ميخائيل غورباتشوف في الاتحاد السوفياتي[1].

التزمت الصين بعد ثورة التصحيح منهجاً براجماتياً يعبر عنه المثل الصيني "اعبر النهر وأنت تتلمس الأحجار بقدميك" [2]. حيث استوعب دينج هسياو بنج حقيقة وواقع التحولات العالمية ومقتضياتها وضرورة الانفتاح والبعد عن الجمود الفكري. وبالتالي خلقت الصين لنفسها إطارها الخاص الاقتصادي السياسي الجديد الذي يحتل موقعاً وسطاً بين الرأسمالية التقليدية والاشتراكية التقليدية [3].

فقد أدركت الصين منذ ثورة التصحيح، أهمية ثورة تكنولوجيا المعلومات ودورها في تشكيل الأساس المادي للمجتمع وإعادة بناء الإنسان، لتتوفر له الإمكانيات المادية والمعنوية الملائمة للمنافسة على المستوى العالمي. وأن التقدم مرهون بالاعتماد المتبادل على نطاق عالمي، إذ لم يعد ممكناً لدولة ما أن تبني نفسها بمعزل عن الدول الأخرى. وبالتالي وضعت الصين هذا في الاعتبار ورسمت حدوداً لاستراتيجية المستقبل تأسيساً على آلية العلم والتكنولوجيا، باعتبار العلم والتكنولوجيا أداة تشكيل المستقبل والتحدي العالمي [4].

---

(1)سليم، محمد السيد، (1994). **الصين في ظل نظام القطبية الثنائية، في: العرب في الاستراتيجيات العالمية**، تحرير مصطفى الحمارنة، عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، ص330.

(2)See:Zhang, Xibao (2010**), Narratives of Chinese economic reforms : how does China cross the river?**, Singapore ; Hackensack, NJ : World Scientific,

(3)بورشتاين،دانييل، (2001). **التنين الأكبر**، ترجمة شوقي بغدادي، عالم المعرفة، العدد 271، ص35.

(4) زايتس، الصين : عودة قوة عالمية ، مرجع سابق ، ص ص 370-375 .

والأهم في التحولات السياسية والاقتصادية في الصينهو نجاح نظام الدولة في التحول الهادئ من نظام هيمنة دولة بيروقراطية ذات أيديولوجية شيوعية جامدة نوعاً ما، إلى نظام قادر على الاندماج في الاقتصاد العالمي، مع الحفاظ على الخصائص السياسية والأيديولوجية للمجتمع. فقد حرصت الصين على الاحتفاظ بسلطة الحزب الشيوعي، بحيث لا يؤدي الانفتاح الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية إلى إضعاف سيطرة الحزب على السلطة السياسية باعتباره حامي العقيدة السياسية للدولة. وقد جرى التعبير عن هذا التوجه، خلال الاجتماع الموسع للحزب الشيوعي الصيني في نوفمبر 1993، حيث اشير إلى أن الإستراتيجية الاقتصادية الصينية تقوم على جعل السوق عاملاً أصيلاً في استخدام الموارد تحت الإشراف الكامل للدولة، بمعنى أن سلطة الدولة والحزب الشيوعي ينبغي أن تظل بمثابة الوعاء الذي يضم هذه التفاعلات كافة، ولعل هذه الاستراتيجية حاولت الاستفادة من التجربة السوفياتية التي فشلت في التوفيق أو المزج بين عمليتي الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي[1].

ومن هنا فقد قدمت الصين نموذجاً مثالياً في عملية التحول السياسي والاقتصادي من خلال تكييف الواقع الأيديولوجي للنظام السياسي مع متغيرات البيئة الإقليمية والدولية على مختلف الأصعدة، فقد استطاعت الصين أن تتحول إلى نموذج قوة اقتصادية عظمى مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين في الوقت الذي أضحت فيه أوروبا والولايات المتحدة تعاني من أجل الحفاظ على مكانتها كقوى اقتصادية عظمى في ظل الأزمات المالية والاقتصادية المتلاحقة.

واستطاعت الصين الوصول إلى هذه المكانة من خلال إيجاد حالة من التطوير المستمر للنظام السياسي ذو الخلفية الأيديولوجية الشيوعية للتكيف مع أنماط التفاعل والتغير الاقتصادي في عالم السوق المفتوح الذي يتطلب عادة حالة متقدمة من الرأسمالية في النظام

---

(1) سليم، الصين في ظل نظام القطبية الثنائية، مرجع سابق، ص331.

السياسي لاستيعاب هذه التفاعلات والمعطيات والاستفادة منها. وهنا نجحت الصين بنظامها الاشتراكي بأن تدخل السوق العالمي وتتفوق على قوى اقتصادية رأسمالية عريقة وذلك من خلال امتلاك النظام السياسي الصيني القدرة على المزج بين الثوابت الأيديولوجية والعقيدة السياسية وبين متطلبات الانفتاح والتطور الاقتصادي.

واستناداً إلى ما سبق، يمكن النظر إلى الواقع الاقتصادي والسياسي الصيني حالياً بأنه نتاج عدة عقود من التطور والتكيف السياسي والأيديولوجي الذي يستحق الدراسة والتحليل للوصول إلى نتائج عملية تشخص هذه التجربة وتحدد خصائصها وملامحها والعوامل التي قادت إلى نجاحها للاستفادة منها كنموذج لدول العالم الثالث الأخرى.

أهمية الدراسة:

1) تنبع أهمية هذه الدراسة من الإشكالية الحاصلة في السياسة الدولية منذ مئات السنين والتي تتلخص بمدى قدرة الدولة على التكيف مع المتغيرات السياسية والاقتصادية المحيطة بها سواء أكانت إيجابية أو سلبية في الوقت الذي تحافظ فيه على هويتها الثقافية والحضارية وعقيدتها السياسية أو الدينية.

2) كما تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الصين حالياً كأحد أهم القوى السياسية والاقتصادية في العالم بالرغم من أنها تعتبر من الدول المحافظة أيديولوجياً، حيث لا زالت تتمسك بالعقيدة الشيوعية كنظام سياسي وبالمذهب الاشتراكي كأسلوب حياة وإدارة للاقتصاد.

3) تشكل هذه الدراسة محاولة للوصول إلى حقائق علمية يمكن تعميمها حول كيفية إدارة الدولة لعملية التطور السياسي والاقتصادية والأيديولوجي فيها في عصر التكنولوجيا الفائقة والسوق المفتوح والتنافس الاقتصادي الكبير، مع الحفاظ على الهوية الثقافية والحضارية للدولة. وبذلك يمكن أن تقدم هذه الدراسة إضافة حقيقية للمكتبة العربية في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

أولاً: التعرف على أهم التحولات السياسية التي شهدتها الصين منذ ثورة التصحيح عام 1978 وحتى عام 2010.

ثانياً: التعرف على أهم ملامح التطور الاقتصادي في الصين خلال هذه الفترة والكيفية التي تحقق فيها هذا التطور في مجالاته المختلفة.

ثالثاً: دراسة أهم التحولات الأيديولوجية التي شهدتها الصين منذ ثورة التصحيح عام 1978، والتي استطاعت من خلالها تكييف نظامها الشيوعي الاشتراكي مع مختلف متغيرات اقتصاد السوق.

رابعاً: تحديد أثر التحولات السياسية والاقتصادية والأيديولوجية في الصين على النمو الاقتصادي فيها.

فرضيات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من افتراض أساسي مؤداه "أن الصين قد شهدت خلال الفترة الممتدة من عام 1978 وحتى عام 2010 العديد من التحولات السياسية والأيديولوجية والاقتصادية والتي ساعدت في إحداث النمو الاقتصادي الهائل للدولة الصينية وبالتالي أهلتها لتصبح أحد أهم القوى السياسية والاقتصادية في العالم حالياً.

تساؤلات الدراسة:

لاختبار الفرضية السابقة فإن الدراسة تحاول الإجابة عن التساؤلات التالية:

أولاً: ما أهم التحولات السياسية التي شهدتها الصين منذ ثورة التصحيح عام 1978 وحتى عام 2010؟

ثانياً: ما أهم ملامح النمو والتطور الاقتصادي في الصين خلال هذه الفترة والكيفية التي تحقق فيها هذا النمو الاقتصادي في مجالاته المختلفة؟

ثالثاً: ما أهم التحولات الأيديولوجية التي شهدتها الصين منذ ثورة التصحيح عام 1978، والتي استطاعت من خلالها تكييف نظامها الشيوعي الاشتراكي مع مختلف متغيرات اقتصاد السوق؟

رابعاً: ما أثر التحولات السياسية والاقتصادية والأيديولوجية التي شهدتها الصين على النمو الاقتصادي فيها؟

حدود الدراسة:

- حدود هذه الدراسة من الناحية الزمانية هي الفترة الممتدة من عام 1978 وحتى عام 2010 أي منذ بدأت انطلاقة عهد الإصلاح والتحديث في الصين وحتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.
- حدود الدراسة من الناحية المكانية تنحصر في جمهورية الصين الشعبية.
- أما من الناحية الموضوعية فتتحدد الدراسة بتوضيح التحولات السياسية والإيديولوجية والاقتصادية التي شهدتها الصين خلال فترة الدراسة.

4.<u>الدراسات السابقة:</u>

أولاً: الدراسة باللغة العربية

- دراسة محمد السيد سليم (1994) بعنوان (الصين في ظل نظام القطبية الثنائية).[1]

وتتمحور هذه الدراسة حول حقيقة أن الصين كانت ودائماً، ومنذ عام 1949، قوة مؤثرة في العلاقات الدولية، إلا أن هذا التأثير أنصب في الأساس على عمليات النظام الدولي، دون أن ينسحب على التأثير في هياكل النظام الدولي، أي أن التأثير الصيني في

(1) سليم ، محمد السيد، (1994). **الصين في ظل نظام القطبية الثنائية**، في كتاب: العرب في الاستراتيجيات العالمية، تحرير مصطفى الحمارنة، عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية.

العلاقات الدولية لم يمتد إلى المشاركة في إنشاء المعادلات الدولية أو تحديد طبيعة النظام الدولي (ثنائي أو متعدد). ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب مثل البعد الجغرافي للصين وعناصر التمايز الثقافي الحضاري للصين، إضافة إلى عنصر الميراث التاريخي الصيني وعنصر التدني في المستوى الاقتصادي للصين الشعبية.

وخلصت الدراسة إلى أن قدرة الصين على تحويل قدراتها الاقتصادية والعسكرية إلى قوة سياسية مؤثرة في العلاقات الدولية سوف تكون محدودة إلى درجة كبيرة في المستقبل القريب بسبب العديد من المعضلات. فالصين منغمسة في الوقت الراهن في مشكلات كبرى مثل الخلافة السياسية وتركز السلطة ومحدودية المهارات الدبلوماسية وغياب رؤية متكاملة للنظام الدولي ودور الصين فيه، ومحدودية مصالح الصين خارج إطار القارة الآسيوية. وجملة هذه المشكلات قد تتسبب في غياب الحافز القوي لترجمة القوة الاقتصادية والعسكرية إلى قوة سياسية أساسية من جانب القيادة الصينية. أما فيما يتعلق بإمكانية أن تتحول الصين إلى نمر آسيوي جديد على غرار النمور الأخرى الموجودة في القارة الآسيوية، فهذه الإمكانية تبدو مشروطة بدرجة النجاح في اجتياز المرحلة الاقتصادية الحرجة التي تمر بها الصين.

- دراسة محمد يوسف درادكة (1998) بعنوان (دراسة في السياسة الخارجية الصينية:1980-1996)[1]

هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في توجيه السياسة الخارجية الصينية حيث استخدمت الدراسة منهج تحليل النظم لكشف كافة المتغيرات وهي: بناء مراكز رأسمالية، التفاوت في التنمية بين الريف والمدن في الصين والنخب السياسية، وتزايد دور الإداريين والفجوة بين الإنتاج والاستهلاك في الاقتصاد الصيني ونشاط

(1)درادكة، محمد يوسف (1998).**دراسة في السياسة الخارجية الصينية: 1980-1996**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان.

الأقليات الدينية والاثنية ودعاة الإصلاح السياسي .وانتهت الدراسة إلى أن الصين ما زالت تركز على إنجاز برنامجها الإصلاحي والتحديثي في سياستها الخارجية، ولكنها ما زالت تواجه صعوبات داخلية من أبرزها: السيطرة على المناطق الساحلية ومشكلة الفلاحين الأغنياء في الريف الصيني ودور الأقليات الانفصالية، كما تواجه صعوبات خارجية من أبرزها: حماية أمنها القومي، خلق منطقة إقليمية مستقرة، لهذا أصبحت السياسة الخارجية الصينية أكثر برجماتية تجاه النظام الدولي وآلياته.

- دراسة وليد سليم عبد الحي (2000) بعنوان (المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي: 1978-2010)[1]

تناولت الدراسة المكانة المستقبلية للصين من خلال تحليل التفاعل بين المتغيرات الداخلية (وتشمل بنية الثقافة السياسية، والتركيبة الديموغرافية، والنظام السياسي، وتفاعلات برامج التحديثات الأربعة، والمؤسسات العسكرية)، والمتغيرات الخارجية.وقد توصلت الدراسة إلى الاحتمالات المستقبلية التالية:

أولاً:إن الثقافة السياسية للمجتمع الصيني تشكل أحد عناصر الاستقرار السياسي بفعل البعد البنيوي الوظيفي لها بالرغم من التغيرات التي أصابت هذه الثقافة خلال مراحلها التاريخية المختلفة.

ثانياً:يتوقف مصير الحزب الشيوعي على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تحدد شرعية بقائه في السلطة، فعلى المستوى الداخلي يميل الحزب نحو أيديولوجية قومية اشتراكية، ويسعى لضمان استمرار النمو الاقتصادي في البلاد لتعزيز شرعيته في قيادة الصين، اما على المستوى الخارجي فيسعى الحزب إلى إنتهاج سياسة معتدلة مع الدول

---

(1)عبد الحي، وليد سليم (2000). **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي: 1978-2010**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

الرأسمالية الغربية لتغيير الصورة التي خلفتها الحرب الباردة وسياسات الاستقطاب بين المعسكرين الليبرالي والشيوعي، والتي أدت إلى سقوط الاتحاد السوفياتي وانهياره.

ثالثاً: يمثل برنامج التحديثات الأربعة نقطة الارتكاز للدراسة، وقد ركزت على هذا الجانب نتيجة للافتراض الأساسي بأن مستقبل المكانة الصينية مرهون إلى حد بعيد بمدى امتلاك هذا البرنامج آليات كافية لمواجهة التغيرات التي انبثقت منه.

- دراسة سونغ يمين (2000) بعنوان (الفرص والتحديات التي تواجه الصين قبل عام 2010)[1]

وقد هدفت هذه الدراسة إلى إثبات أن الفرص والتحديات التي ستواجهها الصين دولياً في العقد القادم تعتمد على الظروف الموضوعية الخاصة بالموقف الدولي والظروف الخاصة بالقوة القومية الإجمالية لدى الصين واختياراتها الاستراتيجية .

وخلصت الدراسة أن الصين بحلول عام 2010 سوف تجد فرصاً أكثر من مواجة التحديات لأن البيئة العامة متوقع لها أن تبقى في سلام وسوف تستمر الدول الأخرى في الاحتفاظ بوجهة نظر إيجابية تجاه التنمية الصينية. وسوف تتحسن وتقوى علاقات الصين مع الدول النامية والقوى الكبرى بما فيها الولايات المتحدة. ومن الضروري للصين أن تركز اهتمامها لمعالجة الموضوعات القومية بما في ذلك العمل بطريقة أكثر فاعلية في اتجاه التحديث العسكري.

- دراسة خضر عباس (2002) بعنوان (الصين بين حافز امتلاك القوة، وقيد القطبية الأحادية)[2]

---

(1)يمين، سونغ. (2001). **الفرص والتحديات التي تواجه الصين قبل عام 2010**، ترجمة إسامة مهدي سلطان، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، كراسات استراتيجية، السنة السادسة، العدد الثالث، القاهرة.

(2)خضر ، عباس (2002). **الصين بين حافز امتلاك القوة وقيد القطبية الأحادية**، مجلة شؤون خارجية، العدد 30.

تتمحور هذه الدراسة حول تطلع الصين إلى الاستحواذ على مرتبة القوة العظمى، وهو ما يضفي زخماً جديداً على التوجه الصيني في الاندماج مع السياسات العالمية، ويزيل كذلك الغموض عن الصورة المستقبلية لوضع الصين في النظام العالمي، وهذا لا ينفي أن القطبية الأحادية للنظام الدولي وما تفرضه من علاقات القوة على الصعيد الدولي، يعد كابحاً أمام طموح وتطلع الصين لبلوغ المرتبة المقصودة في سلم الهرمية الدولية.

وتعتبر الدراسة أن الصين، وبقصد تأمين متطلبات الدور السياسي الدولي القادم، ابتعدت عن تقديم الاعتبارات الأيديولوجية في تعاملاتها الدولية، وركزت بدلاً من ذلك على الجوانب المصلحية، ورغم ذلك فإن تنفيذ مثل هذا الدور هو ما لا تستطيع أن تتحمله إمكانياتها في هذه المرحلة، لذلك اتجهت نحو توليد بيئة دولية إيجابية بل وداعمة لها. وبالتالي، فليس من المستغرب أن تلجأ الصين إلى اعتماد خيار الشراكة مع قوى دولية فاعلة مثل روسيا وفرنسا وألمانيا واليابان وحتى مع الولايات المتحدة، وهذا الخيار يؤمن لها عرض وجهة نظرها لإدارة مناطق العالم المختلفة وبأقل تكلفة سياسية مقبولة.

- دراسة بلال خميس أبو جرادة (2003) بعنوان (السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأقصى: 1949-2000)[1]

تناولت هذه الدراسة السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأقصى من خلال بيان محددات السياسة الخارجية الصينية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كما تناولت تلك الدراسة سياسات الإصلاح الاقتصادي داخل الصين وانعكاساتها على البنية الداخلية للصين من اقتصادية وأيديولوجية وثقافية واجتماعية وعسكرية وسياسية، وانعكاس التحولات في البنية الداخلية في الصين جراء الإصلاحات الاقتصادية على السياسة الخارجية الصينية وخاصة التحولات في القوى الداخليةالمؤثرة في صناعة القرار السياسي الصيني وتوضيح

---

(1)أبو جرادة بلال خميس، (2003).**السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط: 1949-2003**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان.

أثر التحولات العالمية الجديدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الصينية .

وقد خلصت تلك الدراسة إلى تأثر السياسة الخارجية الصينية بسياسات الإصلاح الاقتصادي التي تنتهجها القيادة الصينية، بحيث أصبح المتغير الاقتصادي هو العامل المركزي والمحوري في سياسة الصين الخارجية، حيث أصبحت السياسة الخارجية الصينية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة مدفوعة بضمان إصلاحاتها الاقتصادية الداخلية وما يقتضيه ذلك من تدعيم تبادلاتها التجارية مع العالم الخارجي، وضمان بيئة أمنية إقليمية سلمية. وقد أدى ذلك إلى تبدل التوجهات الصينية نحو محيطها الخارجي لتتوافق مع أولويات سياستها الخارجية الهادفة إلى السير ببرنامج التنمية الاقتصادية قدماً نحو الأمام في محاولة لخلق شبكة اقتصادية تكون الصين محور تلك الشبكة .

- دراسةكونراد زايتس (2003) بعنوان (الصين عودة قوة عالمية)[1].

تتناول هذه الدراسة الصعود المتزايد للصين في الاقتصاد العالمي ، معتبرةً أن هذا الصعود هو عودة للقوة الصينية القديمة ، فالصين كانت تشتهر بتقنياتها المتطورة وبرقي تنظيماتها الإدارية. وفي القرن التاسع عشر انغمر هذا البلد الغني المتطور فجأة في بحر من الفقر المدقع وقام الغرب وروسيا واليابان باستباحة أراضيه ونهب خيراته. لقد كان القرن التاسع عشر قرن إذلال للصين مازالت تداعياته وويلاته حية في نفوس الصينيين جميعهم حتى يومنا هذا.

وفي القرن العشرين شهدت الصين فضائع حكم "ماو"، بيد أن الصين بدأت تتعافى تدريجياً منذ إصلاحات دنج هسياوبينج في عام 1978 وأخذ اقتصادها يسجل أعلى نسب نمو في العالم. ويبلغ حجم اقتصادها حالياً ضعف حجم اقتصاد روسيا والهند معاً، ويتفوق على

---

(1)زايتس ، كونراد (2003). **الصين: عودة قوة عالمية** ، ترجمة: سامي شمعون، أبوظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2003 .

الاقتصاد الياباني من ناحية القوة الشرائية. إذا ما استمرت الصين في خطوات تطورهاالاقتصادي، فإنها ستصل مع نهاية العقد الثاني من القرن الجديد إلى مستوى الناتج القومي للولايات المتحدة الأمريكية من حيث القوة الشرائية. ومن هنا فإن من المتوقع أن يشهد العالم العالم خلال العقدين التاليين ظهور الصين كقوة اقتصادية خارقة بحيث تتفوق على الدول الآسيوية جميعها. كما أن قوة الصين يمكن أن تجعل منها محط أنظار الصينيين الموجودين في الخارج وجاذبة لكفاءاتهم.

- دراسة وصفي محمد عقيل (2003). بعنوان (اثر العولمة الاقتصادية على صنع القرار السياسي في الصين خلال الفترة بين عامي (1997-2007)[1].

تسعى هذه الدراسة الى بلورة وفهم المشكلة البحثية المتمثلة في معرفة كيفية تأثير العولمة الاقتصادية على صنع القرار السياسي في الصين، وكيف اثرت في آليات صنع القرار السياسي منذ العام 1997 وما يمكن ان تؤثر به حتى عام 2007، وذلك باستخدام الدراسة لعدة مناهج انطلاقا من مبدأ تكامل المناهج مع التركيز على منهج صنع القرار ومنهج تحليل النظم والمنهج المقارن ومنهج النخبة بالإضافة الى المنهج الإحصائي .وقد تم قياس مؤشرات العولمة الاقتصادية ببعديها التجاري والمالي كمياً في محاولة للتعبير عنها رقمياً ، كما تم تناول أدوار مؤسسات العولمة الاقتصادية في عولمة الاقتصاد الصيني، ثم جرى البحث فى آثار تلك المتغيرات على آليات صنع القرار المختلفة، وقد وجد بأن هناك تحولات جوهرية في البيئة النفسية لصناع القرار والبيئات الموضوعية المحيطة به وفي مؤسسات صنع القرار المتمثلة بالسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية والمؤسسة العسكرية. كما وجد أن هناك تحولات جوهرية وهامة في منهج وتنظيم وعضوية الحزب الشيوعي وفي تشكيل نخبة السياسة العليا الحاكمة.

---

(1)عقيل، وصفي محمد (2003). **اثر العولمة الاقتصادية على صنع القرار السياسي في الصين خلال الفترة بين عامي (1997-2007)**، رسالة جامعية غير منشورة،جامعة اليرموك، اربد.

ثانياً: الدراسات باللغة الانجليزية

- دراسة (McCormick, 1985) **بعنوان " Political Reform In Post-Mao China: Democracy And Due Process In A Leninist State (Communism, Law), "الإصلاح السياسي في الصين في مرحلة ما بعد ماو: الديمقراطية ومراعاة الأصول القانونية في الدولة اللينينية (القانون الشيوعي)"** [1].

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على عملية الإصلاح السياسي في الصين في مرحلة ما بعد ماوتسي تونغ، حيث ترى الدراسة أنه منذ وفاة ماو، بدأ الحزب الشيوعي الصيني عملية إصلاح سياسي مكثفة، تضمنت تعزيز النظام القانوني الشيوعي. ورغم أهمية هذا التطوير إلا أنه حدث ضمن إطار الدولة اللينينية التي تتميز عن الدولة السلطوية البيروقراطية وتتميز أيضاً عن الدولة التعددية بأنها تتمتع باستقلال نسبي عن المجتمع. ويمكن فهم هذا التطور في الدولة اللينينية في ضوء السلطة الكارزمية مثل الأيديولوجيا والسلطة القانونية الشرعية. وهذا عادة ما يعزل الدولة عن المجتمع، وهو الأمر الذي يقود إلى فشل السياسة المتبعة نتيجة افتقادها لعملية التقييم الجماهيري. وفي حين يصور البعض أن الثورة الثقافية وغيرها من حركات الإصلاح في الصين بعد ماو كانت بمثابة هجوم على المجتمع، إلا أن ذلك يتجاهل حقيقة أن ماو قد حاول احتكار السلطة بمعزل عن المجتمع من خلال التركيز على البعد الكارزمي والأيديولوجي.

وبعد وفاة ماو حاولت القيادات الاصلاحية جسر الهوة بين الدولة والمجتمع، ولكن في البداية كان عليها أن تعيد تعريف المصطلحات الأساسية للغة السياسية الصينية. وقد أدى الإصلاح في المجال البرلماني والنظام القانوني في إيجاد قنوات مهمة للاتصال بين الدولة والمجتمع، وقد أظهرت هذه الأصلاحات بعض النجاح على أرض الواقع وبشكل أكثر فعالية من الثورة الثقافية ذاتها.

---

(1)McCormick, Barrett Lloyd., (1985), **Political Reform In Post-Mao China: Democracy And Due Process In A Leninist State (Communism Law)**, The University of Wisconsin – Madison.

- دراسة (Yang, 1985) بعنوان " **Socialism And The Quest For Modernization: The Political Economy Of China's Development Strategy (Communism, Economic, Policy-Making),** "**الاشتراكية والسعي من أجل التحديث: الاقتصاد السياسي لاستراتيجية التنمية في الصين (الشيوعية، الاقتصاد، صنع القرار)**"[1].

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء الاقتصاد السياسي لاستراتيجية التنمية الصينية، مع التركيز على الخلاف بين التنمية الاقتصادية والاشتراكية. وتتعامل الدراسة مع معادلة السياسة الزراعية الصينية والمعاناة الأيديولوجية، فالصين تسعى إلى كسر النموذج التبعي للسوفييت وخلق النموذج الخاص بها مع التأكيد على مضمون مفهوم ماوتسي تونغ لـــ"الثورة المستمرة"، وتناقش الدراسة السياسات المتبناة من قبل صانعي القرار الصينيين لإنقاذ الصين من التداعيات الاقتصادية لنهج الـــــ "القفزة الكبرى للأمام" "Great Leap Forward " الذي تم تبنيه عام 1958، وتناقش الدراسة فعالية الماوية خلال الثورة الثقافية والمشاكل التي خلقتها، وأخيراً تحاول الدراسة تلخيص ما ينقص الماوية للتغلب على أسباب فشلها.

- دراسة (Chuang, 1989) بعنوان " **The petty private economy in China: Capitalism within a socialist system** "**الاقتصاديات الخاصة الصغيرة في الصين: الرأسمالية في ظل نظام اشتراكي**"[2]. تقدم هذه الدراسة مراجعة للتحولات والتطورات الشيوعية في الصين مع التركيز على الاقتصاد الفردي. بعد الثورة عام 1949، حاول الحزب الشيوعي الصيني ليس فقط التخلص من بقايا الاقطاعية الرأسمالية ولكن أيضاً ترسيخ إصلاح اقتصادي دائم والوصول إلى تحول شيوعي كامل في الصين. ولكن بين تدمير الإقطاع وتحقيق المثال الاشتراكي الماركسي الأعلى،لمتتمكن

(1) Yang, Cheng., (1985), **Socialism And The Quest For Modernization: The Political Economy Of China's Development Strategy (Communism, Economic, Policy-Making),**University of California, Berkeley..
(2)Chuang, Suo-Hang., (1989), **The petty private economy in China: Capitalism within a socialist system**,University of Southern California.

الصينمن الهربمن مقولة ماركس بأن الاشتراكية الأصيلة مستمدةمن مجتمعرأسمالي ناضج بدأ ينهار من داخله. ولم تستطع الجهود التي بذلها الحزب الشيوعي الصيني أن تغير من حقيقة أن الصين في الفترة التي سبقت الثورة كانت بالكاد في مرحلة الرأسماليةالناضجة، على الرغم من القفزة الكبيرة إلى الأمام (Great Leap forward) والثورة الثقافية (Cultural Revolution).

وتخلص الدراسة إلى أن الأيديولوجية الشيوعية في الصين هي متوسطة بين عدة أنواع من الملكية: ملكية الدولة، ملكية الأفراد، الملكية الجماعية، وأحياناً الجمع بين بعض منها. ويمكن للتطورات في الاقتصاد الخاص –إذا لم يتم التدخل بها من قبل السلطات السياسية– يمكن أن يخلق بنية اقتصادية جديدة في المجتمع الصيني، تتضمن بروز برجوازية جديدة. أما الخيار الثاني، فإن المواجهة بين المصالح الخاصة والأيديولوجية الشيوعية يمكن أن تحدث (كما في الماضي).

– دراسة (Liu, 1991) **بعنوان** " **The relationships among ideology, policy and economic performance: Mao Tsetung, Liu Shaochi and the economy in China,** " **العلاقة بين الأيديولوجيا والسياسة والأداء الاقتصادي: ماوتسي تونغ و لوي شوشاي** "[1].تهدف هذه الدراسة إلى إلى اختبار العلاقات المحتملة بين الأيديولوجيا والأداء الاقتصادي في الصين. حيث أنها ترى بأنه منذ تأسيس الحكومة الشيوعية عام 1949، عاشت الصين تقلبات اقتصادية وسياسية غير عادية. وكان الاعتقاد السائد بأن هذه التقلبات تعكس التقلبات بالقيادة الصينية خلال الفترة من عام 1949 وحتى عام 1987.

(1)Liu, Shin I., (1991), **The relationships among ideology, policy and economic performance: Mao Tsetung, Liu Shaochi and the economy in China**, The University of Nebraska – Lincoln.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه كان هناك اختلافات قليلة الأهمية في الأداء الاقتصادي بين أيديولوجية الثورة الثقافية وعهد القيادات السياسة ذات التوجه المادي. وأظهرت الدراسة وجود بعض الفروقات الإحصائية بين الأداء الاقتصادي في المرحلة التي يطلق عليها " Great Leap Forward" "القفزة الكبرى إلى الأمام والتي شدتها الصين عام 1958، والأداء الاقتصادي في فترات الاقتصاد المادي. لكن هذه الأهمية كانت نتيجة لتأثير ليس فقط السياسة الأيديولوجية في مرحلة "القفزة الكبرى" ولكن نتيجة للبيئة المحيطة، مثل وقف الاتحاد السوفييتي لمساعداته الاقتصادية للصين، والتغير في سياسات لوي شوشاي عام 1961. إضافة إلى ذلك أظهرت الدراسة وبعكس الكثير من الافتراضات أن كل من ماوتسي تونغ ولوي شوشاي ودينج أظهروا كل من السلوك الأيديولوجي والمادي وذلك خلال فترات مختلفة.

- دراسة (Chen, 1992) **بعنوان " Ideology and rural development in China" "الأيديولوجيا والتنمية الريفية في الصين"**[1].

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الأيديولوجيا، والسياسات الريفية، والتنمية الريفية في الصين من خلال المقارنة بين مرحلتين من مراحل صناعة القرار السياسي في الصين، الأولى هي الفترة الممتدة من عام 1959-1966، وهي الفترة التي تلت فشل القفزة الكبرى، والثانية هي الفترة الممتدة من عام 1978-1984، وهي الفترة التي تلت وفاة ماوتسي تونغ والتنصل من الثورة الثقافية. وتقدم الدراسة حالة من التفاعل بين الأيديولوجيا والسياسات الريفية في التنمية الريفية.

وقد حاولت الدراسة الإجابة عن ثلاثة أسئلة هي: 1) ما أهمية الأيديولوجيا؟ 2) لماذا لم تؤدي النجاحات السياسات الأيديولوجية اليسارية في الفترة الأولى للاستمرار في الثورة الثقافية، في حين أن نفس السياسات اليسارية استمرت لمدة أطول في الفترة الثانية ومهدت

(1)Chen, Weixing., (1992), **Ideology and rural development in China**, 1959-1991,Northern Illinois University.

الطريق للإصلاح السياسي على مستوى الأمة. 3) لماذا ازدادت أهمية"العوامل الرأسمالية "المسموح بها في تطويرالاشتراكية في الفترة الثانية من قبل الحزب الشيوعي الصيني؟. والجواب الذي تقدمه الدراسة يتضمن القول بأن "النظرية الوسيطة" التي كانت تقود التطور في الفترة منذ منتصف الخمسينيات وحتى منتصف السبعينيات تم استبدالها بنظرية وسيطة جديدة في الصين في عهد ما بعد ماوتسي تونغ. وتظهر أهمية النظرية الوسيطة للثورة في الصين في ثلاثة جوانب: 1) التبرير من خلال تفسير الماركسية اللينينية، وهو ما يوفر المبادئ الأساسية الأيديولوجية والسياسية لفترة معينة من الثورة، 2) أنهاتحدد الأولويات والمبادئ التوجيهية والتي تتم في إطار السياسات والبرامج؛ و 3) أنهاتحدد هدفاً ملموساً للسياسة.

- دراسة (Zha, 1999) بعنوان " **Chinese considerations of economic security**" "**الفهم الصيني للأمن الاقتصادي**" [1].

وتلقي هذه الدراسة الضوء على مصطلح مهم ساد الصين في التسعينيات من القرن الماضي وهو مصطلح "الأمن الاقتصادي" فقد حازهذا المصطلح على اهتمام كبير من الباحثين والدارسين في العقد الأخير من القرن العشرين. وهذا المصطلح يتضمن –من بين عدة أشياء– انعكاساً لحالة قبول الصينين للمفهوم الغربي للواقعية في الاقتصاد السياسي. وقد خلصت الدراسة إلى حقيقة أن اهتمام الصينيين بالبيئة الاقتصادية الدولية يأتي ضمن منهج محدد ومدروس يتضمن الارتقاء بالنمو الاقتصادي المحلي وبنفس الوقت الاستمرار بالتفاعل الاقتصادي مع بقية العالم مع تجاهل البعد الأيديولوجي للعلاقات الاقتصادية الخارجية للصين. وهذا التوجه يتطابق تماماً مع المفهوم الياباني "لـــلأمن الاقتصادي"والذي ساهم بشكل كبير في تطور الاقتصاد الياباني بعد الحرب العالمية الثانية وخصوصاً في السبعينيات من القرن العشرين.

---

(1)Zha, Daojiong., (1999), Chinese considerations of "economic security**", Journal of Chinese Political Science**, Volume 5, Number 1, pp.69-87

- دراسة **(Yang & Li, 2009)** بعنوان " **Western Political Science Theories and the Development of Political Theories in China.** "**النظريات الغربية للعلوم السياسية وتطور النظريات السياسية في الصين**"[1].

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تطور الدراسات السياسية الصينية التي جاءت نتيجة للتحولات في السياسات الصينية في مرحلة ما بعد عهد ماو ومدى علاقتها بالتطور في الدراسات السياسية الغربية، حيثتناقش الدراسة أثر النظريات السياسية الغربية الحديثة في التحولات السياسية والأيديولوجية التي شهدتها الصين في العقود الأخيرة. وخصوصاً فيما يتعلق بالتنظير الجديد للحزب الشيوعي الصيني، وتحليلات العلاقة بين الدولة والمجتمع، والدراسات حول العلاقة بين المحلية والمركزية. وتظهر هذه الدراسة المساهمات الأصلية في الأوساط الأكاديمية الصينية، وتوضح العلاقة بين السياسة الواقعيةوالتحليل النظري.

5. <u>منهج الدراسة:</u>

ستستخدم الدراسة مجموعة من مناهج البحث العلمي في العلوم السياسية وهي:

1- المنهج التاريخي: وهو المنهج الذي ينطلق من استخدام المعلومات والأحداث التاريخية وطبيعة تناول المؤرخين لها باعتبارها بداية نقطة التحليل المنهجي لمحاور الدراسة المستندة على هذه المعلومات وعملية تطور الأحداث وتصاعد وتيرتها، حيث يركز هذا المنهج على تحليل الجوانب التاريخية لموضوع الدراسة بهدف الوقوف على دور العامل التاريخي في رفد التغيرات الحالية والمستقبلية، وفرضت الدراسة استخدام هذا المنهج لتتبع التحولات

(1)Yang, Guangbin& Li, Miao., (2009),**Western Political Science Theories and the Development of Political Theories in China**. Journal of Chinese Political Science, Vol. 14 Issue 3, p275-297

السياسية والاقتصادية والايديولوجية في الصين خلال الفترة الممتدة من عام 1978 وحتى عام 2010.

2- المنهج التحليلي: إن محاولة الفهم الصحيح للتطورات التي رافقت التحولات السياسية والاقتصادية والايديولوجية في الصين ودراسة وتحليل المتغيرات والظروف والأزمات المرتبطة بها، يفرض استخدام منهج التحليل العلمي بأداتيه الاستنباط والاستقراء، بهدف تمكين الباحث من قراءة هذه التحولات وفحصها وتحليلها وتفسيرها بشكل يمكّنه من الوصول إلى فهم دقيق لأسبابها ونتائجها، إضافة إلى تجميع الجزئيات في إطار تحليل كلي لاتخاذ حكم شامل حول هذه التحولات.

3- منهج النظم: يعد هذا المنهج الأكثر ملائمة لدراسة المتغيرات المحيطة بالنظام السياسي الصيني، حيث يعرف النظام بأنه عبارة عن كيان عام تتداخل عناصره ومكوناته على نحو يجعله يتفاعل ويتبلور في النهاية في صورة أو أخرى. وسيتم الاستعانة بهذا المنهج لدراسة المدخلات التي أثرت على النظام السياسي الصيني خلال فترة الدراسة، وتحديد المخرجات التي أفرزها هذا التأثير وكيف ساهمت هذه المخرجات بالتحولات السياسية والاقتصادية والايديولوجية التي شهدتها الصين خلال فترة الدراسة[1].

4- المنهج الاحصائي: وهو منهج كمي يرتكز علىالإحصاء ويساعد على تفسير الظواهر تفسيرا كمياً بالاعتماد على اللغة الرياضية مما يساعد على التنبؤ الدقيق في ميدان الظاهرة المدروسة. وسيتم استخدام هذا المنهج لتوضيح تطورات النمو الاقتصادي في الصين خلال فترة الدراسة[2].

---

(1) للمزيد حول هذه المناهج في البحث العلمي: أنظر: بركات، نظام وأخرون (1989)، **مبادئ علم السياسة**، دار الكرمل للنشروالتوزيع، عمان، ص ص 20-22. وأيضاً: المنوفي، كمال (1987)، **أصول النظم السياسية المقارنة**، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987، الكويت، ص93-99.

(2) جندلي، عبد الناصر (2005). **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والإجتماعية**، ديوانالمطبوعات الجامعية،الجزائر ــ ص2.

الفصل الثاني

آثر التحولاتالسياسيةفي الصين 1978-2010

يشكل العام 1978 نقطة تحول فاصلة في تاريخ الصين الحديث، إذ شهدت نهاية هذا العام بداية عهد جديد في الصين من خلال تولي "دنج هسياوبينج" مقاليد السلطة في البلاد بعد عامين من الفوضى التي عاشتها الصين بعد وفاة "ماوتسي تونغ" في سبتمبر 1976. وجاء قرار الجمعية العمومية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في دورته الثالثة في ديسمبر 1978 بتنصيب "دنج هسياوبينج" حاكماً جديداً للصين لينهي هذه الفوضى والصراع على وراثة "ماوتسي تونغ" بين مجموعة من القيادات الصينية من أبرزهم "جيانج جينج" زوجة ماوتسي تونغوأيضاً "هو جوفنج" رئيس الحكومة ورئيس الحزب الشيوعي ورئيس اللجنة العسكرية في الحزب[1].

وقد رافق هذا التغير في رأس السلطة السياسية في الصين تحولات أخرى تاريخية وعظيمة في العمل السياسي والاقتصادي والعسكري في الصين، إذ تضمنت هذه المرحلة الجديدة والتي تم الإعلان عنها في الدورة الثالثة للحزب الشيوعي إضافة إلى تنصيب حاكم جديد للصين العديد من القرارات التي هدفت إلى بناء استراتيجيات جديدة وجوهرية في عمل الحزب الشيوعي الصيني باتجاه بناء الاشتراكية الحديثة وتعزيز حالة التحرر الإيديولوجي لدى الشعب الصيني لأول مرة منذ انطلاق الثورة الشيوعية في الصين[2].

ويتناول هذا الفصل من الدراسة أبرز التحولات السياسية التي شهدتها الصين منذ عام 1978 وحتى عام 2010 .

---

(1) أنظر: زايتس،الصين: عودة قوة عالمية، مرجع سابق، ص272. وأيضاً:
- Chen, An., (1999), **Restructuring political power in China: alliances and opposition, 1978-1998**, Boulder: Rienner, p29-35.

(2)بن، وو (1996). **الصينيون المعاصرون: التقدم نحو المستقبل انطلاقاً من الماضي**، ترجمة عبد العزيز حمدي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 286.

المبحث الأول

الصين في عهد دنج هسياوبينج 1978-1997

كان دنج هسياوبينج أحد أهم القيادات الصينية منذ اندلاع الثورة الصينية عام 1949، وقد تولى الأمانة العامة للحزب الشيوعي الصيني خلال الفترة ما بين عامي 1957 و1966، وقد ازداد دوره السياسي في البلاد خلال الفترة من عام 1959 وحتى عام 1962 وهي الفترة التي شهدت غياب ماوتسي تونغ عن المشهد السياسي الصيني نتيجة لاعتكافه عن الحياة السياسية، ولكن مع عودة ماو عن اعتكافه بقوة عام 1966 وإعلان قيام الثورة الثقافية تم إبعاد العديد من القادة السياسيين الصينين عن المشهد السياسي وفي مقدمتهم دنج هسياوبينج الذي تم تجريده من جميع مناصبه السياسية، ومن ثم تم نفيه إلى الأرياف البعيدة من خلال إرساله للعمل هناك في أحد المصانع كعامل عادي[1].

وفي مارس من عام 1973 تولى "شو إن لاي" الذي كان أحد القادة المبعدين خلال الثورة الثقافية رئاسة الحكومة في الصين بعد أن خفت حدة الثورة الثقافية وبدأت حالة من رد الاعتبار للقادة السياسيين القدماء وتم إعادة الكثير منهم إلى مناصبهم السابقة، وبما أن "شو إن لاي" أصبح الرجل الثاني بعد ماوتسي تونغ في القيادة الصينية فقد استطاع إقناعه بالموافقة على عودة دنج هسياوبينج من منفاه وتعيينه نائباً لرئيس الوزراء، وبعد عدة أشهر أصيب "شو إن لاي" بمرض خطير حال دون قدرته على إدارة شؤون الحكومة ليبدأ دنج هسياوبينج بتسيير شؤون الحكم بدلاً منه بعد موافقة ماوتسي تونغ على ذلك. إلا أنه واجه مقاومة شديدة من قبل ما عرف بـــ "عصابة الأربعة"التي كانت ترفض عودته إلى السلطة. وبعد وفاة "شو

---

(1)Goodman, David., (1995), **Deng Xiaoping and the Chinese Revolution**, London: Routledge, p77-78.

وأنظر أيضاً:النجار، أحمد السيد (يناير 1990). **التغيير السياسي فى الصين 1976- 1985**، مجلة السياسة الدولية،نقلاً عن موقع الأهرام الرقمي:

http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=216772.

إن لاي" في يناير 1976 تم الإطاحة بـــ دنج هسياوبينج من قبل عصابة الأربعة وتولية حليفهم "هوا جوفنج" رئاسة الحكومة، واستطاع هسياوبينج الهرب إلى مكان آمن في جنوب الصينبمساعدة مجموعة من جنرالات الجيش الموالين له[1].

وفي أبريل عام 1976 وفي أثناء كان ماوتسي تونغ على سرير الموت، اندلعت أكبر تظاهرات في تاريخ الصين الشيوعية والتي عرفت بـــ "انتفاضة ميدان السلام السماوي الأولى" عندما اشتبكعشرات الآلاف من المواطنين مع الشرطة وقوات المليشيات والجيش. وقد جاءت شرارة الانتفاضة عندما تم إزالة أكاليل تخلد ذكرى رئيس الوزراء المتوفي "شو إن لاي" من تمثال بوسط بكين. وانتشرت التظاهرات والاشتباكات في العديد من المقاطعات الصينية، ورغم أنه تم قمع هذه التظاهرات واعتقال أكثر من 100 ألف شخص في بكين وحدها، إلا أنها كانت الشرارة التي أطاحت بعد عدة أشهر بالمجموعة المسيطرة على السلطة في الصين والتي عرفت بـــ "عصابة الأربعة"[2].

وفي التاسع من سبتمبر 1976 توفي ماوتسي تونغ، واحتدم الصراع حول خلافته وكان رئيس الوزراء الجديد "هواجوفنج" قد عزز سلطاته في البلاد من رئاسته للحزب ورئاسته للجنة العسكرية بحيث أصبح رئيساً للحكومة والحزب والقوات المسلحة، وحاول تنصيب نفسها خليفة لـــ "ماوتسي تونغ" إلا أنه اصطدم بـــ "عصابة الأربعة" التي عارضت ذلك وخصوصاً زوجة ماوتسي تونغ، مما دفعه إلى اللجوء إلى القوة واعتقال عصابة الأربعة

---

(1)عصابة الأربعة: لقب أطلق على مجموعة سياسية يسارية مؤلفة من أربعة مسؤولين في الحزب الشيوعي الصيني برزوا أثناء الثورة الثقافية (1966– 1967) واتهموا بارتكاب سلسلة من جرائم الخيانة. والأعضاء الأربعة هم "جيانج جينج" زوجة ماو تسي تونغ وكانت عضوا قيادياً في الحزب، والمقربين لها "تشانغ تشون تشياو" و "ياو ون يوان" و "وانغ هونغ ون". وسيطرت عصابة الأربعة بشكل فعال على أجهزة السلطة في الحزب الشيوعي الصيني خلال المراحل الأخيرة من الثورة الثقافية، أنظر: سعيد، عبد المنعم (يناير 1977). **الصين الشعبية بعد ماوتسى تونج – صراع القوى السياسى فى الصين بعد ماو**، مجلة السياسة الدولية، نقلاً موقع الأهرام الرقمي: http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=214178

(2) هور، شارلي (1995). **الصين ثورة من؟**، مركز الدراسات الاشتراكية، الجيزة، ص19.

وتقديمهم للمحاكمة بتهمة العمالة للغرب وارتكاب المذابح بحق الشعب الصيني خلال فترة الثورة الثقافية[1].

ولكن "هوا جوفنج" اصطدم بعد ذلك مع القادة القدماء للثورة والذين كانوا يرون أنه غير مؤهل لقيادة الثورة الصينية بعد ماوتسي تونغ وأنه يفتقد للشخصية القيادية التي تمكنه من إضفاء الوزن السياسي اللازم على المناصب التي يتولاها، كما اعتبروه أحد إفرازات الثورة الثقافية، ولا يمكن الاستمرار بدعمه في ظل وجود القائد الطبيعي وخليفة ماوتسي تونغ الشرعي وهو "دنج هيساوبينج". أما "هوا جوفنج" فقد انتهى دوره بعد استغلاله كواجهة للإطاحة بعصابة الأربعة وأنه آن الأوان ليعود "دنج" إلى واجهة القيادة السياسية في الصين. ورغم رفض "هوا جوفنج" لهذه المطالبات لشهور طويلة إلا أنه خضع في النهاية إلى ضغط الحزب والجيش والبيروقراطية حيث وافق على رد الاعتبار لـــ "دنج" مقابل دعمه لسياسات "هواجوفنج" وعدم المطالبة بمنصب رئيس الوزراء، وتسليمه بالمقابل جميع المناصب الأخرى التي كان يشغلها قبل إقصائه في أبريل 1957، أي منصب النائب الأول لرئيس الوزراء ونائب رئيس الحزب ونائب رئيس اللجنة العسكرية[2].

ورغم أن هذه المناصب كانت تعني أن يظل "هيساوبينج" بعيداً عن السلطة القيادية الأولى في البلاد، إلا أن الواقع أثبت أنه، ومنذ اللحظات الأولى لوفاة ماوتسي تونغ، كان "هيساوبينج" في نظر جميع الصينيين هو القائد المنتظر كخليفة لماوتسي تونغ، ومنذ اعتقال القادة الأربعة أو عصابة الأربعة كان المجال لـــ "هيساوبينج" ليصبح القائد الأول في البلاد قد أصبح ممهداً بصورة واضحة، فالشرعية التي كان يتمتع بها في نظر الشعب الصيني لم يكن

---

(1)Myers, James T, (1986), **Chinese Politics: The death of Mao (1976) to the Fall of Hua Kuo-feng (1980)**, Columbia, S.C. : University of South Carolina Press, p40-42.

(2) أنظر: زايتس،الصين: عودة قوة عالمية، مرجع سابق، ص269–270. وأيضاً: عبد المجيد، وحيد (1977)،**الصين الشعبية بعد ماوتسى تونج – صياغة القرار السياسى فى العهد الماوي**، مجلة السياسة الدولية، نقلاً عن موقه الأهرام الرقمي: http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=214173

لأحد آخر سواء من عصابة الأربعة أو من الصينين الآخرين أن يدعيها، وهو الأمر الذي كان يدركه "هوا جوفنج" تماماً[1].

وبعد تصاعد الخلافات بين "دنج هيساوبينج" و "هوا جوفنج" وتداخل الاختصاصات فيما بينهما واصطفاف معظم القادة السياسيين والعسكريين إلى جانب "دنج هيساوبينج" واعتباره صاحب السلطة الفعلية في البلاد، جاء اجتماع الجمعية العمومية الثالث لجلسة اللجنة المركزية الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني في ديسمبر 1978 لينصب "دنج هيساوبينج" حاكماً رئيسياً للصين، مع الإبقاء على "هوا جوفنج" في مناصبه كرئيس للوزراء ورئيس للحزب ورئيس للجنة المركزية، ولكن بشكل شرفي ورمزي، حيث أنه لم يمارس أية سلطة فعلية حتى خروجه من هذه المناصب عام 1981، وتم إلغاء منصب رئيس الحزب الذي كان قد استحدثه ماوتسي تونغ ليجعل من نفسه قوة فوق قوة الحزب[2].

وعموماً فقد شكلت هذه الجلسة للجمعية العمومية للحزب الشيوعي الصيني نقطة التحول الرئيسية في تاريخ الصين، إذ أنها أعلنت بكل وضوح انهيار النظام السياسي والأيديولوجي الصيني القديم وبد مرحلة جديدة من مراحل العمل السياسي والحزبي في الصين تحت شعارات مختلفة عن الشعارات السابقة للثورة الصينية منذ عام 1949.

فقد أعلن البيان الختامي للجمعية العمومية نهاية الصراع الطبقي الدائم الذي نادى به ماتسي تونغ دوماً، ووجه الحزب إلى هدف مركزي واحد فقط هو تنمية الاقتصاد وبناء المجتمع الاشتراكي، ورفعت "أربعة شعارات" جديدة والتي أطلق عليه "التحديثات الأربعة" وهي تحديث الزراعة، وتحديث الصناعة، وتحديث العلوم والتقنيات، وتحديث القوات المسلحة، وبذلك تحولت صين "دنج هيساوبينج" من دكتاتورية ماوتسي تونغ الشمولية التي

---

(1)Goodman, Deng Xiaoping and the Chinese Revolution, op. cit.,p86.

(2)Li, Kwok-sing., (1995), **A glossary of political terms of the People's Republic of China**, Hong Kong: Chinese Univ. Press, p225.

أرادت صنع الانسان الاشتراكي الجديد، إلى دكتاتورية شرق آسيوية نامية ذات واجهة شيوعية، فقد بدأ العهد الجديد لينقل الصين إلى مسار مختلف عن المسار السابق بحيث يستغني عن السياسات اللاعقلانية لصالح تطبيق نظام اقتصادي رشيد يهدف إلى تحديث الصين وتحويلها إلى دولة مدنية حديثة مع المحافظة على الثقافة الأيديولوجية للثورة الصينية التي قامت عام 1949[1].

وبذلك أطلق على عهد "دنج هيساوبينج" عهد الإصلاحيين أو عهد المحدثين في النظام السياسي الصيني، كما يطلق عليه عهد الانفتاح على الغرب واليابان سياسياً واقتصادياً وتطوير اشتراكية السوق كطريق وحيد لإخراج الصين من حالة الركود والفقر الذيعانته خلال عهد ماوتسي تونغ. كما يمكن أن يطلق على هذا العهد بداية الفهم الصيني لفكرة الديمقراطية وتطبيقاتها في الحياة السياسية والاقتصادية[2].

ومع بداية العهد الجديد، لم يكن المواطنون الصينيون يحلمون بإصلاح الاقتصاد وحسب، بل كان يطمحون إلى الوصول إلى "الديمقراطية الاشتراكية" ومن هنا كان الاحتفاء بوصول "دنج هيساوبينج" إلى السلطة بمثابة احتفاء بمحرر سياسي وبعهد سياسي جديد قبل أن يكون عهد اقتصادي جديد. وكان "دنج" قد بدأ قبل شهور من تسلمه الفعلي للسلطة ومن خلال مؤتمر الشعب الوطني ببعض الاصلاحات السياسية الداخلية، إذ أقر المؤتمر دستوراً جديداً للبلاد، تضمن فيه المادة (25) حرية الكلام والصحافة، وكذلك حق التظاهر وحق الاضراب عن العمل، مع التشديد على ذكر أربعة حقوق كان الشعب يسميها "الحريات الأربع الكبرى" وهي حق الناس "في التعبير عما يفكرون فيه، والتعبير عن آرائهم دون قيود، وإجراء المناقشات الكبيرة، وكتابة الصحف الجدارية"، وهذه الاصلاحات كانت بالضرورة

---

(1) أنظر: بورشتاين، دانييل ودي كيزا، أرنيه (2001). **التنين الأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين**، ترجمة شوقي جلال، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص65. وأيضاً: زايتس،الصين: عودة قوة عالمية، مرجع سابق، ص275.

(2) هور، الصين ثورة من؟،مرجع سابق، ص19–20. وايضاً:

- Dillon, Michael., (2008), **China: a modern history**, London : Tauris, p358-359.

استجابة لمطالب التظاهرات التي عمت الصين في عام 1976 والتي كانت سبباً بالتغير الذي شهدتها الصين بعدها مباشرة[1].

فمع مجيئ "دنج هيساوبينج" إلى السلطة صعدت ثلاث قضايا مركزية في التفكير السياسي الصيني وهي:

أولاً: هل سيتوسع نقد شخص "ماوتسي تونغ" وأفكاره الأساسية وتتعمق مراجعتها؟

ثانياً: هل ستنخفض مستويات أسلوب الإنتاج الجماعي في الريف وإعطاء حرية أكبر للمبادرة الفردية للفلاحين وتوسيع نطاق الملكية الخاصة؟

ثالثاً: هل سيحصل المواطنون في الصين على مزيد من الحقوق والحريات والتنافس الثقافي إلى حد معين؟[2].

وسرعان ما تعدت حرية الحديث دون الخوف من الاعتقال والتعطش للأفكار والحاجة لسماع الحقيقة عن الأعوام العشرة السابقة مجال ملصقات الحائط. وبحلول ربيع 1979 كانت العشرات من المجلات المطبوعة يدوياً تتداول في كل المدن الكبيرة. ومع زيادة التحريض تحرك الناشطون من النقاش إلى الفعل ونظمت المظاهرات لمطالبة الدولة بالتحرك خاصة في مسألة المواطنين الذين تم نفيهم أو ترحيلهم خلال أحداث الثورة الثقافية وما تلاها من اضطرابات. وكلما تجاهلت السلطات المطالب كبرت المظاهرات وأصبحت أكثر راديكالية وانتشرت من بكين للمدن الأخرى[3].

وفي بداية الأمر كانت الصحف الجدارية تتحدث عن الظلم والتعسف خلال الثورة الثقافية، وتطالب برد الاعتبار إلى المظلومين، وتهاجم عصابة الأربعة وجميع أنصار

---

(1) أنظر: النجار،التغيير السياسي فى الصين 1976– 1985، مرجع سابق. وأيضاً:
- Dickerson, M O., (2010), **An introduction to government and politics : a conceptual approach**, oronto : Nelson Education, p 293

(2)درادكة، محمد يوسف (1998). **دراسة في السياسة الخارجية الصينة (1980–1996)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ص103.

(3) هور، الصين ثورة من؟،مرجع سابق، ص19–20.

ماوتسي تونغ الباقين في مناصبهم، وبدأت تتردد انتقادات تطال ماوتسي تونغ نفسه، وازدادت المطالبة بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وبدأت تخرج شعارات تطالب بالعمل على الديمقراطية باعتبارها التحديث الخامس في إشارة التي التحديثات الأربعة التي تبناها العهد الجديد، واعتبر مطلقوا هذا الشعار بأنه لا قيمة لتحديث الزراعة والصناعة والعلوم والتقنيات والقوات والمسلحة بدون تبني الديمقراطية وقدرة الشعب على حكم نفسه بنفسه للحفاظ على مصالحه وتحقيق طموحاته[1].

ويذكر هنا أن عملية تصفية عصابة الأربعة قد ساهمت بتغيير هام في المفهوم الثقافي والأيديولوجي في المجتمع الصيني، إذ أن الإطاحة بهذه العصابة أدى إلى تصفية سياسة الاستبداد الثقافي، كما يسميها الصينيون، وأخذت الأوساط الأكاديمية تنشط في الصين وأمكن للمناظرات بين الآراء المختلفة، أن تجرى بصورة طبيعية، وظهرت مجموعة من الاطروحات الأكاديمية التيتجاوزت المناطق المحظورة التي رسمتهاعصابة الأربعة، وخلالسنتين من وفاة ماوتسي تونغ بدأت المنظمات الأكاديمية المختلفة، تستأنف نشاطها من جديد، وظهرت منظمات أكاديمية جديدة، وبدأ تبادل النشاطات الأكاديمية داخل البلاد وخارجها. وأصبح النمط الأيديولوجي في المجتمع الصيني ينقسم ثلاث جماعات مثقفو المجتمع القديم الذين انضموا إلى الثورة قبل التحرير، بالإضافة إلى كوادر العمال والفلاحين الذين أصبحوا مثقفين، وأولئك الذين دربهم الحزب في المجتمع الجديد، وتشكل الجماعة الأخيرة أكثر من 90% من مجموع المثقفين[2].

وقد سعى زعماء ما بعد ماوتسي تونغ إلى مزيد من الاستقرار بحيث لا تضطر الصين مرة أخرى إلى الخوض في متاهات الثورة الثقافية، وبدأ بالفعل جيل من المسئولين

---

(1)MacFarquhar, Roderick., (1997), **The politics of China : the eras of Mao and Deng**, Cambridge: Cambridge Univ. Press, p323-324.

(2)عزيز،خيري (يناير 1980).**الانفتاح والتحديث في الصين الجديدة**، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 59، ص62.

أكثر شبابا وثقافة وكفاءة يحل ببطء محل الجيل القديم سواء في الحزب أو في الحكومة أو الجيش، واستبعاد العناصر الموالية من مواقع السلطة نهائيا كما لوحظ أيضا بداية ثورة أيديولوجية ودخول بعض القوانين الجديدة تماما على البلاد وبدأت الصين لأول مرة منذ 1949 في تدريب عدد كبير من المحامين والتركيز بشكل خاص على تطوير التعليم خاصة في مجالات العلوم والتكنولوجيا، كما ظهر الحرص على تهميش معظم المؤسسات والممارسات الماوية وبداية التحرك تجاه مجتمع أكثر انفتاحاً وخصوصاً فيما يتعلق بالأبعاد الأيديولوجية والثقافية التي هيمن عليها الحزب الشيوعي سابقاً وأخذ المجتمع الصيني في اتجاه واحد فقط وهو الاتجاه الشيوعي[1].

ورغم ذلك لم تكن علاقة الأجهزة السياسية الجديدة بالجماهير بمنأى عن التغييرات الأيديولوجيةالعميقة، فبينما يقوم النظام السياسي بحملة منظمة من القمع ضد الجماهير والمعارضين للنظام الجديد، فإن قادته يتحدثون عن "المائة زهرة" بل "والألف زهرة أيضا" وفي حين تمارس القيادة الجديدة أقصى أنواع التحرر الاقتصادي، ترفض نفس القيادة التعامل مع أفراد الشعب على أساس من الحرية السياسية، وكانت مزاعمها في تبرير ذلك كثيرة فتارة يقال أن الديمقراطية تتعارض مع عمليات التحديث الجديدة التي ينهض بها النظام: فالتحديث وما يعنيه من ضرورة تحقيق فائض إنتاجي كبير يتطلب درجة عالية من النظام والامتثال للأوامر، في حين تضر به الفوضى التي قد تنجم عن الممارسات الديمقراطية، وتارة أخرى يؤكد قادة النظام السياسي أن السماح بالحريات السياسية يمكن أن يغري الاتجاهات المضادة للثورة بالعودة إلى النشاط من جديد[2].

---

(1)زاجوريا، رونالدس (أكتوبر 1984). **ثورة الصين الهادئة**، مجلة السياسة الدولية، نقلاً عن موقع الأهرام الرقمي: http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=215656.

(2)قنديل، حنان ماهر (يوليو 1987) **اتجاهات الإصلاح فى العالم الشيوعى: تجربة الصين بعد ماو**، مجلة السياسة الدولية، العدد 89، نقلاً عن موقع الأهرام الرقمي:
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=216212

ومن هنا كان رد العهد الجديد على هذه المطالبات الشعبية إيجابياً في البداية بحكم أنها من متطلبات التحول نحو الإصلاح وفسح المجال أمام حرية الرأي، ويقول "دنج هيساوبينج" أن الكتابة على الجدران والملصقات التي تطالب بالديمقراطية الشعبية هي حق مكفول بالدستور الجديد حيث لا يمكن منع المواطنين من إبداء آرائهم ولا يمكن انتقاد مطالباتهم بالديمقراطية. ولكن هذا الموقف سرعان ما تغير بعد أن أدرك "دنج" أن هذا المطالبات الشعبية قد تؤدي إلى إعاقة عمل برنامج التحديثات الأربعة حسب ما خطط لها، إضافة لكونها ستتعارض مع الطابع الأيديولوجي للثورة الصينية التي كان يتمسك بها[1].

فقد كان "دنج هيساوبينج" يتمسك تمسكاً شديداً بتفرد الحزب الشيوعي بالحكم، لذلك فإن الرهان عليه كحليف للديمقراطيةكما ظنت الحركة الديمقراطية، كان في الواقع سوء فهم جوهري من قبل الحركة، فلم يكن يجمع بينهما سوى العداء للثورة الثقافية والماوية، ففي حين كانت الحركة الديمقراطية تدين الثورة الثقافية بسبب ظلمها وتعسفها بحق المواطنين، كان "دنج" يدينها لأنه كان يرى فيها حركة مضادة للحزب الشيوعي وأفكاره، وكان الإصلاح السياسي من وجهة نظره يتمثل في إعادة تشكيل الحزب في صيغته اللينينية كطليعة منظمة ومنتظمة في قيادة جماعية، من أجل قطع الطريق على أي محاولة لسيطرة شخص واحد على الحزب كما حدث في عهد ماوتسي تونغ[2].

ولذلك لم يكن هناك أي علاقة بين إصلاحات "دنج" السياسية والديمقراطية بالصيغة التي كان يطالب بها الشعب، نظراً لأن الديمقراطية في الدولة الاشتراكية باعتبارها حكم الشعب، كانت قد تحققت بأجلى صورها في الصين كما كان "دنج" يرى. أما دكتاتورية الشعب المتمثلة بالحزب الشيوعي فهي ضرورة للتخلص من أعداء الشعب، في حين أن إقامة نظام يعتمد على التعددية الحزبية، حسب النموذج الغربي، من شأنه أن يدفع الصين إلى

---

(1)MacFarquhar, The politics of China : the eras of Mao and Deng, op. cit, p320-321.
(2)زايتس،الصين: عودة قوة عالمية، مرجع سابق، ص326.

هاوية الفوضى، ويقوض دعائم استقرار البلاد ووحدتها، ويجعل من التحديث أمراً غير ممكن التحقيق لأن هذا النظام سيفجر التناقضات داخل المجتمع[1].

وهذه القناعة ظلت ثابتة عند "دنج" حتى وفاته، فقد كان يردد دوماً في خطاباته المبادئ الأربعة التي اعلنها في مارس من عام 1979، إذ كان يرى أن هناك أربعة مبادئ أساسية ترسم الخط بين ما هو مقبول وما هو غير مقبول، وهذه المبادئ لا ينبغي على أحد أن يتحداها وهي: 1) الطريق الاشتراكي، 2) دكتاتورية البروليتاريا، 3) قيادة الحزب الشيوعي، 4) الماركسية اللينينية وافكار ماوتسي تونغ، أما الديمقراطية فهي يجب أن تكون الديمقراطية الاشتراكية الملائمة لعملية التحديث في الصين والمسايرة لخطواتها، فالديمقراطية يجب أن تأتي خطوة خطوة[2].

ونتيجة لهذه القناعات جاء الرد عنيفاً على تطور المطالبات الشعبية بالديمقراطية، حيث تم حظر جميع الصحف الجدارية وغيرها من المنشورات المنددة بالمبادئ الأساسية الأربعة، وتم اعتقال أبرز المعارضين ومحاكمتهم بأحكام شديدة، كما قام مؤتمر الشعب الوطني في سبتمبر عام 1980 بإلغاء الحريات الأربع التي تضمنها دستور عام 1978، وتزايدت موجة الاعتقالات حتى استطاعت القضاء نهائياً على حركة الديمقراطية، وبدلاً من الصحف الجدارية بدأت تظهر ملصقات إعلانية ضخمة لساعات سيكو وأجهزة تليفزيون سوني كإشارة لأولويات العهد الجديد في الصين. ويعترف المعارضون أن هذه السياسة من قبل "دنج" كانت ناجحة جداً مع الشعب الصيني، إذ أنه استطاع ملء الفراغ الفكري والروحي لدى الشعب من خلال وعوده بتحقيق حياة أفضل للجميع، إذ أن غالبية الصينيين كانوا يهتمون بتحسين أوضاعهم المعيشية أكثر من اهتمامهم بتوسيع حقوقهم الديمقراطية[3].

---

(1)المرجع السابق، ص326.

(2)Vogel, Ezra., (2011), **Deng Xiaoping and the transformation of China**, Cambridge, MA:The Belknap Press of Harvard University Press, p262.

(3)زايتس،الصين: عودة قوة عالمية، مرجع سابق، ص328-329.

ومن هنا كانت القيادة الصينية متحررة اقتصادياً ومنغلقة سياسياً، وأعلن "دنج" توجيهاته حين تحدث في عام 1981 قائلا: "أننا لن نسمح إطلاقاً بنشر حرية الصحافة أو الاجتماع أو الانضمام إلى جمعيات إن كان ذلك سيؤدى بالمعارضين للثورة لاستخدام هذه الحريات لتدمير الحزب وسنتعامل بمنتهى العنف مع أولئك الذين يتهددون أفراد الشعب وحياتهم الآمنة[1].

وعموماً فقد كانت نظرية "دنج" بالإصلاح السياسي والديمقراطية تستحق الاهتمام لكونها حاولت التوفيق بين ديمومة الحزب الشيوعي الصيني واستمراره في قيادة البلاد ومصالح الشعب الصيني ومستقبل الحكم الجمهوري فيها، وبشكل عام فقد تكونت نظريته الديمقراطية من أربع نقاط أساسية هي:

1) الديمقراطية هي أحد الأهداف الرئيسية للإصلاح السياسي في الصين، إذ كان يؤمن بأنه من دون ديمقراطية لن يكون هناك نظام اشتراكي، وبذلك فإن دمقرطة النظام السياسي هي مبدأ من مبادئ النظام السياسي الصيني، وقد لخص "دنج" برنامجه السياسي بقوله أن أحد الأشياء المهمة لدينا هي تطوير ديمقراطية سياسية وديمقراطية أخرى اقتصادية وكذلك الحال بالنسبة لباقي قطاعات المجتمع.

2) يجب على الصين أن لا تتبنى النموذج الديمقراطي الغربي، فقد كان يرى بأن الملامح الرئيسية للديمقراطية الغربية مثل نظام التمثيل السياسي المتعدد وتوازن السلطات ومراقبتها لبعضها البعض سيقود إلى احتكار الطبقة الرأسمالية للنظام الديمقراطي، وبذلك فإن الديمقراطية الصينية، على العكس من ذلك، يجب أن تسعى لبناء الديمقراطية الشعبية وليس ديمقراطية طبقة على حساب باقي الطبقات.

---

(1)قنديل، حنان ماهر (يوليو 1987) **اتجاهات الإصلاح فى العالم الشيوعى: تجربة الصين بعد ماو**، مجلة السياسة الدولية، العدد 89، نقلاً عن موقع الأهرام الرقمي:
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=216212

3) إن الديمقراطية الصينية يجب أن تكون محكومة بالقانون، فالصين لن تتقدم بدون تبني نظام ديمقراطي مستند إلى القانون.

4) إن الديمقراطية الصينية يجب أن يتم صياغتها تحت قيادة الجمهورية الصينية، وأن تسعى إلى تأسيسوترسيخ الاستقرار السياسي، فقد كان "دنج" يرى بأن من دون رقابة وحماية من الجمهورية الصينية للنظام الديمقراطي فإن الديمقراطية ستنتهي بسهولة، وبدون الاستقرار السياسي لن يكون هناك ديمقراطية[1].

الأزمات الداخلية في الصين خلال الثمانينات وصولاً إلى أزمة ميدان تيانانمين 1989

اتسم النصف الأول من عقد الثمانينات من القرن العشرين بالهدوء النسبي على الصعيد السياسي الداخلي الصين بعد انتهاء التظاهرات وأعمال الشغب المطالبة بالديمقراطية مع نهاية السبعينيات كما ذكرنا، وبدا واضحاً أن ثورات "دنج" التي كان يسعى إليها ستتحقق وتستمر لسنوات طويلة، فقد بدأ الشعب يركز على الإنتاج والاقتصاد ويترك السياسة للحزب، وارتفعت نسب النمو الاقتصادي بشكل مذهل، وعاد إصلاح الزراعة على الريف الصيني بالخير والرخاء، وفتح الإصلاح في المدن المجال للعديد من أصحاب الأعمال التجارية لأن يصبحوا أغنياء. إلا أن اتساع التفاوت بجني المكاسب الاقتصادية بين فئات الشعب الصيني المختلفة أثار العديد من القضايا التي كانت ساكنة، ومن أهمها قضية فساد الطبقات السياسية في المناصب العليا، وبدأ الشعب الصيني مرة أخرى يربط بين التحديث الاقتصادي والسياسي من خلال رفع شعار لا تحديث بدون ديمقراطية[2].

وفي عام 1985 طفت الانشقاقات على السطح. فلقد هوجم "دنج هيساوبينج" من قبل الاقتصادي الصيني الشهير "تشين يول" بسبب طريقة إدارته للاقتصاد، وبسبب الفساد المتفشي

---

(1)Yu, Keping,. (2010), **Democracy and the rule of law in China**, Leiden ; Boston : Brill, p8-9.

(2)زايتس،الصين: عودة قوة عالمية، مرجع سابق، ص329-331.

بين المسئولين الصغار، والسخط المنتشر بين شباب العمال، وسلطة اليابان الاقتصادية المتزايدة على الصين.وكما حدث كثيرا من قبل، أتاح الظهور العلني للانقسامات داخل الطبقة الحاكمة مجالا أمام المعارضة من أسفل. فشهد شهر سبتمبر 1985 نزول آلاف الطلبة لشوارع بكين، ووهان، وتشنجدو ضد السيطرة اليابانية على الاقتصاد، وبعد ذلك بأربعة شهور نظم الطلبة في تشينجيانج أول احتجاج من نوعه ضد اختبارات الصين في مجال الأسلحة النووية. فلقد كان الحرم الجامعي في حالة تحريض منذ صيف 1984 تخللها عدة احتجاجات في مدن كبيرة ضد ظروف المعيشة إلا أنه في مسيرات 1985 فتحت طريقا جديدة في مخاطبة المسائل السياسية مباشرة.وتم معالجة الانشقاق داخل الطبقة الحاكمة بسرعة، واختفت المساحة التي كانت أمام الاحتجاجات. ولكن مع فشل الاقتصاد في الاستجابة لمجهودات إخضاعه لسلطة الدولة اشتعل الخلاف مرة أخرى في العام الذي تلاه. هذه المرة جاءت حركة الاحتجاجات التي صعدت كنتيجة للانقسامات أكبر بكثير وموجهة أكثر صراحة ضد الطبقة الحاكمة وتوسعت لتتجاوز قاعدتها الطلابية الأصلية[1].

وكانت المظاهرات والمسيرات في البدء تظهر بشكل مروض وتبدو كأنها هدفت لتأييد "دنج هسياوبينج" ضد "المحافظين" وتدعو ببساطة لتغيير أسلوب الانتخابات المحلية. ولكن في ظل الظروف في الصين في ذلك الوقت فإن أي دعوة للديمقراطية كانت بمثابة قنبلة موقوتة. وبوصول الاحتجاجات إلى شنغهاي في منتصف ديسمبر 1986 كانت قد كبرت بشدة في أفقها. انضم العمال للاحتجاجات بأعداد كبيرة. ووقعت احتجاجات مماثلة في 15 مدينة أخرى رغم أنها لم تكن على نفس نطاق شنغهاي في أي منها. وقد اهتزت القيادة السياسية بشدة نتيجة لهذه الاحتجاجات ولعدة أسابيع كان واضحاً انقسامهم حول الطريقة التي

---

(1) أنظر: فابر، جويلهيم (2001). **الدولة والفساد والتجريم في الصين**، ترجمة شوقي لطيف، المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية، العدد 169، ص175-185. وأيضاً:

- Ogden, Suzanne., (1992), **China's search for democracy: the student and the mass movement of 1989**, Armonk, NY: M.E. Sharpe.

يجب أن يتبعوها في التعامل مع الحركة، ولكن الاحتجاجات انحسرت بعد فترة قصيرة من ذاتها[1].

كما شهدت هذه الفترة بزوغ طبقة رأسمالية قوية ومتمكنة تسيطر على جزء هام من الاقتصاد الصيني، وتسعى للعب دوراً سياسياً بحجم دورها الاقتصادي، وهذا بالطبع على حساب الحزب الشيوعي، وقدبدأت هذه الطبقة صراعها مع الجناح المتشدد في الحزب منذ عام 1986، ففي هذا العام نجح ضغط هذه الطبقة في دفع أجزاء فعالة في جهاز الحزب والدولة للمناورة بإصلاح سياسي وبناء ديمقراطية اشتراكية ذات خصائص صينية، ويبدو أن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني قد تبنت هذا الاتجاه، أو أن جزءا مؤثرا من اللجنة المركزية قد تبنى هذا الاتجاه، ففي 16يوليو 1986 صرح "وانغ زهو جو" عضو سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصينيبأن نوعاً من الإصلاح السياسي أصبح ضرورياً لتكملة الإصلاحات الاقتصادية الجارية، مشيرا إلى أن الإصلاح السياسي المقترح سيؤدى إلى تحسين النظام الاشتراكي ذي الطابع الصيني الخاص، وقال أن الهدف من الإصلاح السياسي يجب أن يكون قيام نظام اشتراكي سياسي أفضل، له درجة عالية من الديمقراطية، وطرح خمسة مجالات لذلك: تقليص الأجهزة الإدارية، رفع الكفاءة في العمل، تغيير نظام شؤون العاملين، تحسين النظام القانوني الاشتراكي، تطوير الديمقراطية الاشتراكية وإدخال نظام التخصص في العمل بين عمل الحزب الشيوعي الصيني والحكومة[2].

وشهدت الصين في عام 1987 أول حركة شعبية من أجل الديمقراطية قادها شباب الجامعات في بكين وهنا بدأ "دنج"يشعر بالخطر على نهج التحديثات، وبدا واضحاً أن المجتمع الصيني يعاني من العديد من التناقضات التي ولدتها حركة الانفتاح الاقتصادي إزاء الجمود

---

(1) هور، الصين ثورة من؟،مرجع سابق، ص25-25.

(2)أحمد، جعفر كرار (أبريل 1997) **الصين بعد رحيل دينج شياو بنج: دراسة حول الوضع الراهن واحتمالات المستقبل**، مجلة السياسة الدولية، العدد 128، ص29-30.

الهيكلي للاقتصاد ومؤسساته فظهرت أمراض الفساد والتهريب والسوق السوداء والبطالة، وأن النظام الصيني رغم كل محاولات الإصلاح التي استحدثها "دنج" لم يعد قادراً على استيعاب المتغيرات واحتواء التيارات المتناقضة ففشل في الجمع بين الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي والاجتماعي وعجز عن احتواء الدينامية الاجتماعية التي ولدتها عشر سنوات من الانفتاح، هذه الدينامية تفجرت في الأوساط الطلابية وسرعان ما امتدت إلى غالبية الأوساط الاجتماعية كما ضربت السلطة نفسها فانقسمت على نفسها ما بين مؤيد ومعارض لاستمرار تطبيق خطط الإصلاح على ذات النهج وبنفس الإيقاع، ورأى دنج أن تطبيق الإصلاحات السياسية التي يطالب بها النخبة الطلابية صعبة التحقيق على إدارة الحزب الشيوعي فاكتفى بالمؤتمرات الحزبية والعمل على وصول وجوه جديدة وبإقصاء قدامى الحزبيين أملاً بتهدئة الجماهير الغاضبة [1].

إلا أنه أضطر إلى قمع التظاهرات فيما بعد، حيث أصدر أوامره بإنهائها حتى لو تطلب الأمر استخدام القوة، كما تم إقالة "هوا ياونج" الأمين العام للحزب والذي كان يعتبر الرجل الثاني في القيادة الصينية بسبب عدم موافقته على قمع مظاهرات الطلبة بالقوة. ونتيجة لذلك استمرت الحركة الطلابية بعد قمعها عام 1987 هادئة لمدة عامين، قبل أن تنفجر مرة أخرى عام 1989[2].

انتفاضة الشعب الصيني عام 1989: أزمة ميدان تيانانمين

---

(1)صدقي، راجية ابراهيم (يناير 1990). **الحركة الطلابية ومستقبل التحديث الاشتراكى فى الصين**، مجلة السياسة الدولية، العدد 99، نقلاً عن موقع الاهرام الرقمي:

http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=216792 :وأيضاً

-Ogden, China's search for democracy: the student and the mass movement of 1989,op. cit,p70-76.

(2)زايتس،الصين: عودة قوة عالمية، مرجع سابق، ص329-331. وأيضاً:

- Unger, Jonathan., (1991), **The pro-democracy protests in China: reports from the provinces**, Armonk, NY: Sharpe, p91-92.

وخلال شهر مايو 1989 اندلعت المظاهرات في ميدان السلام السماوي (تيانانمين) وطالب الآلاف من الطلبة المتظاهرين وقتها القيادة السياسية بتنحية الحزب الشيوعي عن موقعه في السلطة والأخذ بالديمقراطية الليبرالية منهجاً للحكم، وقتها توقع الكثيرون نجاح المظاهرات في إحداث تغييرات جذرية داخل الصين ضمن موجة التغيرات التي كان يشهدها في تلك السنة الاتحاد السوفييتي وبقية دول معسكر أوروبا الشرقية، لكن جميع هذه التوقعات ذهبت أدراج الرياح مع تمكن قوات الجيش من قمع التمرد وإنهاء العصيان واستبعاد رئيس الحزب الشيوعي آنذاك "زاوجيانج" الذى كان أشد القيادات تحمساً لتطبيق آليات السوق الحرة في الصين[1].

وقد بدأت التظاهرات بشكل موسع مع احتشاد أكثر من 300 الف طالب في ميدان تيانانمين في الرابع من مايو 1989، ولم يتمكن الحزب ولا الحكومة من التفاوض معهم ولا انهاء المظاهرات بالقوة نتيجة للانقسام بالآراء بين القيادة السياسية حول الوسيلة الأفضل للتعامل مع هذه التظاهرات، وفي 17 مايو تزايد العدد ليتجاوز المليون مواطن من أساتذة وعلماء وكتاب وصحافيون وموظفون حكوميون وطلاب جامعات ومدارس، إضافة إلى عمال المصانع وبذلك شملت التحركات جميع فئات الشعب، ورغم إعلان الأحكام العرفية في 20 مايو 1989 إلا أن الحشود ظلت تتزايد، حيث كان المواطنون موقنون بأن جنود جيش التحرير الشعبي لن تستخدم القوة ضد الجماهير. وقد بدا أن الأمر خرج عن سيطرة القيادة الصينية إلا أن "دنج" قام بسحب قوات جيش التحرير الشعبي واستعاض عنها بوحدات خاصة

---

(1)فرج، احمد محمد (أكتوبر 1993).**الإصلاحات الاقتصادية والسياسية فى الصين**، مجلة السياسة الدولية، العدد 114، ص228.

تابعة للجيش وموالية له بشكل كبير، وأصدر أوامره لها بضرورة إخلاء الميدان مهما كان الثمن[1].

أما فيما يتعلق بالمطالب التي دعا إليها الطلبة، ففي البداية أعلنوا عن سبعة مطالب رئيسية أضيفت إليها فيما بعد قائمة جديدة يمكن إيجازها فيما يلى:

1- المطالبة بحرية الصحافة والتظاهر.

2- استقالة أعضاء المكتب السياسي للحزب.

3- كشف ثروات وأرصدة الزعماء السياسيين وأبنائهم وأسرهم.

4- القضاء على البيروقراطية والدكتاتورية.

5- تدعيم ميزانية التعليم وتوفير نظام تعليمي أفضل.

6- رد الاعتبار للزعيم الراحل "هو ياو بانج" الذى طرد من منصبه كسكرتير عام للحزب.

7- حماية حقوق الإنسان.

8- إطلاق سراح المسجونين السياسيين.

9- إعداد دستور ديمقراطي جديد والفصل بين السلطات واستقلال القضاء عن سلطة الدولة.

10- أن يكون اختيار الزعماء عن طريق الانتخابات[2].

إلا أن الحكومة والحزب رفضت أي تفاوض مع الطلاب حول هذه المطالب، واستمرت في موقفها بضرورة اتخاذ إجراءات فورية ورادعة لوقف هذه الاحتجاجات وهو ما تحقق فعلا بعد مواجهات دامية -كما تشير العديد من المصادر- إذاستطاعت القوة العسكرية اقتحام الميدان ومحاصرته من جميع الجهات، واستطاعت إقناع ما تبقى من طلاب

---

(1)ميرديث، روبين (2009). **الفيل والتنين: صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعاً**، ترجمة شوقي جلال، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص38-39. وأيضاً: زايتس،الصين: عودة قوة عالمية، مرجع سابق، ص344.

(2) أنظر: صدقي، الحركة الطلابية ومستقبل التحديث الاشتراكى فى الصين، مرجع سابق.

بالخروج من الميدان نهائياً في الرابع من يونيو 1989 بعد أن أظهر الجيش نيته القوية باستخدام أي قوة مطلوبة لإجبار الطلبة والمحتجين على ترك الميدان[1].

ومن الأمور التي لا تزال غير معروفة حتى الآن، ما إذا كان الميدان قد شهد سقوط بعض القتلى، وكم كان عددهم، إذ أدعت الحكومة الصينية عدم وجود أي ضحايا في الميدان، في حين أن شهود عيان يدعون العكس، إلا أن ما نشرته التقارير الصحافية وما بثته الإذاعات والتليفزيونات حول مقتل مئات الطلبة، لا بل الآلاف في الميدان وكيف أن الدبابات دهستهم داخل الخيم، جعلت الناس في الغرب يظنون أن هذه هي الحقيقة، في حين أن الصين لا زالت تصر على أن المواجهات حدثت أصلا خارج الميدان، أما من ظل فيه فقد استسلم في نهاية الأمر وخرج منه سالماً بعد انتهاء المواجهات[2].

نهاية عصر "دنج هسياوبينج" 1989-1992

نتيجة للمواجهات الحادة التي شهدتها الصين وطريقة التعامل معها من قبل الحكومة الصينية وقتها، بدا للكثيرين أن الصين بدأت تتراجع عن حركة الإصلاح الاقتصادي التي بدأت على يد "دنج"واعتبروها عودة إلى الاقتصاد المركزي إلا أن الصينيين أنفسهم سارعوا إلى إنكار ذلك وأعلنوا أنهم ماضون في حركة الإصلاح الاقتصادي، إلا أن ذلك ليس معناه ضرورة وجود تحولات سياسية وأعلنوها صريحة بأن بلادهم لن تسقط في الفخ الذى وقع فيه الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية حين سمحت للفوضى السياسية أن تعم البلاد في ظل شعار إطلاق الحريات الليبرالية. ومنذ ذلك التاريخ بدأت الحملة والضغوط الغربية بزعامة الولايات المتحدة على الصين بدعوى انتهاكها لحقوق الإنسان والديمقراطية وبدأت علاقة الصين بالغرب تتخذ أبعادا أخرى غير تلك التي كانت في السابق[3].

---

(1)Liu, Guoli., (2011), **Politics and government in China**, Santa Barbara, Calif. : ABC-CLIO, p32-33.

(2)زايتس،الصين: عودة قوة عالمية، مرجع سابق، ص346.

(3) فرج، الإصلاحات الاقتصادية والسياسية فى الصين، مرجع سابق، ص228-229. وأيضاً:

وفي الحقيقة فقد عاشت الصين في أعقاب أحداث عام 1989 نوعاً من الركود الاقتصادي، إذ تراجع النمو الاقتصادي عام 1990 ليصل إلى 3.8% فقط، وفرضت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا مقاطعة على الصين، وانقطع سيل الاستثمارات الخارجية، وتوقفت السياحة الغربية، وبذلك فقد أصبحت الصين فجأة دولة منبوذة، وانعكس ذلك على النظام السياسي الصيني، إذ تم إقالة "شاو شيانج" الذي كان أميناً عاماً للحزب الشيوعي، وتولى المنصب "جيانج زيمن" الذي ينتمي إلى جناح الوسط في الحزب، والذي أظهر خلال مظاهرات الطلبة عامي 1986 و1989 مواقف صلبة ضد استخدام القوة العسكرية في التعامل مع المتظاهرين، وشهد الحزب حملة تطهير واسعة طالت العديد من القيادات السابقة، والتي أصبحت غير مرغوبة من قبل الشعب الصيني نتيجة لمواقفها من الأحداث التي شهدتها البلاد عام 1989 [1].

أما على الصعيد الخارجي فقد ظلت الصين ترفض المطالب الغربية بزعامة الولايات المتحدة بخصوص حقوق الإنسان كشرط للتعامل معها معتبرة ذلك تدخلاً مباشراً في شئونها الداخلية ومحاولة خارجية مرفوضة لفرض أيدولوجيات خاصة على الشعب الصيني، وانطلقت الدعاية الغربية التي ساهمت إلى حد ما في تدهور سمعة الصين منذ أحداث ميدان السلام السماويوتضمنت القول بأن الصين ليس فيها حتى الآن نقابات عمالية مستقلة أو صحافة غير حزبية أو اتحادات تجارية بل أن الحزب الشيوعي نجح في توجيه ضربة قاضية إلى البوادر الجنينية لهذه التنظيمات عام 1989 أثناء أحداث الميدان السماوي فاعتقل قياداتها وتم تهديد المؤيدين لها بإجراءات مماثلة. وردت قيادات الحزب الشيوعي الصيني على هذه الاتهامات بقولها أن الذين يطالبون بالديمقراطية على النمط الغربي ويطالبون بإصلاحات سياسية والداعين إلى تخلي الحزب عن موقعه في السلطة يتجاهلون نقطة هامة وهى أنه لولا الحزب الشيوعي لما كان يمكن للإصلاحات أن تأخذ طريقها وتحقق ما حققته، ومن ثم فإن

- Béja, Jean-Philippe., (2011), **The Impact of China's 1989 Tiananmen Massacre**, Taylor & Francis, p194-195.

(1)زايتس،الصين: عودة قوة عالمية، مرجع سابق، ص348.

الحزب عليه أن يحتفظ بدوره القوى لأن تخليه عن هذا الدور يعنى النهاية لعملية الإصلاح الاقتصادي[1].

ورداً أيضاً على الاتهامات الغربية بدأ الجناح المتشدد في الحزب يعمل على تقليص مساحة الإصلاحات والانفتاح على العالم الغربي، وحاولوا القضاء على الشركات الخاصة، والمشاريع الاقتصادية الاستثمارية الغربية، وسعى البعض إلى العودة إلى افكار الملكية الجماعية للقطاع الزراعي، إلا أنهم اصطدموا بواقع ترسخ الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجها "دنج" في المجتمع الصيني وعدم قدرتها على العودة إلى الوراء. ورغم ذلك فقد شعر "دنج" بأن مشروعه أصبح مهدداً بالخطر، وقرر التوجه إلى الشعب مباشرة من خلال قيامه بجولة تفقدية في جنوب الصين لمدة خمسة أسابيع وسعى من خلال ذلك إعادة بعث الحياة في أوصال الإصلاح الاقتصادي والسياسي في الصين من جديد[2].

وأعطت الرحلة التي قام بها "دنج" مفعولها، واكتسبت سياسته الإصلاحية دفعات قوية إلى الأمام، وانعقد المؤتمر الحزبي الرابع عشر في أكتوبر 1992 تحت شعار "تعجيل الإصلاح، الانفتاح والتحديث، وتحقيق المزيد من الانتصارات الاشتراكية الصينية الطابع"، وأثنى "جيانج زيمن" في المؤتمر على "دنج" ووصفه بأنه معماري الاشتراكية ذات الطابع الصيني، ودخلت "نظرية دنج" المناهج الدراسية لأعضاء الحزب إلى جانب الماركسية اللينينية وأفكار ماوتسي تونغ، بحيث أصبحت تمثل الماركسية الصينية الحديثة. وبعد هذا النجاح العظيم في عام 1992 لم يعد "دنج" يظهر إلا نادراً، حيث بات يظهر فقط في المناسبات والاحتفالات الرسمية، وأمضى السنوات الثلاث الأخيرة من حياته مريضاً بالعديد

---

(1) فرج، الإصلاحات الاقتصادية والسياسية فى الصين، مرجع سابق، ص228–229.

(2)زايتس،الصين: عودة قوة عالمية، مرجع سابق، ص350.

من الأمراض التي حالت دون قدرته حتى على الكلام، وظل بعيداً خلالها عن التدخل في قضايا الحياة السياسية حتى وفاته في فبراير عام 1997[1].

المبحث الثاني

التطور السياسي في الصين خلال الفترة من 1997-2010

رغم أن النظام السياسي في الصين في عهد "دنج" كان نظاماً دكتاتورياً إلى حد ما، إلا أن هذا النظام كان يختلف اختلافاً واضحاً عن دكتاتورية ماوتسي تونغ سواء في ملامحها أو جوهرها، لأنها كانت رغم الأحداث والأزمات التي عايشتها أكثر إنسانية من دكتاتورية "ماو" التي ذهب ضحيتها –حسب العديد من المصادر– أكثر من خمسين مليون إنسان، فهي تمثل أكثر الدكتاتوريات شمولية عبر تاريخ البشرية، في حيان كان "دنج" يسخر نظامه الشمولي لخدمة المواطنين من خلال دعمه للاقتصاد والكثير من الحريات الانسانية بعيداً عن الحريات السياسية الواضحة التي كان يرى فيها عائقاً أمام مشروع النهضة والتحديث الصيني[2].

ويتضح ذلك من خلال تعليق "دنج" على سقوط الاتحاد السوفييتي عام 1990 عندما قال أن الخطأ الأكبر الذي وقع فيه ميخائيل غورباتشوف في الاتحاد السوفييتي، أنه سمح بالحرية السياسية قبل أن يجدد الاقتصاد، وكان من رأي "دنج"، أن يبدأ التحديث الاقتصادي أولاً، ثم يأتي الإصلاح السياسي بعد ذلك بزمن طويل، إن كان له أن يأتي[3].

وتواصل النهج الذي انتهجه "دنج" مع وصول ما يطلق عليه جيل القيادة الثالث في الصين، والذي كان يمارس سطلته فعلياً منذ عام 1995 بعد تدهور حالة "دنج" الصحية وعدم

---

(1)المرجع السابق، ص363. وأيضاً:

- Stewart, Whitney., (2001), **Deng Xiaoping: leader in a changing China**, Minneapolis : Lerner Publications, p117.

(2)زايتس،الصين: عودة قوة عالمية، مرجع سابق، ص367.

(3)بورشتاين،التنين الأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين، مرجع سابق،ص35.

قدرته على إبداء رأيه في المسائل السياسية داخل الحزب، وتم إلغاء مكتبه الذي كان يعتبر المركز الحقيقي للسلطة، وفي أكتوبر 1997 عين المؤتمر الحزبي الرابع عشر، بعد انتخابات المكتب السياسي الجديد، المجموعة القيادية التي جاءت لتقود الصين إلى القرن الحادي والعشرين، وتكونت اللجنة الدائمة للمكتب السياسي من مجموعة من القادة الجدد أبرزهم "جيانج زيمين" الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني، ورئيس اللجنة العسكرية ورئيس الدولة. و "هو جينتاو" رئيس أمانة سر الحزب ونائب رئيس الدولة. وضمت اللجنة في المجمل مجموعة من الشخصيات السياسية فقط، إذ لم تضم أي شخصية ذات خلفية عسكرية وذلك للمرة الأولى منذ انطلاق الثورة الصينية عام 1949[1].

قيادة جيانج زيمين والتطور السياسي في الصين

بدأ نجم مهندس الإلكترونيات "جيانج زيمين" بالصعود في الحياة السياسية الصينية منذ عام 1985 عندما تولى منصب عمدة مدينة شانغهاي، وبعد ذلك أصبح أمين سر الحزب في المدينة، وخلال أزمة ميدان تيانانمين كان موقفه معارض بشدة لاستخدام القوة في تفريق المتظاهرين، وجاء تعيينه أميناً عاماً للحزب الشيوعي الصيني عام 1989 كوسيلة لتهدئة الشعب الصيني وطمأنته، نظراً لما كان يتمتع به "زيمين" من شعبية بين الجماهير. وكان "دنج هسياوبينج" يعتبره أساساً للجيل الثالث الذي سيحكم الصين ولذلك فقد دعم انتخابه رئيساً للدولة عام 1993[2].

وفي ظل مرض "دنج" وخصوصاً منذ عام 1995 كان "جيانج زيمين" يمارس سلطة القائد الأول في البلاد بالاعتماد على إرث "دنج" الذي وضع كل ثقته فيه منذ عام 1989،

---

(1)زايتس،الصين: عودة قوة عالمية، مرجع سابق، ص391-392. وأنظر أيضاً: سعداوي، عمرو عبد الكريم (أبريل 1998). **النخبة السياسية في الصين: محاور النخب ومحاور الصراع**، مجلة السياسة الدولية، العدد 132، ص58-63.

(2)Liu, Guoli., (2011), **Politics and government in China**, Santa Barbara, Calif.: ABC-CLIO, p33-34.

وكانت سياسة "زيمين" في بداية الأمر تركز على الشؤون السياسية وتطوير وسائل إدارة الدولة من الناحية السياسية، وهو ما رأى فيه البعض ابتعاداً عن سياسة الإصلاح الاقتصادي التي انتهجها "دنج" وأحدثت الكلمة التي ألقاءها "جيانج زيمين" في الجلسة العامة للجنة المركزية للحزب الشيوعي في سبتمبر 1995 ضجة كبيرة، لأنه دعا فيها الكوادر الحزبية إلى الاهتمام بالشؤون السياسية، وذكر مقولة ماوتسي تونغ الشهيرة "ركزوا على السياسة"، أذ اتضح من ذلك أن "زيمين" يريد العودة إلى تعاليم "ماو" وتغيير تعليمات "دنج" المتعلقة بالتنمية الاقتصادية واعتبارها المهمة المركزية، فما كان يقصده "ماو" بكلمة "سياسة" كان في الواقع يعني الصراع الطبقي والثورة الدائمة، ولكن "زيمين" كان يفهم هذا الكلام بأنه سياسة محاربة الفساد، والتأهيل الجيد للكوادر الحزبية. وجاء المؤتمر الحزبي الخامس عشر في سبتمبر 1997 ليعلن فيه "زيمين" سياسته الإصلاحية من خلال قوله "لنرفع الراية الكبيرة لنظرية دنج هسياوبينج إلى الأعلى" وكانت هذه العبارة بمثابة إشارة الانطلاق نحو مرحلة جديدة للإصلاح مشابهة للانطلاقة التي شهدتها الصين عام 1978، وكان "زيمين" يرى بأن الصراع على السلطة سيعود للظهور من جديد إذا ما توقف عن مواصلة عملية الإصلاح والتحديث التي بدأها "دنج"[1].

فقد كان هناك مسألة هامة تزرع المخاوف على مستقبل الصين ووحدتها السياسية، وهي الصراع على السلطـــة بين الأجنحة المتنوعة التي تشكل منها قمة الهرم السياسي، وهو صراع كان يتوقع له المراقبون أن ينفجر غداة وفاة "دنج". ولكن بعد وفاته تمكن "زيمين" من حسم الأمور لصالحه في المؤتمر الخامس عشر للحزب عندما تمكن من إزاحة منافسيه والسيطرة على كل مفاصل الحكم من الحزب إلى المؤسسة العسكرية إلى الإدارة بكاملها[2].

---

(1)زايتس،الصين: عودة قوة عالمية، مرجع سابق، ص448-449.

(2)العزي، غسان (يوليو 1998). **مستقبل القوى العظمى والنظام الدولي**، مجلة الدفاع الوطني، العدد 25، نقلاً عن موقع المجلة على الانترنت:http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=4360

وكان من أهم إنجازات زيمين، إعادة التلاحم بين قطاعات المجتمع الداخلي، بين كوادر الحزب والتكنوقراط، بين المثقفين والجماهير، وبين كوادر الجيش وكوادر التكنولوجيا، كما أنه أعاد تطبيع العلاقات بين الصين والعالم الخارجي، خاصة بعد قمع السلطات الصينية للمظاهرات الطلابية المطالبة بالديمقراطية في الميدان السماوي في بكين عام 1989، والتي أدت لقطيعة الغرب للصين، حيث لعب دوراً مهماً في تطبيع علاقات الصين مع الولايات المتحدة وأوروبا، وكذلك مع اليابان وكوريا، وهو ما ساهم في تنمية الصين من خلال تدفق الاستثمارات الأجنبية عليها[1].

أما فيما يتعلق بعملية الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي في البلاد، فعلى الرغم من تبنى "زيمين" جميع مبادئ الإصلاح التي أطلقها "دنج هسياوبينج" وتطوير مبادئ اقتصادية وأيديولوجية أخرى تتناسب مع حالة التطور الاقتصادي التي تسير عليها الصين، إلا انه ظل محافظاً على النظرية التي تبناها أسلافه من القادة الصينين بخصوص التطور والإصلاح السياسي، فقد اتخذ موقفاً واضحاً من عملية إصلاح التراكيب السياسية وبناء النظام الحقوقي والقضائي الديمقراطي، وتطوير الثقافة الاشتراكية ذات الطابع الصيني. فقد رفض "زيمين" استنساخ النماذج الغربية وحافظ على "دكتاتورية الشعب الديمقراطية"، أي تفرد الحزب بالسلطة، واعتبر إجراء الانتخابات المباشرة الديمقراطية في البلدات وعلى صعيد لجنة السكان في المدن نوعاً من التقدم، لأن مثل هذه الانتخابات كانت في الماضي مقصورة على رؤساء القرى والبلدات، إلا أن تراجع الأوضاع الاقتصادية نتيجة الانكماش الذي ولدته الأزمة المالية الآسيوية 1998 أجل هذه الانتخابات إلى أجل غير مسمى[2].

---

(1) أحمد، أحمد سيد (يناير 2003). **الصين بين التحولات الداخلية والانفتاح على الخارج**، مجلة الديمقراطية، نقلاً عن موقع الأهرام الرقمي:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=794281&eid=45

(2)زايتس،الصين: عودة قوة عالمية، مرجع سابق، ص454.

وقد تبنى "زيمين" ثلاثة أهداف مترابطة: التحضر المادي، التحضر الروحي، والتحضر السياسي، وقد استخدم آلية واحدة للتعامل مع هذه الأهداف، وتشير عملية التحضر المادي إلى الثروة الاقتصادية (المنتجات والخدمات من جميع الأنواع)، في حين اشتمل التحضر الروحي على عناصر الثقافة، الأخلاق، الفلسفة، الأدب، والعلوم الطبيعية والاجتماعية، وحتى الدينية، أما عملية التحضر السياسي فقد اقتصرت على الأنظمة الحكومية، والأنظمة الاجتماعية والقانونية، التي يمكن أن ينبثق عنها نوعا من المجتمع الديمقراطي لاحقاً. وقد كان "زيمين" يعتقد أن تطوير هذه الجوانب الثلاث للتحضر، يتوقف على مدى قوة وتمدن الحزب من خلال الموائمة بين أيديولوجية الحزب والحقائق المحيطة بالمجتمع، وفي المحصلة هذه العملية ستقود إلى بناء المجتمع الصيني الحديث في جميع جوانبه [1].

ويجب الإشارة هنا إلى أن "جيانغ زيمين" كان القائد الأول بعد "دنج" الذي يصل إلى السلطة من خلال البيروقراطية الحزبية، وليس من خلال تمتعه بقوة ونفوذ سياسي بين الطبقة السياسية العليا في البلاد كما في حالة "ماوتسي تونغ" و "دنج"، وقد كان "زيمين" يمثل قوة ذاتية كرجل سياسي قوي، ولم يكن يمتلك خيارات كثيرة في الوضع السياسي المتأزم في البلاد في تلك الفترة، ولذلك كان خياره الوحيد تقوية المؤسسات السياسية في الصين إذا ما أراد تحقيق ما يلي: أ) ترسيخ قوة منصبه السياسي في الدولة وفي مؤسسة صنع القرار، ب) التنسيق بين مصالح وسياسات النخبة السياسية في الصين، ج) إقامة التوازن بين العلاقات القيادية في عملية صنع القرار السياسي. وبذلك قدم "زيمين" وصفة جديدة للسيطرة السياسية في البلاد، فبدلاً من تعزيز سلطته الفردية فقط، استطاع تعزيز صورة دولة المؤسسات القوية من خلال أربعة مبادئ رئيسية: جعل السلطة السياسية أعلى من القوة العسكرية في البلاد،

(1)Kuhn, Robert Lawrence., (2009), **The Inside Story of China's 30 Year Reform : How China's Leaders Think and What This Means for the Future**, John Wiley & Sons Inc , p117.

تقليص سلطات الحكم المحلي، وتقييد سلوك النخبة السياسية بما يتوافق مع المصالح السياسية والاقتصادية العليا للصين[1].

لقد قاد "زيمين" الصين إلى قفزة مدهشة ومستحيلة في نظر الكثيرين، فقد تحولت الصين في عهده من دولة تعاني من الصدمات والاضطرابات السياسية المتلاحقة إلى دولة نابضة بالحراك السياسي ومنفتحة اجتماعياً، رغم بقاء بعض القيود السياسية. فقد حول الصين إلى دولة تمثل المحرك الأساسي لنمو الاقتصاد العالمي ومركزاً للتجارة الدولية. كما تحولت الصين من دولة منبوذة دولياً إلى قوة دبلوماسية عظمى[2].

ورغم أن فترة حكم "جيانغ زيمين" للصين لم تدم طويلاً، إلا أنه استطاع ترسيخ التطور الصناعي والاقتصادي في البلاد، ويحقق معظم أهداف ثورة التحديث والتنمية في الصين كما سنرى في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

جيل القيادة الرابع في الصين بقيادة "هو جينتاو"

كان ظهور "جينتاو" "على الساحة السياسية الصينية سريعاً وطموحاً، رغم عدم توقع الكثير من المراقبين أن يكون بذاك النجاح الذي تحقق فيما بعد، فحينما ذهب "جينتاو" إلى تايلند في منتصف التسعينات ممثلا لبلاده في إحدى المؤتمرات الدولية التي شاركت فيها كمراقب، لم يكن يتولى أية مسئوليات رفيعة، وكانت المعلومات المتوفرة عنه جد شحيحة، لكنه على الرغم من ذلك كان مدار حديث الكثيرين باعتباره النجم الصاعد في هرم السلطة والمرشح المحتمل لقيادة بلاده في الألفية الثالثة. ولم يكن هذا الاهتمام في حينه نابعاً من فراغ، وإنما من معلومات مؤكدة حول تمتعه برعاية عراب الانفتاح الاقتصادي الزعيم الإصلاحي "دنجهسياوبينج"، وأن الأخير كان سببا في إيصاله إلى المكتب السياسي للحزب

---

(1)Li, Cheng., (2008), **China's changing political landscape: prospects for democracy**, Washington, D.C. : Brookings Institution Press, p87.
(2)Kuhn, The Inside Story of China's 30 Year Reform : How China's Leaders Think and What This Means for the Future,op. cit , p120.

الحاكم كأحد اصغر الأعضاء سناً وذلك في المؤتمر العام الرابع عشر للحزب في عام 1992[1].

وجاء المؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني عام 2002 ليحمل تطوراً كبيراً لـــ "جينتاو" وللنظام السياسي الصيني بشكل عام، إذ شكل هذا المؤتمر نقطة تحول مهمة في تاريخ الصين الحديث وتوجهاتها الداخلية والخارجية، هذا التحول لم ينبع فقط من تولى جيل جديد من العناصر الشابة لمقاليد الأمور، ولا إدخال عناصر رأسمالية إلى الحزب والنخبة الحاكمة، وإنما أيضا بسبب الانتقال السلمى للسلطة، وهي سابقة من نوعها منذ تولي الحزب الشيوعي لمقاليد السلطة في الصين إثر الثورة الصينية عام 1949[2].

ففي 15 نوفمبر 2002 ترك القادة الذين حكموا الصين منذ أحداث "تيانانمين فيعام 1989، بقيادة "جيانج زيمين" مناصبهم فاسحين المجال أمام مجموعة جديدة من القادة، أطلق عليهم الصينيون الجيل الرابع من القادة. (كان الجيل الأول جيل "ماوتسي تونغ؛ والجيل الثاني جيل "دنج هيساوبينج" والجيل الثالث "جيل جيانج زيمين" أما الجيل الرابع فجاء بقيادة "هو جينتاو").وأنهى انتقال السلطة هذا معركة هادئة، لم تخلُ من التجاذبالحاد حول خلافة الرئيس السابق "جيانغ زيمين" الذي كان قد بلغ به العمر والمرض حداً لا يمكنه من مواصلة واجباته بالصورة المطلوبة [3].

---

(1)المدني، عبد الله (2007). **الجيل الثالث من قادة الصين يرسخ أقدامه في السلطة، الحوار المتمدن**، العدد: 2006، 2007/8/13. 2007 / 8 / 13.

(2) أحمد، الصين بين التحولات الداخلية والانفتاح على الخارج، مرجع سابق، نقلاً عن موقع الأهرام الرقمي:http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=794281&eid=45وأيضاً:

- Li, China's changing political landscape: prospects for democracy, op.cit, p93.

(3) ناثان، اندرو وجيلي، بروس (ديسمبر 2002). **الطريقالىالسلطة: الجيل الرابع يحكم الصين**،مجلة وجهات نظر في الثقافة والسياسة، المجلد4، العدد 47، ص 36-37.

وقد اتخذ المؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني عام 2002 العديد من القرارات التي مثلت خطوات عظيمة باتجاه مزيد من الإصلاح والتطوير. وتمثلت أهم ملامح التغيير في قضيتين رئيسيتين هما[1]:

1- **الانتقال السلمي للسلطة:** لأول مرة في تاريخ الصين الاشتراكي يحدث انتقال سلمى للسلطة دون صراع، حيث تنازل "جيانغ زيمين" بإرادته عن السلطة لصالح "هو جينتاو"، فقد تم تنحية كل من بلغ السبعين عاماً ليتولى جيل جديد من الشباب لا تتعدى اعمارهم غالباً الستين بقيادة نائب الرئيس "جينتاو"، الذي أصبح نائبا لرئيس الجمهورية ونائبا لرئيس اللجنة العسكرية وأمينا عاما للحزب الشيوعيالصيني خلفاً ل "زيمين" حيث أضحى ترتيبه الأول في هذه اللجنة المكونة من تسعة أعضاء، بعد أن كانت سبعة فقط، هي التي تقود الحزب، جميعهم جدد في هذه اللجنة، وإن كانوا أعضاء قياديين في اللجنة المركزية للحزب وتولوا مناصب عدة قبل ذلك.

2- **نظرية التمثيل الثلاثى:** كان قرار إدخال عناصر رأسمالية جديدة إلى الحزب الشيوعيالصيني في الحقيقة ثمرة لسياسة الإصلاح والانفتاح التي قادها زعيم الحزب الشيوعي الأسبق "دنج هسياوبينج"، والتي أطاحت بأنصار الزعيم الأسبق "ماوتسي تونغ"، وبالمقربين منه من زعماء السلطة السياسية، حيث أسست لمفاهيم وقيم رأسمالية جديدة لم تكن سائدة في مجتمع الصين فيالسابق، والقرار في الحقيقة انعكاس لواقع الحياة في الصين بعد 20 عاماً من الانفتاح على العالم الخارجي(آنذاك) وتبني سياسات السوق، وخلال تلك الفترة نشأت طبقة من رجال الأعمال الصغار والمسئولين وأبنائهم الذين استفادوا من التحرر الاقتصادي لتحقيق ثروات طائلة، وقد نجح "زيمين" في أن يعدل من دستور الحزب،

---

(1) أنظر: أحمد، الصين بين التحولات الداخلية والانفتاح على الخارج، مرجع سابق، نقلاً عن موقع الأهرام الرقمي:http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=794281&eid=45
وأيضاً: يونس، محمد عبد الرحمن (نوفمبر 2002) **الصين الجديدة في ظل سياسة الإصلاح،** مجلة وجهات نظر في الثقافة والسياسة، المجلد 4، العدد 46، ص44-45.

والنظرية الماركسية من خلال نظرية "التمثيل الثلاثي"، فبدلاً من كونه حزباً ثورياً للعمال والفلاحين، فهو يمثل إلى جانب هؤلاء البيروقراطية الصينية الكبيرة والطبقة الوسطى والأغنياء الجدد.

ويأتي هذا التوجه ضمن رؤية "هو جينتاو" التي عرفت بالمفهوم العلمي للتقدم، لتكون جزءاً من الإطار النظري للحزب (إلى جانب الماركسية– اللينينية وأفكار ماو و"دنج") ويشير هذا المفهوم إلى ضرورة تحول الصين من الاعتماد المبالغ فيه على قوة العمل الرخيصة إلى الاهتمام بتطوير الصناعات ذات النوعية المتميزة، وكذلك العناية بتنمية العلوم والتكنولوجيا المتقدمة في البلاد وقد أدرجت هذه الرؤية جنباً إلى جنب مع نظرية "التعبيرات الثلاثة" لـــ"جيانج زيمين" الرئيس الصيني السابق والتي صارت بدورها جزءا من الخلفية الأيديولوجية للحزب منذ المؤتمر السادس عشر للحزب وتؤكد النظرية الأخيرة ضرورة أن يعبر الحزب الشيوعي في أعماله عن ثلاث مهام أساسية، ألا وهي تطوير القوى الإنتاجية الصينية، وإبراز تقدم الثقافة الصينية، وحماية المصالح الرئيسية لغالبية الشعب الصيني وكلتا الرؤيتين تلمحان إلى أهمية دور القطاع الخاص في النهوض بقوى الإنتاج عن طريق إدخال أساليب العمل الحديثة والتكنولوجيا المتطورة، وهي مهمة أصبح فيها للقطاع الخاص الصيني دور كبير وقد أظهرت القيادات الصينية إصرارها على هذا الأمر عندما وقفت وراء تعديلات أخرى في دستور الحزب باتجاه طمأنة القطاع الخاص إلى نيات الدولة تجاههم[1].

وقد نجح "جينتاو" بلعب الدور الذي أريد له أن يقوم به عندما ذهبت إرادة الحزب والقادة السياسيين والعسكريين الصينين لاختياره رئيساً للبلاد باعتباره القائد الأنسب للعب دور مركزي في قيادة البلاد للعقد الأول من القرن الحادي والعشرين على الأقل إذ أن عمره آنذاك كان يناسب هذا الدور، كما أن علاقة "جينتاو" مع الرئيس السابق "زيمين" كانت تمثل

---

(1) أنظر: قنديل، حنان (يناير 2008).**التغير والاستمرار في السياسات الصينية: قراءة في مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني**،مجلة السياسة الدولية، العدد 171، السنة يناير 2008.

الضمان لاستمرارية السياسة الصينية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، فقد كان "جينتاو" يمثل العنصر الفاعل لاستكمال نجاح المعادلة الصينية الجديدة التي تربط بين العقيدة الشيوعية واشتراكية السوق والاقتصاد المفتوح[1].

فقد ظلت الصين مع بداية القرن الحادي والعشرين تمثل النموذج الوحيد، إضافة إلى بعض الدول الصغيرة مثل كوبا وكوريا الشمالية، الذي يجسد النموذج الاشتراكي، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ودول اوروبا الشرقية، وربما يعود ذلك إلى أن بكين طورت من نفسها وأحدثت تعديلات كبيرة في النظرية الماركسية، ورغم أنها تطبق المنهج الاشتراكي، الذي يقوم على وجود حزب واحد فقط هو الحزب الشيوعي، إلا أنها قطعت خطوات جيدة في مسار تطبيق الديمقراطية الاشتراكية، ومع ذلك ظل هناك غياب للتعددية السياسية والحزبية في ظل سيطرة مطلقة للحزب الشيوعي، وسيطرة كاملة للدولة على وسائل الإعلام وتغييب القنوات الإعلامية الخاصة المملوكة للأفراد، لكن مع ذلك هناك دور قوى للمجتمع المدني وخاصة نقابات العمال في التعبير عن مطالب أعضائها[2].

وكانت فلسفة الرئيس "جينتاو" السياسية تؤكد على مجموعة من الأفكار أهمها، تقديم الشعب والبقاء قريباً منه، الشفافية الحكومية في التعامل مع الشعب، العمل على تقدم الديمقراطية في المجتمع وبالشكل الملائم والذي يلبي حاجات المجتمع السياسية والاقتصادية. فقد أكد "جينتاو" أنه ملتزم بالديمقراطية والعمل على ترسيخ الاستقرار السياسي في المجتمع، وخلق نموذج مؤسسي مشابه للنموذج الديمقراطي الغربي في الصين[3].

---

(1)Wong, John., (2002). **China's post-Jiang leadership succession : problemsand perspectives,** Singapore: Singapore Univ. Press,p84.

(2) أحمد، الصين بين التحولات الداخلية والانفتاح على الخارج، مرجع سابق، نقلاً عن موقع الأهرام الرقمي:http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=794281&eid=45وأيضاً:

- Li, China's changing political landscape: prospects for democracy, op.cit, p93.

(3)Kuhn, The Inside Story of China's 30 Year Reform : How China's Leaders Think and What This Means for the Future,op. cit , p121.

ويلاحظ أنه خلال المؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني عام 2002 تم استبدال عبارة "الحزب الشيوعيالصيني هو طليعة الطبقة العاملة"، بعبارة أخرى تقول "الحزب هو طليعة الطبقة العاملة الصينية والشعب الصيني يمثل القوى المنتجة المتقدمة والقوى الثقافية ومصالح الغالبية من الشعب الصيني"، حيث يلاحظ اختفاء لفظ الشيوعي الذي كان لصيقاً باسم الحزب منذ أسسه زعيمه الراحل "ماوتسيتونج" قبل أكثر من نصف قرن[1].

ويمكن القول أن "هو جينتاو" قد أسس لنمط جديد في قيادة الصين وإدارة علاقاتها الخارجية قوامه المزيد من الشفافية والهدوء والعقلانية والتوازن والانفتاح والبرغماتية، وغير ذلك مما ساعد البلاد على مواصلة استقرارها ونموها الاقتصادي المذهل، ووصول احتياطاتهاالمالية إلى أرقام لم تسبقهاإليها أية أمة عبر التاريخ، وبروزها كقوة صناعية تنتشر منتجاتها في الأسواق العالمية، وكسبها لأصدقاء وشركاء جدد في كل مكان، وامتداد نفوذها في العالم عبر تقديم المساعدات الإنمائية والخبرات الفنية للدول النامية (وإن لم يزل نظامها في دائرة الانتقادات بسبب ملفها الضعيف في الحريات وحقوق الإنسان، وإنفاقها الهائل على بناء ترسانة عسكرية تثير قلق جاراتها). ويمكن في هذا السياق أن نستشهد بالعديد من القرارات والسياسات التي لجأت إليها إدارته في السنوات الماضية. فحينما اجتاح وباء سارس المعدي البلاد في عام 2003، أي بعد وقت قصير من تسلم جينتاو للسلطة رسمياً، وتعرض النظام بسببه إلى انتقادات شرسة من منظمة الصحة العالمية ودول الجوار على خلفية تلكؤه في محاصرة المرض ومنع انتشاره، لم يتردد "جينتاو" في التعاطي مع تداعيات الحدث

---

(1) أنظر: أحمد، الصين بين التحولات الداخلية والانفتاح على الخارج، مرجع سابق، نقلاً عن موقع الأهرام الرقمي:http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=794281&eid=45
وأيضاً: يونس، محمد عبد الرحمن (نوفمبر 2002) **الصين الجديدة في ظل سياسة الإصلاح**، مجلة وجهات نظر في الثقافة والسياسة، المجلد 4، العدد 46، ص44-45.

بأسلوب غير مسبوق، هو الاعتراف بالتقصير وتجنب المكابرة مع عزل وزير الصحة وعمدة بكين من منصبيهما فوراً[1].

وعندما اندلعت المظاهرات والاعتصامات الشعبية العارمة في شوارع هونغ كونغ في عام 2003 احتجاجا على تمرير إدارتها لقانون امني مثير للجدل وقد يستخدم لتكميم الأفواه وحظر أنشطة المعارضة وخرق حقوق الإنسان، قامت إدارة جينتاو علناً بتأييد سياسات رئيس المجلس التنفيذي للجزيرة "تونغ تشي هوا"، بينما عملت من وراء الستار على الإطاحة به واستبداله بشخصية أخرى. وكانت النتيجة أن تم سحب القانون المذكور لتخفت المظاهرات وتعود الحياة الطبيعية إلى الجزيرة.ولمواجهة مشاكل وتداعيات التنمية غير المتوازنة جغرافياً والتي اتسعت بسببها الفجوة ما بين الأقاليم الساحلية والأقاليم الداخلية وما بين الأغنياء والفقراء وأدت بالتالي إلى بروز ظواهر اجتماعية وبيئية خطيرة لم تعرفها البلاد من قبل، سارعت إدارة "جينتاو" إلى تبني خطة قومية قد لا تظهر نتائجها سريعا لكنها كفيلة على المدى البعيد بإصلاح بعض الخلل وإقامة مجتمع أكثر توازناً وتناغما، بل قام الرئيس شخصياً بمبادرات نوعية استهدفت التواصل مع مختلف الطبقات الاجتماعية والمهنية وتلمس همومها ومشاكلها عبر زيارات ميدانية مكثفة في طول البلاد وعرضها، إلى الدرجة التي صار معها يلقب بالأخ الأكبر بدلاً من الألقاب الإيديولوجية القديمة مثل "الرفيق" و"المعلم"[2].

وفي مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني السابع عشر الذي عقد في أكتوبر 2007م، افتتح الرئيس الصيني "جينتاو" المؤتمر ببيان عرض فيه خططه للمستقبل وقدم تقييماً لعملية الإصلاح والانجازات والأخطاء في الفترة السابقة وطالب بوجه خاص بمقاومة الفساد وتعزيز الإصلاح.

---

(1)المدني، عبد الله (2007). **الجيل الثالث من قادة الصين يرسخ أقدامه في السلطة، الحوار المتمدن،** العدد: 2006، 2007/8/13. 2007 / 8 / 13.

(2)المرجع السابق.

وكان من أهم نتائج المؤتمر:

أولاً: الدعوة لتوسيع نطاق الديمقراطية الاشتراكية دون أن يعني هذا الأخذ بديمقراطية غربية وهذا على غرار الشعار (الاشتراكية بخصائص صينية) فهذا يمثل توليفة خاصة بين الفكر الديمقراطي الغربي وبين الفكر الصيني التقليدي والفكر والممارسة الشيوعية.

ثانياً: قرر مؤتمر الحزب التركيز على التطور العلمي والتكنولوجي وأدخل ذلك في دستور الحزب لكي تكون هذه الإضافة هي التراث الباقي للرئيس "هو جينتاو"، وعلى غرار تراث الرئيس "جيانج زيمين" في إدخال القوى الوطنية الرأسمالية والزعيم "دنج هسياوبينج" في إدخال الانفتاح والإصلاح وغيره من السياسات الجديدة.

ثالثاً: انتخاب القيادات الجديدة للمكتب السياسي واللجنة الدائمة له وللجنة المركزية للحزب وهي المؤسسات الرئيسة التي تضطلع بمهام الحزب في فترة ما بين دورات الانعقاد الخماسية.

رابعاً: إعادة انتخاب قيادات الدولة بمعنى الحكومة والوزراء وأجهزة الدولة المختلفة[1].

ومن أهم دلالات هذا المؤتمر:

– استقرار النظام السياسي الصيني نتيجة مجموعة من العوامل في مقدمتها التقدم الاقتصادي المذهل في السنوات السابقة، وكذلك نتيجة القبضة السياسية والأمنية الحازمة للدولة التي لا تسمح بالعبث بمقدرات الدولة وأمنها أو حدوث أية انشقاقات قومية أو إقليمية أو نحو ذلك.

– إن الرئيس الصيني "جينتاو" أصبح متمكناً في موقعه وفي قيادته بعد أن تمرس كنائب للرئيس ثم كرئيس لمدة 5 سنوات. ولذلك أجرى التغييرات القيادية بما يعزز مكانته بتصعيد عدد من معاونيه واستبعاد معارضيه.

---

(1) نعمان، محمد جلال، **المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعي الصيني: النتائج والدلالات**، مجلة الوقت، العدد 614 ، 27 أكتوبر 2007.

– إن نظام الحزب الصيني القائم على تربية وبناء الكوادر أثبت نجاحاً إذ أمكن للحزب أن يقدم سلسلة من قيادات الأجيال وهو بعد الآن قيادات الجيل الخامس في الصين المعاصرة ومن ثم فإن الحزب يسعى لتجنب ذلك المأزق الذي واجهه الحزب الشيوعي السوفيتي عندما حدث ترهل في القيادات وجمودها فكرياً وثقافياً ومذهبياً وأيضاً صحياً.

– إن الصين نجحت في عملية الفصل بين دور القيادات العسكرية والقيادات السياسية، حقاً إن الرئيس الصيني يرأس المجموعتين، ولكن من ناحية أخرى أصبح العسكريون متفرغين لمهامهم العسكرية ولا يتدخلون في السياسة إلا في حدود مهامهم واختصاصاتهم، وأصبحت القيادة السياسية، للحزب هي صاحبة القرار النهائي وهذا التقليد يضاهي ما يحدث في الدول الديمقراطية، ومن ثم فإن الصين كدولة لا تنتمي من هذه الزاوية لمجموعة الدول النامية التي يتطلع العسكريون للانقلاب على السلطة السياسية. أو حتى يفرضون مواقفهم من وراء ستار ويتركون الواجهة للمؤسسات المدنية. إن ما يحدث في الصين يماثل ما هو حادث في الهند أو في الدول الغربية من حيث الانضباط العسكري. وهذا ما يحقق استقرار النظام السياسي ومؤسساته كما أنه يضمن تحقيق الأمن الوطني من قبل المحترفين والمتخصصين فيه مما يرفع من كفاءتهم ويزيد من تركيزهم على مهامهم[1].

وقد كرر الرئيس "جينتاو" في خطابه في المؤتمر على المفهوم الصيني للحريات والديمقراطية، حيث أنه رغم تجاوب الحزب مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التييعيشها المجتمع الصيني، فإنه أظهر مرونة أقل تجاه عدد من التغيرات الأخرى في المجالين السياسي والثقافي، وعلى الرغم مما قد يلاحظه قارئ خطاب "جينتاو" أمام المؤتمر من كثرة ترديد كلمة الديمقراطية، حتى إنها ذكرت فيه نحو ستين مرة، إلا أن هذا لم يعن تحولاً في موقف القيادة من فكرة قبول جماعات سياسية تنافس الحزب الشيوعي هيمنته الأيديولوجية والثقافية ومما يؤكد هذا الأمر إصرار "جينتاو" في خطابه وكذلك دستور الحزب على عبارة "الديمقراطية بخصائص صينية" وتشير الأخيرة إلى ضرورة أن يفهم الجميع أن الصين لن

---

(1)المرجع السابق.

تقبل أن تأتى الحريات السياسية أو المدنية على حساب النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، وأن قادة البلاد لن يخضعوا لأى مساومات حول هذا الأمر غير أن خطاب "جينتاو" وكذا دستور الحزب قد أكدا – من ناحية أخرى– أن الدولة الصينية لم تهمل الممارسة الديمقراطية كليا، وإن آمنت بضرورة تدرجها فانتخابات القرى في المقاطعات الصينية باتت تقليداً ثابتاً، كما أصبحت هذه الانتخابات تشتمل على وجود عدد من المرشحين الذين ليسوا بالضرورة من أعضاء الحزب الشيوعي[1].

وعموماً فقد أظهرت المرحلة الأخيرة من القيادة السياسية في الصين نوعاً من التحرر السياسي مقارنة بالمراحل السابقة، وخصوصاً مرحلة "ماوتسي تونغ" الطويلة التي عاشت الصين في ظلها انغلاقاً واضحاً تجاه أي أطروحات للتطوير والإصلاح السياسي في البلاد تحت مبررات الضرورة السياسية والايديولوجية في البلاد. فقد كان تطور الشيوعية في البلاد يحتاج إلى قبضة سياسية قوية خصوصاً في مواجهة حركات المقاومة المدنية المتأثرة بالثقافة الغربية وطروحاتها الديمقراطية. ورغم أن مرحلة "دنغ هيساوبينج" وسياسته التحديثية لم تتضمن أي محاولة للتطوير السياسي في البلاد، إلا أنها مهدت للمرحلة اللاحقة التي تولاها كل من "جيانغ زيمين" و "هو جينتاو" والتي أضحت خلالها الصين أكثر انفتاحاً وتقبلاً للتطورات السياسية وضرورة الإصلاح السياسي المستمر رغم استمرارية غياب تقبل النموذج الديمقراطي الغربي، ومحاولة إيجاد صيغة توافقية تضمن الحفاظ على الطبيعة الأيديولوجية للدولة وتحقق المزيد من الحريات السياسية والاجتماعية للمواطنين.

---

(1)المرجع السابق. وللمزيد ايضاً، أنظر:

- Zheng, Yushuo., (2011), **Whither China's democracy : democratization in China since the Tiananmen incident,** Hong Kong : City University of Hong Kong Press, p34.

الفصل الثالث

أثر التحولات الاقتصادية في الصين 1978-2010

ينظر إلى النمو الاقتصادي باعتباره نسبة الزيادة في الناتج القومي خلال سنة محددة. ويمكن قياس معدلات النمو الاقتصادي من خلال معدلات النمو في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي أو من خلال معدل النمو في الدخل الحقيقي للفرد. أما فيما يتعلقبالعوامل التي تحدد النمو الاقتصادي فهي: رأس المال، السكان، التقدم الفني، الموارد الطبيعية.أما التنمية الاقتصادية فهي مفهوم يوضح المتغيرات التي تصيب المجتمع بأبعاده المختلفة اقتصادياً، سياسياً، اجتماعياً، فكرياً، وتنظيمياًوذلك بهدف الارتقاء بمستوى الحياة للمجتمع[1]. وهناك بعض التمايز بين مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية، ففي حين يظهر النمو الاقتصاد معدلاتتزايد الدخل القومي الحقيقي للفرد عبر السنوات، فإن التنمية الاقتصادية تعني التغيير في البنيان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغير ذلك ليشمل جميع أبعاد المجتمع.

ومن هنا وفيما يتعلق بالنمو الاقتصادي للصين، فإن أهم مراحل تطور الاقتصاد الصيني منذ بدايات القرن العشرين، تتلخص بالانتقال من الحالة الاقطاعية التي عاشتها الصين قبل عام 1949، ومن ثم حالة النموذج الاشتراكي التي جاء بها "ماوتسي تونغ" مع الثورة، وتحول السلطة السياسية في الصين إلى سلطة اشتراكية مركزية شمولية، وحتى عام 1978 حين بدأ النموذج الاقتصادي الصيني يتكيف مع طروحات البناء الرأسمالي لاقتصاديات السوق[2].

وقد ارتكز الاقتصاد الصيني في مرحلة ما قبل عهد الانفتاح والاصلاح الاقتصادي الذي أنطلق عام 1978، على استراتيجية أساسية قوامها الاعتماد على الذات، حيث استهدفت

---

(1)قريصة، صبحي تادرس وآخرون (1984). **مقدمة في الاقتصاد**، بيروت: دار النهضة، ص423.

(2) الفالح، متروك (أكتوبر 1991). **النموذج الصيني للتوحيد: دراسة في الأصول والعوامل والدلالات**، مجلة المستقبل العربية، العدد 152، ص24.

السياسة الاقتصادية الصينية خلال تلك المرحلة توفير ثلاث حاجات اساسية لكل عائلة، وهي ماكنة خياطة والدراجة الهوائية وجهاز المذياع، وقد اتسمت التنمية الاقتصادية في الصين خلال المرحلة (1949 – 1978) بالاعتماد على آليات التخطيط المركزي وتنمية القطاعات الزراعية والصناعية بنفس الوقت ونوع من التوازن، وتنمية فروع الصناعة الخفيفة دون اهمال الصناعة الثقيلة وتطوير اساليب الانتاج ذات التقنية العالية بخطوط موازنة مع اساليب الانتاج البسيط (استراتيجية السير على ساقين)، وكانت الصناعات الخفيفة وبالذات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية هي الاساس في القطاع الصناعي قبل قيام الثورة عام 1949[1].

وبعد قيام الجمهورية وقدوم "ماوتسي تونغ" تعززت القاعدة الصناعية وظهرت صناعات جديدة، وكان التوجه العام ان تبقى الصناعات الخفيفة هي الاساس في الصناعة في الصين دون اهمال الصناعات الثقيلة، لذلك تميزت القاعدة الصناعية في الصين بسيادة المشروعات المتوسطة والصغيرة، وهذا عزز من مساهمة هذه المشاريع في الاقتصاد الصيني، فيحجم الناتج المحلي الاجمالي وحجم الصادرات وقوة العمل من اجمالي القوة العاملة[2].

ومنذ عام 1950 كانت هناك اتجاهات عدة لتحولات هيكلية نحو البناء المادي للأنموذج الاشتراكي في الصين، وبخاصة على النطاقين الصناعي الثقيل والزراعي، إلا أن الهدف الأساس من هذا التحول هو إعادة عملية البناء الاشتراكي في الجانب الزراعي

---

(1) عبد الرضا،نبيل جعفر (2004).**الاقتصاد الصيني بين الانغلاق والانفتاح**، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، المجلد 4، العدد 14، ص40.

(2) المرجع السابق، ص40.

والصناعة الرأسمالية الصغيرة، فضلاً عن الصناعة الحرفية، بعد أن تكفل تلك القطاعات سوقاً واسعة وتراكم أموال لتسيير وترسيخ هذا البناء[1].

وكان رحيل "ماوتسي تونغ" عام 1976 بداية لدخول الصين في مرحلة جديدة أطلق عليها مرحلة التحديثات والاصلاحات الاقتصادية، فقد ادركت القيادة الجديدة اخطاء السياسة الماوية وكرست جهودها لتصحيح هذه الاخطاء، والمتمثلة بتدني الكفاءة الاستثمارية، وتراكم الاختلالات الهيكلية في الصناعة، وتناقص الفائض الزراعي وتدني نسبة السلع الزراعية الصالحة للتسويق، فضلا عن تخلف الصين في كافة القطاعات وتخلفها عن مسيرة التحديث العالمي، وكان بدء الاصلاح الاقتصادي في الصين، بداية الطريق نحو الانتقال التدريجي من الخطة المركزية الى اقتصاد السوق[2].

ويقدم هذا الفصلاستعراضاً للتحولات الاقتصادية التي شهدتها الصين خلال الفترة الممتدة من عام 1978 وحتى عام 2010، وآثارها على النمو الاقتصادي في الصين من خلال تقسيمها إلى مرحلتين أساسيتين هما مرحلة حكم "دنج هيساوبينج" وهي مرحلة بداية التحديثات الاقتصادية والممتدة من عام 1978 وحتى عام 1997، والمرحلة الثانية الممتدة من عام 1997 وحتى عام 2010 وهي مرحلة الانتقال والتطور والإنجاز الاقتصادي.

---

(1) عثمان، سعيد محمد والثامر، سامرة نعمة (2001). **التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصني وآفاق تطوره المستقبلي**، عمان: دار وائل للنشر، ص30.

(2) المرجع السابق، ص65 – ص74.

المبحث الأول

التحولات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الصين 1978-1997

أعلن البيان الختامي للجمعية العمومية الثالثة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني والتي أعلنت تولي "دنج هيساوبينج" مقاليد السلطة في الصين، أنه ستوجه الحزب لتحقيق هدف مركزي واحد فقط، وهو " تنمية الاقتصاد وبناء المجتمع الاشتراكي، وتم رفع أربعة شعارات هي: تحديث الزراعية، وتحديث الصناعة، وتحديث العلوم والتقنيات، وتحديث القوات المسلحة، وتوقف الحديث عن الصراع الطبقي أو المساواة الماوية القائمة على مبادئ التوزيع المتساويللدخل والتنمية المتوازية للمقاطعات الساحلية والداخلية، وكان "دنج" يقول :"أتركوا البعض يستغنون بسرعة كي يتمكنوا من مساعدة الآخرين"[1].

ويمكن تحديد أهداف برنامج التحديثات الأربعة كما يلي:

1. جعل الاقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد العالمي. وقد قسم القائمون على البرنامج الدول إلى أربع مجموعات من حيث القدرة على التعامل مع المتغيرات التي تصيب المجتمع الدولي في جوانب عدة وهي:

أ- حكومات جامدة واقتصاد جامد: أي إن هيكل السلطة من ناحية وبنية الاقتصاد من ناحية ثانية ليسا مؤهلين للتكيف مع المتغيرات، ومثال ذلك الاتحاد السوفيتي.

ب- حكومات جامدة واقتصاد مرن: أي إن آليات التكيف في القطاع الاقتصادي أوفر منها في القطاع السياسي، ومثال ذلك الدول التي تدعى "النمور الآسيوية".

جـــ - حكومات مرنة واقتصاد جامد: أي إنه نمط مغاير للنمط السابق، ففي هذا النمط تكون الحكومة أكثر قدرة على التكيف من البنية الاقتصادية، كما هي الحال في الهند.

---

(1) أنظر: زايتس،الصين: عودة قوة عالمية، مرجع سابق، ص275. وأيضاً: الفالح، النموذج الصيني للتوحيد: دراسة في الأصول والعوامل والدلالات، مرجع سابق، ص24. وايضاً:

- MacFarquhar, The politics of China : the eras of Mao and Deng, op. cit, p323-324.

د – حكومات مرنة واقتصاد مرن: وهو نمط الدول المتطورة، حيث يتمتع كل من الحكومة والاقتصاد بوفرة لآليات التكيف مع التغيرات الدولية. وتسعى الصين للانضمام إلى هذه المجموعة.

2. إعادة النظر في أولويات التنمية بحيث يتم التركيز على الزراعة ثم الصناعة فالبحث العلمي وأخيراً الدفاع.

3. إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج، حيث جرى إقرار نظام المسؤولية العائلية (اقرها الحزب عام 1980) الذي يقضي بتحويل المزارع الجماعية إلى حيازات عائلية، والسماح بمشروعات خاصة. وتحتفظ الدولة بسيطرتها على الصناعات الثقيلة وقطاع الطاقة والتعدين.

4. الإصلاحات في المدن وتتسند على اللامركزية في إدارة المشاريع الحكومية، وخصوصاً فيما يرتبط بالأجور والأيدي العاملة، واتاحة الفرصة أمام بناء المشاريع المشتركة مع المستثمرين الأجانب أو منحهم الفرصة لإقامة مشاريعهم الخاصة بعد الحصول على الترخيص بذلك، وأصبح للمقاطعات الحق بالتمثيل التجاري في خارج الصين، ويكون هؤلاء الممثلون التجاريون مسؤولين أمام سلطات المقاطعات وليس أمام الوزارة الحكومية المختصة.

5. منح المؤسسات الإدارية درجة من الاستقلالية عن بيروقراطية الحزب.

6. تسهيل قنوات التجارة الخارجية بتخفيض الرسوم الجمركية.

7. السعي للانضمام إلى الهيئات المالية والتجارية الدولية.

8. تشجيع المرافق السياحية والشروع في عملية واسعة لبناء هذا المرافق[1].

واصبح برنامج التحديثات الأربعة منذ إطلاقه عام 1978 أولى أولويات السياسة الصينيةفهو الوسيلة لتوطيد الدولة واستقرار المجتمع وتحسن مستوى معيشة الشعب المادية

---

(1)عبد الحي، وليد سليم (2002). **المكانة المستقبلية للصين في النظـام الـدولي: 1978–2010**، أبـو ظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص57–59.

والثقافية، وقد أوضح "جيان ينج" رئيس لجنة الحزب المركزية في خطابه بمناسبة الذكرى الثلاثين لتأسيس جمهورية الصين الشعبية، في 29 سبتمبر 1979، المفهوم الصيني للتحديث، بأنه يقوم على إيجاد ألف وسيلة ووسيلة لزيادة الإنتاج، وممارسة الاقتصاد في النفقات، واستئصال التبذير، ورفع فاعلية العمل، وتجديد التكنولوجيا، وزيادة الثروات الجديدة للمجتمع وأكد بهذا الصدد، أهمية تنظيم النسل بالنسبة لتنمية الإنتاج، وتحسين معيشة الشعب، كما أكد ضرورة بذل الجهد لتخفيض نسبة النمو السكاني الطبيعي. وأوضح "جيان ينج"، أن تحقيق التحديثات الأربعة، سيحول زراعة الصين تدريجيا إلى زراعة متطورة، تستطيع سد حاجات معيشة الشعب وتطور الصناعة، ويحول صناعاتها إلى صناعات متقدمة، يمكنها أن تلبى متطلبات الاستهلاك الاجتماعي، وتطور الاقتصاد الوطني برمته، ويجعل الاقتصاد الوطني يحتل مكانته في مقدمة العالم، من حيث مجمل قيمة الإنتاج القومي، وإنتاج المنتجات الرئيسية ويجعل العلوم والتكنولوجيا، تدنو من المستويات المتقدمة العالمية أو تلحق بها ويجعل الحياة المادية والثقافية لأبناء الشعب تتحسن بالتدريج، ويجعل القوى الدفاعية الوطنية، تقوى بدرجة كافية، حتى تتمكن من صيانة أمن الدولة[1].

وعندما بدأت هذه التحديثات كان 80% من سكان الصين لا يزالون فلاحون وفقراء في حالة مأساوية، ويعيشون على المزارع الجماعية، وبدأ "دنغ" خطواته من أجل تطبيق إصلاح زراعي وبناء اقتصاد صيني قائم على التخطيط والسير في طريق اقتصاد السوق، ولم يتردد في التطلع خارج حدود الصين لالتماس الخبرات اللازمة للإصلاح والتحديث، فقام بزيارة تايلند وماليزيا وسنغافورة، وغيرها للاستفادة من خبرات هذه الدول[2].

---

(1)عزيز،خيري (يناير 1980).**الانفتاح والتحديث في الصين الجديدة**، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 59، ص 61.

(2)ميرديث، الفيل والتنين: صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعاً،مرجع سابق، ص30-34.

وقد قامت نظرية "دنج هسياوبينج" الأب الروحي للنهضة الصينية الحديثة على التحول التدريجي من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاديات السوق والمزج بين الاثنين في معظم المشروعات الجديدة مع السماح بنمو طبقة جديدة والسعي لتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء عن طريق استمرار المساعدات الحكومية لرفع مستوى المعيشة للطبقات محدودة الدخل.وقد حدد "دنج" ثلاث نقاط تحرص عليها الصين في مراقبة الانفتاح وهى:

1) بينما يعمل الجميع على تعميق الإصلاح وسرعة التنمية الاقتصادية فإن الجهود يجب أن تدعم من أجل قيام حكومة نظيفة وأمينة.

2) بينما يعمل الجميع على تشجيع رخاء بعض المناطق والكسب الوافر لمن يستحقه، فإن الجهود يجب أن تبذل لتضييق الفجوة المتعمقة في التنمية الاقتصادية بين شرق وغرب الصين.

3) بينما يتجه الجميع لزيادة المعدل في النمو الاقتصادي فإنه يجب ملاحظة الضغوط المتزايدة للتضخم المحتمل[1].

وبدأ "دنج" إصلاحاته بحذر شديد وباختبار الخطوات التي كان يتخذها "عبور النهر مع البحث بالأقدام عن الأحجار التي يمكن الوقوف عليها"، بهذه الكلمات لخص طريقة عمله، وفي البداية لم يكن هناك خطة متكاملة وشاملة للإصلاح، كما لم يكن هناك خطة لاقتصاد السوق الحر، بل كان أسلوب العمل يستند إلى فكرة تطعيم الاقتصاد المخطط بعناصر الاقتصاد الحر بهدف رفع كفاءته وتسريع نموه، وكان أهم ميزات هذا الاصلاح التنمية المتدرجة والتي تفادت الإضرار بالاقتصاد كما حدث في روسيا ودول أوروبا الشرقية لاحقاً، كما كانت إصلاحات "دنج" تتمثل في اللامركزية، ونقل صلاحيات اتخاذ القرار إلى الجهات ذات المراتب الدنيا نظراً لأن سلطة اتخاذ القرار يجب أن تنحصر بيد الجهة التي تتحمل

(1)فرج، الإصلاحات الاقتصادية والسياسية فى الصين، مرجع سابق ، ص227–229.

مسؤولية النتائج، ونتيجة لهذه القناعة تم فسح المجال للمقاطعات والإدارات المحلية والقرى لتجربة عملية الإصلاح والتحديث[1].

وكان الاصلاح والتحديث الصيني على المستويين الاقتصادي الصناعي والاقتصادي الزراعي قد ولد بعض الخلافات بين القيادات الحاكمة في الصين، فقد سعى "دنج هيساوبينج" إلى التركيز على ما يحقق فوائد للإنتاج والاقتصاد وتجاهل المعايير السياسية في تطويره للخطط الاقتصادية على عكس رؤية اليساريين الذين أعطوا الاعتبارات السياسية أهمية أكبر من منهج "ماوتسي تونغ" [2].

وبالتالي يمكن القول أن ثلاث رؤى كانت تتصارع في توجيه السياسة والاقتصاد في فترة السبعينيات والثمانينات في الصين:

- الرؤية الأولى: كانت رؤية يسارية تريد الإبقاء على سياسات ماوتسي تونغ الاقتصادية والسياسية من تغليب للسياسة على الاقتصاد والاعتماد على الذات والباب المغلق، وتبنتها عصابة الأربعة.

- الرؤية الثانية: كانت بقيادة "هوا جوفنج" وأرادت الجمع بين السياسة والاقتصاد.

- الرؤية الثالثة: وهي الرؤية الإصلاحية التي تعتبر التجربة معيار الحقيقة وتغلب الاقتصاد على اعتبارات السياسة وتطالب بسياسة الباب المفتوح [3].

وكانت سياسة الباب المفتوح قد بدأت فعلاً منذ 1978 عندما تم إرسال أعداد كبيرة من الطلبة للدراسة بالخارج وسمحت الدولة بدخول الكتب الأجنبية والأفلام والمسرحيات التي

---

(1)زايتس،الصين: عودة قوة عالمية، مرجع سابق، ص277. وأيضاً:

- Bruce, John W. and Li, Zongmin., (2009), **Crossing the River While Feeling the Rocks**, in: Spielman, David J., (ed). Millions Fed: Proven Successes in Agricultural Development, Intl Food Policy Res Inst, p 131-37.

(2)دليلة، عارف (1984). **حول بحث المركزية والديمقراطية في الاقتصاد الاشتراكي**، مجلة دراسات عربية، العدد4، ص44-45.

(3)درادكة، محمد يوسف (1998). **دراسة في السياسة الخارجية الصينة (1980-1996)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ص108-109.

كانت ممنوعة تماما من قبل، وبدأ أيضا نوع من احترام التخصص وتقدير الكفاءات، أي أن المثقفين الذين كانوا في قاع المجتمع الثوري قد بدءوا يمارسون سلطة أكبر ويحتلون المكان اللائق بهم، ويواكب هذه الإصلاحات الداخلية انفتاح تجاه النظام الاقتصادي والثقافي الخارجي بشكل لم يسبق له مثيل وهذه السياسة "سياسة الباب المفتوح" تتناقض تماماً مع حقبتين ونصف من العزلة الماوية والاكتفاء الذاتي[1].

وانطلق "دنج" في تطبيق سياساته الجديدة تحت شعاره المفضل (اقتصاد السوق الاشتراكي)واشتراكية ذات خصائص صينية، واقترح في عام1979 إقامة مناطق اقتصادية خاصة في مناطق مختارة من الصين، وبالفعل شهد عام 1979 افتتاح منطقة "شينجين" الاقتصادية الخاصة تبعها في ذات العام إنشاء ثلاث مناطق اقتصادية خاصة أخرى. وبعد نجاح هذه المناطق قررت السلطات الصينية فيما بعدافتتاح أربع عشرة مدينة ساحلية خاصة، وقام المركز في بكين بمنح هذه المناطق الاقتصادية الجديدة سلطات وصلاحيات إدارية واقتصادية واسعة، وسمح لها بإدارة اقتصاداتها دون تدخل المركز، كما سمحت السلطات في بكين للكادر القيادي في هذه المناطق باستخدام آليات إدارية جديدة بعيدة عن نمط الإدارة الاشتراكية والتخطيط المركزي. وترمى رؤية "دنج" الاقتصادية الجديدة إلى البدء في الإصلاح الاقتصادي في مناطق ومدن مختارة، حيث يرمى المركز بكل ثقله الاقتصادي خلفها وبفتحها للاستثمار المحلى والأجنبي بتسهيلات مغرية لتحويل هذه المناطق والأقاليم إلى بؤر اقتصادية وصناعية تدفع بحركة الصادرات إلى الأمام، على أن تقوم هذه المناطق بعد أن تغتني بمساعدة المناطق الداخلية الأخرى في الصين، وهكذا تنتقل بؤر التنمية الاقتصادية من منطقة إلى أخرى حتى يتم في عقود قليلة النهوض بكل الصين[2].

---

(1)زاجوريا، رونالدس (أكتوبر 1984). **ثورة الصين الهادئة**، مجلة السياسة الدولية، نقلاً عن موقع الأهرام الرقمي: http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=215656.

(2)أحمد، جعفر كرار (أبريل 1997) **الصين بعد رحيل دينج شياو بنج: دراسة حول الوضع الراهن واحتمالات المستقبل**، مجلة السياسة الدولية، العدد 128، ص30.

وكان من أبرز التطورات الاقتصادية في الصين، سعيها إلى العون المالي الخارجي على أساس إمكانية مساعدته في حل مشكلة العجز المؤقت في الأرصدة المالية. وبالتالي الإسهام في التعجيل بتطور البناء الاقتصادي. وفي سنة 1978 قررت الحكومة الصينية أنه يمكن استخدام الأموال الأجنبية بصورة مناسبة، وعدم الاقتصار على طريقة واحدة، والعمل للسير على نمط الدول الأخرى في العالم وقد أعربت كثير من الدول والحكومات ورجال الأعمال، عن رغبتها في تقديم القروض للصين، كما تسعى كثير من الجاليات الصينية فيما وراء البحار، والمواطنين من هونج كونج، وماكاو للوفاء بحاجات تحديث الصين وبذا يصبح في إمكان الصين بمختلف هذه الطرق، بل لقد أصبح بإمكانها بالفعل، استيراد المعدات الفنية الأجنبية المتقدمة بالأرصدة التي تحصل عليها بهذه الطرق وتهدف الصين لتدعيم قدرتها على السداد والتوسع في كمية صادراتها، ومن المعروف أنها تطبق سياسة التعويض التجاري في التجارة الخارجية، وتصنيع المواد الخام وتجميع قطع الغيار التي تقدمها الشركات الأجنبية وغيرها من الوسائل المتنوعة الجديدة وقد تم عقد عدد غير قليل من الاتفاقيات في هذا المجال[1].

وصدر في عام 1980 قانون أطلق عليه "قانون الاستثمارات المشتركة" وتم انشاء "اللجنة الجديدة للاستثمارات الأجنبية"، وشكلت هذه التغيرات انطلاقة قوية لازدهار الصين الحديثة، حيث أصبح بموجب ذلك من حق الشركات الأجنبية أنشاء شركاتها الخاصة دون مشاركة الحكومة الصينية لها، كما أصبح من السهل نقل التكنولوجيا والأموال، والحصول على قروض من المؤسسات الأجنبية سواء الحكومية أو الخاصة، وبالتالي خرجت المسائل التجارية من سيطرة الحكومة المركزية الصينية وأصبح المستثمرون الأجانب يمتلكون الحق

(1)عزيز،الانفتاح والتحديث في الصين الجديدة، مرجع سابق، ص62.

بالتفاوض مباشرة مع المصنعين الصينين ليتفادوا بهذا الطريق البيروقراطية الحكومية والفساد الإداري، حيث كانت المفاوضات سابقاً تمر من خلال المؤسسات الحكومية في بكين[1].

وفي المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني 1982، طرح "دنج هسياوبينج" نظريته لبناء الاشتراكية ذات الخصائص الصينية" (Building Socialism with Chinese Characteristics) التي تناولت كيفية العمل من أجل تطوير الاشتراكية، ومراحل التنمية، والظروف الخارجية[2].

وفي نهاية عام 1984 أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني برنامجاً شاملا للإصلاح الاقتصادي والذيوضع نهاية للأوضاع الاقتصادية الماضية، وفتح أفاقاً جديدة لنمو اقتصادي سريع في الصين، وتركزت الإصلاحات الجديدة في قطاع المدن أكثر من قطاع الريف، وبذلك دخلت الصين مرحلة جديدة هامة من الإصلاحات الاقتصادية، وقد ظهرت بوادر هذا الاتجاه في مايو 1984، حينما تحدث رئيس وزراء الصين عن ضرورة توجيه الاهتمام الخاص إلى مسألتين رئيستين في العمل الاقتصادي في المستقبل، وهما إعادة بناء الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي وقامت الحكومة في نفس الوقت باتخاذ العديد من الإصلاحات: ففي مجال الصناعة وضعت عشر قواعد جديدة تعطى استقلالا أكبر للمؤسسات الصناعية وطبقت بعد ذلك بصفة تجريبية نظام الضرائب على المؤسسات بدلا من نظام إجمالي الأرباح المعمول به، وتم إعطاء مديري المؤسسات حرية أكبر في أعمالهم، وأعلنت بعد ذلك اللجنة المركزية في أغسطس1984 عن سياسة شاملة جديدة للنظام الإداري

---

(1)فرج، الإصلاحات الاقتصادية والسياسية فى الصين، مرجع سابق ، ص227–229.

(2) سون، سون بي (1995).**الصين تحت الإصلاح والانفتاح**، مجلة شؤون سياسية،العدد 4، ص 124.

وايضاً:

- Christop, Hughes., (2006). **Chinese Nationalism In A Global Era**, London: Routledge, p68.

لقطاع صناعة الآلات في الصين كما اقترحت سياسات لإصلاح القطاع التجاري في المدن تشمل إقامة مراكز تجارية وتدعيم سلطات المديرين[1].

وقامت الحكومة بمنح المؤسسات حريات أكبر، فأصبح لها الحرية في إدارة الإنتاج والرقابة، وفي بيع منتجاتها وفي استخدام مواردها، والتصرف في أرصدتها، وإقامة مؤسسات جديدة وفي إدارة العمل والعاملين، وتحديد أرصدة الحوافز والقيام بالعمليات المشتركة وطبقا للقرارات الجديدة للجنة المركزية فإن للمؤسسات الحرية في إنتاج منتجات جديدة طبقاً لاحتياجات السوق وخارج خطط الدولة بعد أن تفي المؤسسة بأهداف الدولة الأساسية في الإنتاج، وبالعقود المرتبطة بها لتوريد سلع لأجهزه الدولة والمؤسسات الأخرى وأعطيت للمؤسسات حرية بيع المنتجات التي أخذت المبادرة في إنتاجها والمنتجات الزائدة عن أهداف الإنتاج، وقد تركت حرية تحديد مشروعات التجديد والتحسينات الفنية للمؤسسات على أساس أنها أكثر معرفة باحتياجاتها، وأعطيت لرؤساء المصانع سلطات كبيرة لتقوية مراكزها على رأس أجهزة الإنتاج والإدارة، فلهم الحق في تعيين مساعديهم وكبار الفنيين والمحاسبين بعد موافقة أجهزة الدولة المختصة، كذلك لهم الحرية المطلقة في اختيار وفصل العاملين وفي الترقية ومنح المكافآت، كما يمكن لهم الاستعانة بالخبراء والفنيين والإداريين في المؤسسات والمقاطعات الأخرى كما لهم حق الإعلان عن الوظائف وإجراء الاختبارات واختيار المناسبين لها وكذلك لكل مؤسسة الحق في اختيار سلم الرواتب لموظفيها كما يناسبها،كما لها الحق في تصنيف هذه الرواتب وتحديد نظام المزايا[2].

---

(1)الهواري، فاروق (أبريل 1986). **المرحلة الجديدة للإصلاحات الاقتصادية فى الصين**، مجلة السياسة الدولية، نقلاً عن موقع الأهرام الرقمي:http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=215975.

(2)المرجع السابق.

أما بالنسبة للقطاع الخاص ففي عام 1984 سمحت الحكومة المركزية في بكين رسمياً بتأسيس الشركات الخاصة، بعد أن كانت منذ عام 1979 تغض النظر عنها، وشملت الموافقة في البداية الشركات الفردية، أي الشركات الفردية والعائلية التي يعمل فيها سبعة أشخاص على الأكثر، وارتفعت أعداد الشركات الصناعية وشركات الخدمات الخاصة، من 4.2 مليون شركة عام 1984 إلى 10.4 مليون شركة عام 1985، وإلى 13.4 مليون شركة في عام 1986، ولم تكن هذه الشركات جميعها حديثة التأسيس، فالكثير منها كان موجوداً ولكن لم يأخذ شكل الشركة بالمعنى التجاري والقانوني إلا بعد القوانين الجديدة، وفي عام 1988 سُمح قانونياً أيضاً لشركات خاصة أكبر بممارسة أعمالها[1].

ومع نهاية العام 1984 أصبح إيقاع الإصلاحات الاقتصادية سريعاً بصورة لم يسبق لها مثيل منذ أن بدأت الصين برنامج التعديل الاقتصادي في عام 1979، وأعلنت اقتراحات لإصلاحات قطاع التجارة الخارجية لتنفذ في نفس الوقت مع التغيرات في صناعات الإنشاءات وتكوينات راس المال، وأعلنت اللجنة المركزية عن مبادئ جديدة لتحسين نظام التخطيط المركزي وهذا التحرك المستمر دل على اهتمام الحكومة بدفع الإصلاحات الاقتصادية إلى الأمام بصورة أعمق وأوسع مجالا من أي وقت مضى، وأصبح إصلاح بنيان الاقتصاد الصيني أهم أعمال الحكومة والحزب، وأصبح الإصلاح هو المرحلة التالية الأهم في عمل الحزب[2].

أفرز برنامج الإصلاحات المطبقة في المدن والمقرونة بالنمو السريع للصناعات الريفية منذ عام 1984 حالة من الازدهار الاقتصادي دامت خمس سنوات، ونما الاقتصاد الصيني في عامي 1984 و 1985 بنسب 15.2% و 13.5%، ورغم تراجع النمو في عام

---

(1)زايتس،الصين: عودة قوة عالمية، مرجع سابق، ص290.

(2)الهواري، المرحلة الجديدة للإصلاحات الاقتصادية فى الصين، مرجع سابق، نقلاً عن موقع الأهرام الرقمي:http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=215975.

1986 إلى 8.8% ، فإنه عاد ليرتفع في عامي 1987 و 1988 مجدداً بنسبة 11.6% و 11.3% على التوالي، وفي ظل هذا التطور المتنامي في الاقتصاد الصيني، اجتمع المؤتمر الحزبي الثالث عشر في أكتوبر 1987، وقام بتعيين "شاو شيانج" أميناً عاماً للحزب، وقد قام "شاو" بدفع عجلة الإصلاح والتحديث الاقتصادي بشكل أكبر وطالب بالانطلاق نحو الأمام على طريق بناء الاشتراكية ذات الطابع الصيني التي نادى بها "دنج هيساوبينج"[1].

أما بالنسبة للقطاع الزراعي فبدءا من أواخر 1980، عمدت السلطات إلى التخلي عن نظام الكوميونات الزراعية، وهي التي كانت تمثل سلطة الدولة في القطاع الزراعي واستبدلته بنظام المسئولية العائلية الذى استقرت ملامحه في أواخر عام 1984. والذى كان يعنى توزيع أراضيالكميونة على الفلاحين والتعاقد معهم على التمتع بحق استغلالها لفترة تمتد 15 عاماً، قابلة للتجديد كما كان يعنى نقل ملكية الحيوانات والمعدات إلى الأسرة التي يصبح من حقها الاحتفاظ بالفائض الإنتاجي بعد أداء الضريبة المقررة. وبفضل هذه الإجراءات بلغ نصيب الإنتاج الزراعي نحو 24% من إجمالي الناتج القومي، وارتفع نصيب الفرد من مجمل الناتج الزراعي بمقدار 2.5 مرة عما كان عليه قبل 1978 وبلغ دخل الأسرة من الزراعة نحو 100 ألف يوان سنويا بعد أن كان 300 يوان في الماضي[2].

وعموماً فقد اتسم معدل نمو الاقتصاد الصيني خلال العشرة أعوام الأولى لعملية الإصلاح التحديث بالسرعة الشديدة، وأصبح التحسن في مستوى معيشة السكان واضحاً وحقيقياً. فقد تضاعف الدخل القومي للفرد من عام 1980 إلى 1988 ليبلغ حوالي 600 دولار، كما تخطى معدل النمو الصناعي في الصين معدلات النمو في الهند واقترب من المعدلات التي حققتها كوريا الجنوبية وتايوان، ولم يرتكز ازدهار الإنتاج الصناعي في الصين فقط على القطاعات التقليدية، وإنما ارتكز أيضا على السلع الاستهلاكية الحديثة، وهو

---

(1)زايتس،الصين: عودة قوة عالمية، مرجع سابق، ص301.

(2)فرج، الإصلاحات الاقتصادية والسياسية فى الصين، مرجع سابق ، ص227-229.

مجال تخلفت فيه الصين كثيرا، وكذلك تنوع الإنتاج الزراعي أيضا وكان الانفتاح عاملاً مساعداً على تحديث الصناعة فقد شجع على استيراد رؤوس الأموال والمعدات والتكنولوجيا، وشجع أيضا على تنافس المنتجات الصينية في الأسواق الدولية وتوفير مجالات جديدة للتصدير وعلى الرغم من هبوط أسعار البترول التي تمثل ربع صادرات الصين نجد أن مساهمة الصادرات الصينية في التجارة الدولية قد ارتفعت فيما بين عام 1978 و1988 ليصل 1.7% بعد أن كان 0.9% [1].

وقد أدى التحسن في مستوى معيشة الجماهير الصينية إلى التحمس للإصلاحات حتى عام 1987 فدخل الأسرة الحقيقي قد تضاعف في أقل من عشر سنوات، وزاد الاستهلاك الغذائي نتيجة لذلك وتضاعفت كميات اللحوم التي يستهلكها الفرد، وارتفع استهلاك السلع المعمرة في القرية والمدينة وأصبحتالكثير من العائلات الصينية تمتلك الأجهزة الكهربائية الحديثة والتلفزيون، كما أدى ارتفاع الدخول إلى زيادة المدخرات ونشطت حركة البناء في المناطق الريفية[2].

وجاءت الأحداث والتحركات الطلابية التي شهدتها الصين عام 1989 للمطالبة بالإصلاح السياسي إلى جانب الاقتصادي –كما ذكرنا في الفصل الأول– لتلقي بظلالها على جهود الإصلاح والتحديث الاقتصادي في الصين آنذاك، وقد توقع الكثيرون نجاح المظاهرات في إحداث تغييرات جذرية داخل الصين ضمن موجة التغيرات التي كان شهدها الاتحاد السوفيتي وبقية دول معسكر أوروبا الشرقيةفي تلك السنة، لكن جميع هذه التوقعات ذهبت أدراج الرياح مع تمكن قوات الجيش من قمع التمرد وإنهاء العصيان وإعلان الحزب الشيوعي استبعاد رئيسه آنذاك "زاوجيانج" والذى كان أشد القيادات تحمسا لتطبيق آليات

---

(1) حسين، سوس (يناير 1990). **أزمة الاقتصاد الصينى**، مجلة السياسة الدولية، نقلاً عن موقع الأهرام الرقمي: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=216742&eid=1909 .

(2)المرجع السابق.

السوق الحرة في الصين، وقتها أيضا بدا للكثيرين أن الصين بدأت تتراجع عن حركة الإصلاح الاقتصادي، إلا أن الصينيين أنفسهم سارعوا إلى إنكار ذلك وأعلنوا أنهم ماضون في حركة الإصلاح الاقتصادي إلا أن ذلك ليس معناه ضرورة وجود تحولات سياسية وأعلنوها صريحة بأن بلادهم لن تسقط في الفخ الذى وقع فيه الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية، حين سمحت للفوضى السياسية أن تعم البلاد في ظل شعار إطلاق الحريات الليبرالية[1].

ومع بداية عقد التسعينيات بدأت الاستثمارات الأجنبية تنهال على الصين خصوصاً بعد ازدياد استثمارات الصينين من هونج كونغ وتايوان ومن المقيمين بالخارج بصورة مذهلة، وتلتها على الفور موجة ثانية من الاستثمارات الضخمة للشركات العملاقة من الغرب واليابان وكوريا الجنوبية، وكانت هذه الشركات تستثمر قبل ذلك بصورة متقطعة في الصين، ولكن فجأة بدأ تسابق منقطع النظير وخصوصاً منذ عام 1992 على الاستثمار في أواسط الصين بعد ازدحام المدن الاقتصادية الساحلية بالاستثمارات الخارجية. وبدأ المستثمرون الجدد يؤسسون مشروعات مشتركة مع الشركات الصينية التابعة للدولة والتي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وتقنيات دقيقة، وبدأ تشييد صناعة صينية جديدة، وبدأت الشركات الغربية الكبرى تفتتح فروع انتاجية لها في الصين، وكانت الشركات اليابانية والكورية الجنوبية تفضل المدن الكبيرة الموجودة في المناطق الساحلية المتوسطة والشمالية من الصين، وأصبحت بكين وتيانجين ودالیانوناننجينغ، وشانجهاي المراكز الاستثمارية الحديثة[2].

وكانت سياسة التحديثات التي أطلقها "دنج هسياوبينج" قد تضمنت تحديث التقنيات من خلال تخصيص العملات الأجنبية التي كانت بحوزتها آنذاك، لغرض استيراد خطوط الإنتاج

---

(1)فرج، الإصلاحات الاقتصادية والسياسية فى الصين، مرجع سابق ، ص227–229.

(2)زايتس،الصين: عودة قوة عالمية، مرجع سابق، ص301.

بالجملة، والتي كانت تستورد من الغرب الأوروبي، ومكنت من توظيف خطوط الإنتاج باستخدام الكوادر الهندسية والفنية في إعادة ترتيبها، بما يتوافق والكيفية التي كانت تستخدم فيها التكنولوجيا المستوردة، فضلاً عن قدرة الصين الفائقة على تجميع المهارات التقنية ضمن قدرات اندماجية، وجعلها تعمل سوية في خدمة المشاريع والمستثمرين[1].

وتؤكد مقولة "دنج" "ليس المهم لون القط ابيض ام اسود.. مادامت القطة تصطاد الفأر فهي قطة جيدة " فهو يرى ان المهم هو ان تحصل الصين على التكنولوجيا ورؤوس الأموال التي تحتاجها الصين من اجل نهضتها. وأعلنت الصين " ان الانفتاح على العالم الخارجي يعد من السياسات الرئيسية التي تتمسك بها الصين دون ثمة تغيير. بالإضافة إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة، ودراسة التجارب الناجحة في التخطيط والإدارة الاقتصادية في الدول الأجنبية، وتشجيع مؤسسات الدولة للمشاركة في المنافسة بالأسواق العالمية وتعزيز تعميق الإصلاح الداخلي والتنمية الاقتصادية[2].

إن تفعيل الاستثمارات في القطاع الصناعي بات مهماً ، استناداً إلى الدور الذي تلعبه التكنولوجيا، ولا سيما في إطار تفعيل قانون الشركات المشتركة، الذي أعطى الأولوية في الاستثمارات إلى المشاريع المستندة إلى التقنية العالية، التي تشترط وجود شريك صيني معها، وقد ساعد ارتفاع إنفاق الصين على مراكز الأبحاث والتطوير لأكثر من ثلاثة أضعاف في التسعينيات قبول العديد من الشركات الأجنبية إنشاء مركز بحوث وتطوير كبير في شانغهاي، ونقل التقنية الحديثة إليه، كشركة أوراكل، ونوكيا، وأي بي أم، وهيوليت، وباكارد وغيرها[3].

---

(1)عبد الله، عبد الصمد (2008). **التنمية والبعد الاشتراكي للسوق: دراسة تحليلة في الاقتصاد الصيني**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان صيف– خريف 2008، ص251.

(2)فرج، الإصلاحات الاقتصادية والسياسية فى الصين، مرجع سابق، ص226.

(3)عبد الله، التنمية والبعد الاشتراكي للسوق: دراسة تحليلة في الاقتصاد الصيني، ص251.

وعندما شارف العقد الثامن من القرن الماضي على الانتهاء، كانت الصين قد " أذعنت أخيراً للمنطق الاقتصادي في التصنيع المتقدم، وقد قبلت الحاجة إلى الأسواق وصناعة القرار الاقتصادي غير المركزي"[1].

ومنذ أن بدأت الصين تميل إلى الانفتاح على العالم الرأسمالي، استطاعت أن تطور أسواق استهلاكية على نطاق واسع، فقد ارتفع الميل المتوسط للتجارة الخارجية إلى أكثر من نحو 18% في العام 1980، ثم ارتفع الميل المتوسط إلى 32.5% عام 1990 مقارنة بنحو 15.8% للولايات المتحدة الأمريكية في ذلك العام[2].

ويلاحظ على عمليات التحديث والإصلاح الاقتصادي في الصين أن القيادة قد درست التجربة السوفيتية وتجربة دول أوربا الشرقية، والتي نجم عنها سقوطاً سياسياً واقتصادياً. وبموجب ذلك فقد جاءت عمليات الإصلاح الاقتصادي من داخل وتحت مظلة الحزب الشيوعي الصيني نفسه وليس انقلاباً من فئات سياسية خارجة عنه كما حصل في أوربا الشرقية. كما لم تتخلى القيادة الصينية عن أولوية القطاع الزراعي لصالح القطاع الصناعي كما هو شأن التجربة السوفياتية والأوربية الشرقية، حيث أسهم ذلك في تعجيل الفشل الاقتصادي ومن ثم السياسي والأيديولوجي في هذه التجارب.فالعمل بأسلوب الانتقال من مرحلة إلى أخرى بشكل تدريجي هو ما يميز التجربة الاقتصادية في الصين، حيث العمل بنظام اقتصاد السوق ومغادرة نظام التخطيط المركزي. فقد اقتصرت التجربة في البداية على مناطق محدودة والعمل على نقلها إلى كل المناطق في البلاد في حال نجاح التجربة. كما إن الأسلوب التدريجي كان واضحاً أيضاً في أن تقتصر تجربة الإصلاح على قطاع معين ثم

---

(1)فوكوياما، فرانسيس (1993).**نهاية التاريخ**، ترجمة د: حسين احمد، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات والنشر، ص 115.

(2)عبد الله، التنمية والبعد الاشتراكي للسوق: دراسة تحليلة في الاقتصاد الصيني،مرجع سابق، ص251.

تعميمها على القطاعات الاخرى. فتم اختيار قطاع الزراعة، ثم انتقلت إلى بقية القطاعات الأخرى. أن هذا الأسلوب قد ساعد على استمرار هذه التجربة وعدم فشلها[1].

وتأكيداً على هذا النهج جاء انعقاد المؤتمر الحزبي الرابع عشر في أكتوبر 1992 تحت شعار "تعجيل الإصلاح، الانفتاح والتحديث، وتحقيق المزيد من الانتصارات الاشتراكية الصينية الطابع" وفي التقرير الذي رفعه الأمين العام للحزب آنذاك "جيانغ زيمين" أعلن الهدف الجديد "اقتصاد السوق الاشتراكي" وهو ما كان يعني قفزة كبيرة إلى الأمام عند المقارنة بـــ "اقتصاد السلع القائمة على الخطة الاشتراكية" المطبق حتى ذلك الوقت، فلم يعد الأمر يدور حول تحرير أسواق السلع من عناصر الاقتصاد المخطط وحسب، بل الإبقاء على الأسواق مفتوحة أيضاً لاستغلال الأرض والعمل كعنصرين من عناصر الإنتاج[2].

وعموماً فإن كل ما يجري في الصين من إصلاحات اقتصادية وانفتاح على دول العالم وخصوصاً الدول الغربية، يستند إلى التجربة الاقتصادية التي كان وراءها الرئيس الصيني السابق "دنج هسياوبينج"، فبفضل هذه السياسة، انخفض عدد الفقراء في الريف الصيني من 250 مليون إلى 58 مليون، كما أصبح الفلاحون في بعض المناطق الساحلية يسكنون في بيوت من طابقين أو ثلاثة، وارتفع مستوى معيشة أبناء المدن، فقد كانت ساعة اليد والدراجة وماكينة الخياطة هي أقصى ما يتمناه أفراد الشعب الصيني في السبعينيات، حتى أنهم أطلقوا عليها مصطلح "الأشياء الثلاثة الكبيرة"، وفي الثمانينات أصبح جهاز التيلفزيون والثلاجة والغسالة هي الأشياء الثلاث الكبيرة الجيدة، أما في التسعينيات ومع انتهاء عهد "دنج" أصبح أبناء الشعب الصيني يسعون إلى اقتناء التليفزيون والكمبيوتر، ولذلك فإن الشعب الصيني كان يكن كل التقدير للزعيم ماوتسي تونغ لأنه قام بالثورة الصينية وقاد الشعب إلى التحرير وتأسيس الجمهورية الصينية، فإنه يكن كل التقدير للزعيم "دنج

---

(1)سليم، الصين في ظل نظام القطبية الثنائية، مرع سابق، ص33.

(2)زايتس،الصين: عودة قوة عالمية، مرجع سابق، ص361.

هسياوبينج" لأنه حقق ره الرخاء والرفاهية التي وعدهم بها منذ توليه زعامة البلاد عام 1978 وأصبحت واقعاً ملموساً حتى قبل وفاته عام 1997[1].

لقد حرر "دنج" الصين تدريجياً من الاقتصاد المخطط، وفجر بذلك الطاقات الجبارة الكامنة في صفوف الشعب الصيني، وأعطى جماهير الفلاحين دوافع جديدة تحفزهم للعمل والإنتاج، وفتح أمام الملايين من الناس في المدن والريف على حد سواء الفرص ليزاولوا الأعمال الحرة ويصبحوا "أغنياء" مما أدى في المحصلة إلى النمو الاقتصادي الكبير، وعادت الصين من جديد لتصبح تنيناً كبيراً[2].

(1) نافع، إبراهيم، (1999). **الصين معجزة نهاية القرن**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسة والنشر، ص89.
(2)زايتس،الصين: عودة قوة عالمية، مرجع سابق، ص378.

ويظهر الجدول رقم (1) تطور معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الصيني خلال الفترة من عام 1978 وحتى عام 1997 .

جدول رقم (1)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (ملياريوان)	حصة الفرد من الناتج	معدل النمو
1978	362.4	379	11.7
1979	403.8	417	7.6
1980	451.8	460	7.8
1981	486.2	489	5.2
1982	529.5	525	9.1
1983	593.5	580	10.9
1984	717.1	692	15.2
1985	896.4	853	13.5
1986	1,020.2	956	8.8
1987	1,196.3	1,104	11.6
1988	1,492.8	1,355	11.3
1989	1,690.9	1,512	4.1
1990	1,854.8	1,634	3.8
1991	2,161.8	1,879	9.2
1992	2663.8	2,287	14.2
1993	3,463.4	2,939	13.5
1994	4,675.9	3,923	12.6
1995	5,847.8	4,854	10.5
1996	6,788.5	5,576	9.6
1997	7,446.3	6,054	8.8

Source: http://www.chinability.com/GDP.htm

الناتج المحلي الإجمالي وحصة الفرد منه ومعدل النمو فيه في الصين (1978-1997)

المبحث الثاني

التطورات الاقتصادية في الصين خلال الفترة من 1992-2010

خلف "دنج هسياوبينج" الصين في وضع اقتصادي متميز على الصعيد الإقليمي والمحلي بعد اعتزاله الحكم بصورة غير مباشرة عام 1992 وحتى وفاته عام 1997، وهي الفترة التي كان يحكم فيها القادة الجدد من الجيل الثالث، وفي هذه الفترة أصبح نمو الصين الاقتصادي نتيجة لسياسات الإصلاح والتحديث مثالاً يحتذى به لتقييم نماذج التنمية العالمية، فقد أثبتت التجربة الصينية أن هناك مسارات بديلة قابلة للحياة في إطار النظام الرأسمالي العالمي القائم[1].

ومع قدوم الجيل الثالث من القادة الصيني بدأت مرحلة ثانية وأهم من التطور الاقتصادي في الصين نتيجة للاستفادة من أخطاء وعثرات التجربة الأولى التي امتدت ما بين عامي 1978 وحتى عام 1992، والتي رغم كل ما شهدته من نجاح إلا أنها بطبيعة الحال تضمنت العديد من الأخطاء والعثرات التي كادت أحياناً أن تطيح بعملية التحديث برمتها، إلا أن قدرة القيادة الصينية على التعامل مع هذه المتغيرات وخصوصاً المتغيرات السياسية الداخلية والأحداث والفوضى التي نتجت عن الانتقال بالمجتمع من مجتمع زراعي بسيط إلى مجتمع صناعي وزراعي متطور، وأدى ذلك إلى تحييد الآثار السلبية والعمل على تفاديها مستقبلاً وهذا ما كانت تهدف إليها خطة التنمية الاقتصادية الجديدة مع تولي "جيانج زيمين" السلطة في البلاد[2].

---

(1)لاندزبرج، هارت مارتن (2005). **الصين والإشتراكية: إصلاحات السوق والصراع الطبقي**، ترجمة مازن الحسني، رام الله: دار التنوير، ص13.

(2)See: Nathan, Andrew J., (1999), **Dilemmas of reform in Jiang Zemin's China, Boulder**, Colo. : Lynne Rienner Publishers,

ويعتبر عام 1992 بداية المرحلة الثانية للتحول الاقتصادي في الصين فعلياً، عندما نجحت القيادة السياسية الصينية فيإقناع المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعيبالموافقة على رفع وتيرة عملية الإصلاح والتحديث الاقتصادي،إذ شهدت الأيديولوجية الصينية خلال هذه المرحلة نوعا من التعديل والتطوير في اتجاه إفساح المجال لقبول بعض الأفكار الرأسمالية، وخلق بيئة مواتية لعملية الإصلاح الاقتصادي ظهرت بشكل واضح في تبنى النخبة الصينية الإصلاحية مفهوم لاقتصاد السوق الاشتراكي، أو الاشتراكية ذات الخصائص الصينية وقد تميزت المرحلة الثانية بتسارع عملية الإصلاح الاقتصادي في الصين دون الالتفات كثيرا إلى الشعارات الأيديولوجية المعلنة وقد ساعد على ارتفاع وتيرة عملية الإصلاح الاقتصادي خلال تلك الفترة وجود قيادات إصلاحية استطاعت التغلب على رموز الحرس القديم في الحزب الشيوعي[1].

التحولات الاقتصادية في الصين في عهد "جيانج زيمين"

منذ بدأ ممارسته الفعلية للسلطة في عام 1993 كان "زيمين" يرى أن الصين لا تستطيع تحقيق هدفها المنشود في أن تصبح أقوى قوة اقتصادية في العالم، لا بل وأقوى قوة في العالم، إلا عند تطبيق سياسة الاقتصاد الحر، وأراد "زيمين" كما فعل سلفه "دنج" ربط اقتصاد السوق الحر باستمرارية الحزب الشيوعي بالتفرد بالحكم، وحسب التصنيف الذي كان سائداً في الصين آنذاك فإن "زيمين" ينتمي إلى "المحافظين الجدد" الذين يؤيدون الإصلاحات الاقتصادية، لكن مع الالتزام التام غير المشروط باحتكار الحزب للسلطة، والذين يطالبون بإقامة دولة مركزية قوية[2].

---

(1)فرحات، محمد فايز (أبريل 1998)، **الاقتصاد الصيني: رؤية سياسية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 132، ص 91.

(2)زايتس،الصين: عودة قوة عالمية، مرجع سابق، ص399.

وفي عام 1997 ومع تولي "زيمين" رسمياً قيادة الصين أقرت هيئة قيادة الصين العليا المتمثلة في اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني مبادئ الإصلاح والانفتاح، وأعلنت إقرار نظرية الإصلاح والانفتاح التي أرساها الزعيم "دنج" باعتبارها موجهاً اساسياً لأيديولوجية الحزب الشيوعي، هو أهم قرارات المؤتمر العام للحزب، وأعلن "زيمين" أن القادة الصينيون كلهم ثقة في تحقيق الأهداف الكبرى المحددة للقرن المقبل[1].

وشهد عهد "زيمين" مرحلة دخول الاقتصاد الصيني عصر التكنولوجيا العالية، وفرضت الصين نفسها في الأسواق العالمية كمنافس يزاحم الولايات المتحدة واليابان، حتى داخل السوق الأمريكية نفسها، وأضحت أكبر قوة إقليمية في أسيا، وقد انتهج "زيمين" نفس سياسات "دنج" الإصلاحية والانفتاح على العالم الخارجي.وعمل على إعادة التلاحم بين قطاعات المجتمع الداخلي، بين كوادر الحزب والتكنوقراط، بين المثقفين والجماهير، وبين كوادر الجيش وكوادر التكنولوجيا، كما أنه أعاد تطبيع العلاقات بين الصين والعالم الخارجي، خاصة بعد قمع السلطات الصينية للمظاهرات الطلابية المطالبة بالديمقراطية في بكين عام 1989، والتي أدت لقطيعة الغرب للصين، حيث لعب دوراً مهماً في تطبيع علاقات الصين مع الولايات المتحدة وأوروبا، وكذلك مع اليابان وكوريا، وهو ما ساهم في تنمية الصين من خلال تدفق الاستثمارات الأجنبية عليها[2].

وقد أدى وصول جيانج زيمين إلى قمة السلطة السياسية في الصين إلى إعطاء عملية الإصلاح الاقتصادي دفعة قوية، فعلى الرغم من تأكيده على شعار الاشتراكية الصينية، وتجنبه استخدام كلمة الخصخصة، وهي الكلمة التي لا زالت لا تلقى قبولاً في النخبة

---

(1)نافع، الصين معجزة نهاية القرن، مرجع سابق، ص48.

(2)فرج، الإصلاحات الاقتصادية والسياسية فى الصين، مرجع سابق ، ص227–229.وأيضاً: بيومي، نجلاء الرفاعى (1997).**الصين**، فيكتاب: محمد السيد سليم ونيفين عبد المنعم مسعد (محرران)، مؤتمر العلاقة بين الديمقراطية والتنمية فى آسيا، القاهرة مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ص136–139.

الشيوعية الصينية، فقد نجح "زيمين" في الحصول على موافقة المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي الصيني، الذى عقد في سبتمبر 1997، على برنامجه الإصلاحي الذى يقوم على بيع النسبة الغالبة من الوحدات الصناعية المملوكة للدولة، مع احتفاظ الدولة بسيطرتها على عدد من الصناعات الاستراتيجية مثل الحديد والصناعات العسكرية، وبموجب هذا البرنامج يتم تخفيض عدد الوحدات الصناعية المملوكة للدولة من 130000 وحدة إلى 512 وحدة فقط بينما يتم التخلص من باقي الوحدات سواء من خلال بيعها إلى الأفراد والعمال أو إلى مستثمرين أجانب ومثل هذا القرار تراجعا واضحا عن أحد المبادئ الرئيسية للنظام الاشتراكي، وقد برر"زيمين" تنازل الدولة عن ملكيتها لهذا القطاع لا يمثل خروجا عن مبدأ الملكية العامة بقدر ما يمثل شكلاً أو تفسيرا حديثا للملكية العامة[1].

ولذلك رأى بعض الباحثين أن سياسة "جيانغ زيمين" تعتبر مثالاً حياً على "استراتيجية الإصلاح المقنعة" التي كان دنج قد طبقها أيضاً، والتي واصل جيانغ العمل بها ببراعة نادرة: تحويل الصين إلى الاقتصاد الحر مع إخفاء ما يعنيه هذا التحويل عقائدياً عن الناس، وهكذا بقيت "الألغاز الحزبية" على وضعها، ولم يعرف التطورات الدرامية الحاصلة سوى المطلعين على خبايا الأمور، ومن نتائج هذه التطورات عدم تمكن الخارج من فهم المدى الذي تبدلت فيه الصين والسرعة التي تمارس فيها هذه التحولات[2].

ولم ينظر "زيمين" كأسلافه إلى الغرب كعدو أيديولوجي بل بوصفه شريكاً اقتصادياً يمكن التعامل معه على أساس المصالح المتبادلة التي تقتضيها سياسة الانفتاح الاقتصادي، في ظل عولمة العلاقات الاقتصادية التي فرضت نفسها على العالم تحت تأثير المتغيرات الدولية المتسارعة، كما اقتضت هذه السياسة إيجاد كوادر متخصصة من الخبراء والإداريين الصينيين المؤهلين للتعامل مع الشركات الأجنبية، ولم يكن هدف هذا التوجه بالانفتاح

---

(1)فرحات،الاقتصاد الصيني: رؤية سياسية، مرجع سابق، ص 91.

(2) أنظر: زايتس،الصين: عودة قوة عالمية، مرجع سابق، ص455.

الاقتصادي على العالم، وعلى الغرب الرأسمالي بوجه خاص، تشجيع التوظيفات الأجنبية في الصين وحسب، وإنما إفساح المجال في الوقت نفسه للمنتجات والتوظيفات الصينية أن تغزو بلدان العالم بما فيها البلدان الرأسمالية المتطورة[1].

جيانغ زيمين والأزمة الآسيوية 1997-1998

انطلقت الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 من تايلند، بعد تهاوي عملتها أمام الدولار الأمريكي بنسبة زادت عن 50%، وتتابع سقوط الاقتصاديات الآسيوية خلال الأسابيع اللاحقة، حيث تساقطت عملات الدول التي كانت تعرف بالنمور الآسيوية في شرق وجنوب آسيا. وكانت الأزمة بصورة عامة نقدية ومالية عزاها بعض الخبراء إلى قيام البنوك اليابانية والأوروبية والأمريكية بسحب رؤوس أموالها فجأة من هذه الدول، إذ أدركت هذه البنوك الكبرى ان استراتيجية النمو في هذه البلدان لم تكن استراتيجية حقيقية، إذ أنها اعتمدت على السيولة المقترضة الضخمة لإنتاج السلع دون مراعاة وجود أسواق لتصدير هذه السلع وتحصيل الأرباح، فتكدست البضائع وانخفضت أسعارها وساد الركود اقتصاديات هذه الدول. إلا أن الصين استطاعت تجنب هذه الأزمة، حيث حافظت على استقرار سعر صرف عملتها، وتواصلت معدلات النمو الاقتصادي بالارتفاع رغم الأزمة التي عمت عموم دول المنطقة [2].

ورغم ذلك فقد أعاقت الأزمة الآسيوية الصين من التغلب على مشاكلها الاقتصادية بالسرعة التي كانت تنشدها، لكن سمعة الصين الاقتصادية في المنطقة والعالم ارتفعت خلال هذه الأزمة، وجاء رفض الصين لتخفيض قيمة عملتها من أجل مكافحة الكساد، ليساهم في حل الأزمة أيضاً، إذ أن هذا التخفيض كان من شأنه أن يؤدي إلى إحداث موجة جديدة من

---

(1)شلغين، بادي، **التجربة الصينية والإصلاح الاقتصادي**، صحيفة البعث السورية، الخميس 30 حزيران 2011.

(2)Alexandroff, A., (2003), **China and the Long March to Global Trade**, London: Routledge, p99.

تخفيض العملات في المنطقة مما سيلحق الأضرار في الصين في نهاية المطاف. ومن هنا كشفت الأزمة في شرق وجنوب شرق آسيا التبدل الحاصل في اتجاه القوى الاقتصادية مع نهاية القرن، إذ أن اليابان قد أصبح عرشها الاقتصادي يهتز بشدة أمام الصعود القوي للاقتصاد الصيني، ففي الوقت الذي حاولت فيه اليابان إنقاذ نفسها من الأزمة بواسطة زيادة التصدير بدل مساعدة الاقتصاديات المتضررة إضافة إلى قيامها بتخفيض أسعار عملتها، قامت الصين بمواجهة تيار انخفاض أسعار العملات وحافظت على استقرار عملتها، وهو ما دفع صحيفة "هيرالد تربيون" الأمريكية إلى القول في عددها الصادر في 29 يونيو 1998 :"من الآن فصاعداً ستصبح الصين هي قائدة شرق آسيا، وليس اليابان"[1].

الصين تدخل اقتصاد السوق

في مارس 1998 ومع تولي "شورونجي" منصب رئاسة الوزراء، كانت الصين تبدأ عصر جديد من الانطلاق الاقتصادي بعد تجاوز تداعيات الأزمة الاقتصادية الآسيوية، وقدم رئيس الوزراء الجديد برنامجاً إصلاحياً حافلاً يتضمن تنفيذ ثلاثة إصلاحات هيكلية كبيرة دفعة واحدة، والانتهاء منها خلال ثلاث سنوات فقط،وهي إصلاح الجهاز الحكومي والإداري، وإصلاح شركات الدولة، وإصلاح المصارف وأسواق المال، وكان "شور ونجي" يسعى لتهيئة الصين لتلبية مطالب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وخاصة أن هذه الإصلاحات ستمكن الصين من فتح أسواقها أمام الواردات والاستثمارات الخارجية بدرجات لا يمكن تصورها، وتعريض شركات الدولة ومصارفها إلى ضغط تنافسي جبار، وإرغام الشركات والمصارف على إعادة هيكلتها بصورة راديكالية وتصحيح مسارها القديم[2].

---

(1)زايتس،الصين: عودة قوة عالمية، مرجع سابق، ص424.

(2)زايتس،الصين: عودة قوة عالمية، مرجع سابق، ص460. وأيضاً:

- Bhattasali, Deepak., (2004), **China and the WTO : accession, policy reform, and poverty reduction strategies**, Washington, DC : World bank, p157-158

كما سعت الصين إلى إنشاء شركات كبرى تضمن أن تكون من بين أكبر 500 شركة في العالم ضمن خطة لإصلاح شركات الدولة، وتم انتقاء 120 شركة من أجل تحويلها عبر الدمج أو ضم شركات أخرى وتنويع الإنتاج إلى شركات عالمية عملاقة تصبح نداً للشركات العالمية في اليابان وأوروبا والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، ومن بين الشركات التي تم اختيارها شركة "شانج هونج" أكبر شركة صينية لتصنيع أجهزة التلفاز، وشركة "جينج داو (هاير) الأولى في صناعة البرادات وأجهزة التكييف، وشركة "باوشان ستيل" أكبر شركة صينية لإنتاج الفولاذ، وحوض "جيانج نان" لبناء السفن، ومجموعة فاوندر المؤسسة من قبل جامعة بكين، وهي شركة كبرى تعمل في صناعة الحاسب الآلي[1].

الصين ومنظمة التجارة العالمية

من أجل استكمالخطوات الاندماج في الاقتصاد الدوليوعلى نطاق كبير وواسع وعبر مختلف المجالات وأعلى المستويات، سعت الصين إلى الدخول في عضوية منظمة التجارة العالمية. وكانت ترى في هذا الانضمام باباً جديداً لمتابعة التقدم والتحديث والمنافسة في السوق العالمية وفي مواجهة التكتلات الاقتصادية الحديثة. كما أنه سيزيد من حجم التجارة العالمية للصين، وستجد المشروعات الصينية سبيلها للتطوير وهي داخل السوق بدلاً من الحماية.كذلك فإن الدخول في عضوية المنظمة التي تشتمل على 146 دولة يستوجب من الصين زيادة عملية الإصلاح الاقتصادي وتطوير نطاق الانفتاح في هذا المجال. وبذلك تحصل الصين على حق البلد الأكثر رعاية وتفتح البلدان الأعضاء أسواقها للصين، وتتوقف أساليب المعاملة التمييزية من جانب الدول الكبرى الأعضاء تجاه الصين كونها أصبحت عضواً. ويؤدي انفتاح السوق الصينية تدريجياً إلى زيادة تدفق رأس المال الأجنبي

(1)زايتس،الصين: عودة قوة عالمية، مرجع سابق، ص465.

والتكنولوجيا العالمية والخبرات الإدارية العصرية وهذا يساهم في تطوير صناعاتها التقليدية وخلق الحاجة لإصلاح التجارة الخارجية والمصارف والتأمين والأسهم والسندات[1].

وقد خاضت الصين مفاوضات شاقة استمرت خمسة عشر عاماً حتى استطاعت الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في 11 نوفمبر 2001، وأصبحت الصين شريكاً كامل العضوية في المنظمة، وكانت تهدف من خلال انضمامها إلى الحصول على الفوائد الاقتصادية والخبرات الأجنبية وتنمية القدرات البشرية ودخول اقتصاد السوق، وامتلاك العلامات التجارية الخاصة بها، والتأثير إيجابياً على المعاملات المصرفية التي تتعلق بالاستثمارات الأجنبية وكل ما يتعلق بها من شؤون مالية ومصرفية[2].

وقدتقدمت الصين إلى عضوية منظمة التجارة العالمية في عام 1986 عندما كانت تعرف بالاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (GATT) وكانت مساهمة الصين في حجم الصادرات العالمية حينذاك حوالي1% ولكن عند انضمامها إلى المنظمة عام 2001 كان حجم تجارتها يشكل4% من إجمالي التجارة العالمية، كما شهدت الواردات أيضاً تطورات هامة على صعيد التحرر والتخطيط بما أهلها لاستخدام التعريفات المتعارف عليها دولياً ومكنها من استخدام آليات السوق والدخول في حلبة التجارة الدولية بشكل أيسر من ذي قبل[3].

وعند التقدم لطلب العضوية في الاتفاقية آنذاك لم تكن الصين مستعدة في أي حال من الأحوال لتقديم أي من التنازلات الضرورية لذلك لم تنجح المفاوضات بين الصين والجات،

---

(1) السعدني، نيرمين (يوليو 2002).**الصين وعضوية منظمة التجارة العالمية.. التحديـــات والآثـــار**، مجلة السياسة الدولية، العدد 149، ص63-64.

(2) أنظر: عقيل، وصفي محمد (2003). **اثر العولمة الاقتصادية على صنع القرار السياسي في الصين خلال الفترة بين عامي (1997-2007)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ص65. وايضاً:
- Bhattasali, Deepak., (2004), China and the WTO : accession, policy reform, and poverty reduction strategies, op. cit, p157.

(3) السعدني، الصين وعضوية منظمة التجارة العالمية.. التحديـــات والآثـــار،مرجع سابق، ص64.

وفي نوفمبر من عام 1995 عادت الصين لتقديم طلب الانضمام بعد تحول الجات إلى منظمة التجارة العالمية، إلا أنه في هذه المرة أيضاً لم يكن بالإمكان فرض الإجراءات الليبرالية الضرورية للانتماء إلى عضوية المنظمة فيما يتعلق بالواردات والاستثمارات الخارجية على صعيد السياسة الداخلية، نظراً للرفض الكبير الذي أبدته الوزارات المختصة وشركات الدولة، ولذلك لم تسفر المفاوضات عن أي نجاح يذكر[1].

وفي أبريل منعام 1999 وأثناء زيارة رئيس الوزراء الصين "شور ونجي" إلى الولايات المتحدة الأمريكية قام بنقل عرض من الرئيس الصيني "جيانج زيمين" بتقديم حزمة كبيرة من التنازلات لإدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، إلا أن الإدارة الأمريكية رفضت قبول العرض الصيني، وخصوصاً أنه جاء في فترة تعيش فيها التجارة الصينية مع الولايات المتحدة فائضاً قياسياً لصالح الصين، وقامت بالإعلان الرسمي عن ذلك الرفض، مما تسبب بحرج كبير للقيادة الصينية،إذ أن فكرة تقديم هذه التنازلات كانت بمبادرة شخصية من الرئيس "زيمين" ورئيس الوزراء "شور ونجي" ولم تكن هناك موافقة رسمية من اللجنة المركزية للحزب والدوائر الرسمية المختصة وكذلك الشركات الصينية الكبرى، مما أدى إلى توجيه نقد شديد للحكومة الصينية داخلياً نتيجة لهذه الخطوة، وجاء الحدث الأهم في تلك الفترة عندما قام الجيش الأمريكي أثناء عملياته في يوغسلافيا بقصف السفارة الصينية في مدينة "بلجراد" وقتل صحفيين صينيين، فتوترت العلاقات السياسية بين البلدين وقامت الصين بإسقاط المفاوضات مع المنظمة من أجندتها[2].

وفي سبتمبر 1999 اتخذ الرئيس الأمريكي بيل كلينتون زمام المبادرة على الرغم من المقاومة الشديدة التي أبداها اللوبي الاقتصادي الأمريكي، واتصل هاتفياً بالرئيس الصيني "جيانج زيمين" وألح عليه بالعودة إلى طاولة المفاوضات، وبعد شهرين قامت الصين بتوجيه

---

(1)زايتس،الصين: عودة قوة عالمية، مرجع سابق، ص484.

(2)Bhattasali, Deepak., (2004), China and the WTO : accession, policy reform, and poverty reduction strategies, op. cit, p28.

دعوة للوفد الأمريكي في مفاوضات منظمة التجارة العالمية من أجل زيارة بكين، إلا أن المفاوضات كانت صعبة جداً ومعقدة وكادت تفشل أكثر من مرة قبل أن يصل في النهاية الطرفان إلى اتفاق مرضي، رغم أن الصين زادت من حجم التنازلات التي قدمتها سابقاً، واعتبر هذا الاتفاق نصراً حاسماً لمسار المفاوضات الذي استمر أكثر من ثلاثة عشر عاماً[1].

في الواقع كان موضوع قبول الصين عضوا في منظمة التجارة العالمية أمراً هاماً للولايات المتحدة الأمريكية. فالصين تعد من أكبر الدول من حيث حجم التجارة وأكثر الدول تعدادا للسكان ومعدلات النمو الاقتصادي فيها تشهد ارتفاعاً منتظماً منذ سنوات، كما أنها تعتبر الشريك التجاري الأول للولايات المتحدة الأمريكية ولها الكثير من المصالح المشتركة التي طالما نادت الولايات المتحدة بضرورة دخول الصين منظمة التجارة حتى تتمكن من حماية تلك المصالح والتفاوض على مصالح أخرى قد ترى فيها فوائد جديدة. ليس معنى هذا أن الصين ستحقق منافع جديدة مع الولايات المتحدة من جراء قبولها كعضو بالمنظمة، لكنها سترفع عن كاهلها على الأقل الاحراج الذي تشعر به بسبب تحري الكونجرس السنوي عن أوضاع حقوق الانسان بها والعمالة وظروف البيئة وغيرها من الموضوعات التي تعتبر خاصة بالصين نفسها ولا يجب إقصاؤها في مفاوضات تجارية[1].

ومن أجل تحقيق الشروط الملائمة لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية فقد عملت الحكومة الصينية على إصدار لوائح وقواعد قانونية بشأن المصادقة على دخول الاستثمارات الأجنبية، كما حققت تقدماً ملحوظاً في تحسين البيئة الاستثمارية، وعملت على تعديل ما يطلق عليه القائمة المرشدة للقطاعات المفتوحة للاستثمارات الأجنبية، واصدرت نسخة معدلة جديدة منها، ومن أجل الوفاء بالتزاماتها فقد قامت الصين بتعديل الفين وثلاثمائة لائحة قانونية تتعلق بأعمال الاقتصاد والتجارة الخارجية، كما أعلن مجلس الدولة قائمة من القوانين واللوائح

---

(1) السعدني، الصين وعضوية منظمة التجارة العالمية.. التحديـــات والآثـــار،مرجع سابق، ص64.

الملغاة وعددها 221 قانون ولائحة. كما قامت الصين بإجراء إصلاحات في القطاع المالي في جوانبه التنظيمية والمصرفية، وقامت بتحويل بعض البنوك التابعة لبنك الشعب مثل البنك الصناعي والبنك التجاري وبنك الصين والبنك الزراعي وبنك الإنشاء والتعمير إلى بنوك تجارية، بحيث أصبح لها حق ممارسة الإقراض والإيداع وإصدار السندات والتأمينات والقيام بالاستثمارات الخارجية[1].

وكانت هذه الإجراءات والتحولات الهامة في السياسة الصينية مهمة للغاية من أجل استكمال الصين لمتطلبات العضوية في المنظمة. فهذه الخطوات من قبل الصين باتجاه تحرير الاقتصاد والتجارةيتم استكمالها بالشكل الأمثل عبر آليات وإجراءات منظمة التجارة العالمية،الأمر الذي يفتح الأسواق العالمية للمنتجات القادمة من الصين بشكل واسع وبتنظيم أكثر، الأمر الذي يساعد على تخفيض الضغوطاتالكثيرة على الصين بسبب أسلوب التصحيح الاقتصادي الذي تتبعه.كما أن دخول الصين في منظمة التجارة العالمية منحها بديلاًجيداً عن الاتفاقات الثنائية التي كانت الحكومة الصينية تتمسك بها تحت بند شروط التجارة بينها وبين الدول الأخرى. وهذه الاتفاقات الثنائية عادة ما يشوبها بعض الخلل كما أنها تقع تحت تأثير السياسة الحكومية للدول، مما يتسببمخاطر على المستثمرين والمنتجين إذا ما حدث تغير في المؤسسات الحكومية أو في حالة فشل المؤسسات الحكومية المختصة بالوصول لاتفاق يوافق عليها كافة الأطراف[2].

وفتح هذا الاتفاق الذي يتضمن الانتماء لعضوية منظمة التجارة العالمية أمام الصين فرص تصدير جبارة للغاية، ففي الوقت الذي كان 65% من الصادرات الصينية للولايات

---

(1)عقيل، اثر العولمة الاقتصادية على صنع القرار السياسي في الصين خلال الفترة بين عامي (1997-2007)، مرجع سابق، ص67، ص185.

(2) السعدني، الصين وعضوية منظمة التجارة العالمية.. التحديـــــات والآثـــار،مرجع سابق، ص64.

المتحدة الأمريكية و 58% من الصادرات إلى أوروبا تخضع لحصص استيراد وغيرها من العوائق التجارية، فقد تلاشى ذلك مع دخول الصين إلى المنظمة العالمية[1].

وعموماً فإن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية قاد لتحقيق العديد من الجوانب الإيجابية على الصعيد الاقتصادي، وخصوصاً ما توفره من سهولة وصول البضائع الصينية الرخيصة نسبياً إلى أسواق الدول الأعضاء، رغم أن المنظمة تفرض أيضاً التزامات تجاه السياسة الجمركية المتبعة وحقوق الملكية وفتح الأسواق الصينية تجاه البضائع والخدمات الخارجية[2].

ويعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية الحدث الأبرز الذي انتهى به عهد الرئيس "جيانج زيمين"، والذي شهدت فيه الصين تطوراً واضحاً على جميع المجالات وخصوصاً المجال التجاري، حيث ارتفعت الصادرات الصينية عام 2002 (العام الأخير لـــ "زيمين" في الحكم) عن العام 1997 بنسبة 78%، إذ بلغت الصادرات الصينية عام 2002 حوالي 325.6 مليار دولار أمريكي، بينما كانت قد بلغت عام 1997 حوالي 182.8 مليار دولار، كما ارتفعت قيمة الواردات من 142 مليار دولار عام 1997 لتصل إلى 295.2 مليار دولار عام 2002، بنسبة بلغت حوالي 107% [3].

ويظهر الجدول رقم (2) تطور الناتج القومي والناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو ومعدل نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي خلال فترة حكم الرئيس "جيانغ زيمين" الممتدة من عام 1997 وحتى عام 2002.

جدول رقم (2)

---

(1)زايتس،الصين: عودة قوة عالمية، مرجع سابق، ص485.

(2)عقيل، اثر العولمة الاقتصادية على صنع القرار السياسي في الصين خلال الفترة بين عامي (1997-2007)، مرجع سابق، ص67، ص186.

(3)المرجع السابق، ص24.

الناتج القومي والناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو ومعدل نصيب الفرد بالدولار الأمريكي 1997-2002

السنة	عدد السكان/مليون	الناتج القومي الإجمالي/مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي/ مليار دولار	معدل النمو في (GDP)	معدل نصيب الفرد من (GDP)
1997	1242.8	882.32	898.24	%10	730
1998	1253.9	929.67	949.31	%5.4	761
1999	1264.8	971.49	989.47	%4.6	789
2000	1275.1	1065.28	1079.95	%9	855
2001	1284.0	1139.85	1159.02	%7.3	911
2002	1289.8	1209.02	1237.04	%7.3	930

المصدر: الاقتصاد الوطني، مجمل الناتج الوطني والمحلي، شبكة الصين الرسمية على الإنترنت: www.china.org.cn/arabic/index

وسعت الصين لتفعيل دور شركاتها في الخارج، كي يكون لها حضوركبير في الاقتصاد العالمي، إذ تمكنت شركة "TCL" الصينية الرائدة في الصناعات الإلكترونية، على سبيل المثال، من شراء الشركة الألمانية (شنيدر) للإلكترونيات عام 2002، فضلاً عن دمج أنشطتها في مجال صناعة التلفزيون مع شركة طومسون، وهو ما يعكس حالة التدويل للشركات الصينية، كتحول حقيقي من الاقتصاد المحلي والإقليمي نحو الاقتصاد العالمي. لقد بلغت استثمارات الصين في الخارج نهاية العام 2002، ومن خلال مشروعاتها العاملة التي زاد عددها عن 6.960 مشروعاً استثمارياً أكثر من 130 مليار دولار، وكانت قيمة المشروعات في المناطق الاقتصادية الساحلية (في مكاو وهونغ كونغ) نحو 9.34 مليار دولار[1].

(1)المديني، توفيق (2004). **وجه الرأسمالية الجديدة: دراسة**، دمشق: مطبعة اتحاد الكتاب العربي، ص15-17.

لقد أدت إزالة القيود عن البضائع الصينية نتيجة لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، فضلاً عن حرية حركة الاستثمارات الأجنبية إلى بلوغ رقم قياسي، وبخاصة في المناطق الساحلية من الصين، تجاوز 40 مليار دولار سنوياً، وتأمل الصين في تحقيق أهداف عدة من منهجها الاشتراكي في السوق الاشتراكية المفتوحة على العالم الرأسمالي، ومن هذه الأهداف:

أ) تشجيع حركة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الصين.

ب) عقد اتفاقيات حول قيام مناطق تجارة حرة مع العديد من القوى الاقتصادية العالمية.

ج) تنمية الصناعات التصديرية.

د) الحصول على التكنولوجيا الأجنبية المتطورة.

ه) إزالة القيود الجمركية المفروضة على السلع الصينية في الأسواق الخارجية.

و) منافسة السلع الأجنبية والتفوق عليها ضمن حجم الإنتاج الأمثل[1].

ويظهر الجدول رقم (3) الميزان التجاري للصين خلال الفترة الممتدة من عام 1997 وحتى عام 2002.

جدول رقم (3)

الميزان التجاري للصين 1997-2002 (بمليارات الدولارات)

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الصادرات	182.8	183.8	194.9	249.2	266.1	325.6
نسبة نمو الصادرات	%21	%0.5	%6.1	%27.8	%6.8	%22.3
الواردات	142.3	140.2	165.7	225.1	243.6	295.2
نسبة نمو الواردات	%2.3	%1.3	%18	%35.8	%11	%21
الفائض	40.5	43.6	29.2	24.1	22.5	30.4

Source: international Financial Statistics, Aug2003, Publication, services, IMF, Washington, DC, USA, p274.

(1)عبد الله، التنمية والبعد الاشتراكي للسوق: دراسة تحليلة في الاقتصاد الصيني،ص266.

وظل "جيانج زيمين" مخلصاً للقواعد الأساسية التي استند عليها في انطلاقة الصين الاقتصادية الجديدة منذ منتصف التسعينيات وأصر دوماً على ضرورة أن يكون المنهج الصيني في الإصلاح والتحديث منهجاً مستمراً ومتطوراً لمواكبة تطورات الحياة، وأكد في خطابه الأخير في المؤتمر السادس عشر للحزب في نوفمبر 2002 أن البناء الأيديولوجي التنظيمي والأسلوبي للحزب يجب أن يشهد تغيراً شاملاً لمواكبة عصر الانفتاح والإصلاح ومتطلبات الوضع الجديد بهدف التخلص من أسلوب العمل الحزبي والتنظيمي التقليدي القائم على الشكلية والبيروقراطية والتبذير والإسراف وإضاعة الجهد، ومن أجل تعزيز بناء الحزب لمواكبة متطلبات العصر أوضح "زيمين" أن الإبداع النظري الذي تم طرحه من خلال فكرة التمثيلات الثلاث يجب أن يقوم على أساس الممارسة من أجل حدوث التحول والتطور التنظيمي للحزب، وذلك من خلال التمسك بالنظام الحزبي واستخدام العلوم والتكنولوجيا والعلم الحديث في الإدارة الحزبية والاستمرار في تحرير العقول والبحث عن الحقيقة من الواقع[1].

(1)عقيل، اثر العولمة الاقتصادية على صنع القرار السياسي في الصين خلال الفترة بين عامي (1997-2007)، مرجع سابق، ص128.

جيل القيادة الرابع والتحولات الاقتصادية في القرن الجديد

حمل وصول الجيل الجديد من القيادة الصينية بقيادة "هو جينتاو" إلى السلطة معه تحولاً جديداً من التحولات الاقتصادية التي شهدتها الصين مع بداية القرن الجديد، فقد كان تيار القيادة الجديدة يتسم بالنظرة الواقعية للاقتصاد الصيني سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، فقد كان يرى هذا التيار أنه ليسهناك من حاجة لإخفاء الطموحات الصينية في تحقيق صعود كبير في السياسة الدولية كإحدى القوى الكبرى،فليس من المهم مناقشة قضية صعود النفوذ الصينيأو عدمه، لأنه أصبح حقيقة واقعية يدركها الجميع وبسهولة، لكن القضية المهمة تتمثل في اقتناع القوى الكبرى الأخرى في النظام الدولي بأن هذا الصعود الصيني لا يهدد نفوذهم ومصالحهم على الساحة الدولية [1].

وقد اتسم الاقتصاد الصيني في العهد الجديد بالاندفاع الواضح والتطور الكبير مع الحفاظ على مؤسسات السوق الأساسية، فقد ارتفع معدل النمو الاقتصادي في الصين خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ليتجاوز 10% وهو رقم يعتبر كبير جداً حتى في الاقتصاديات الرأسمالية الغربية العريقة، كما أخذ نمو الوظائف في المدن وإصلاحات الضرائب يخففان من حالات الفقر الموروثة من العهود السابقة، كما ساهم هذا التحول الاقتصادي الجديد في ارتفاع المداخيل في المدن والأرياف على نحو سريع في جميع أنحاء البلاد، وتحول الاهتمام الشعبي والسياسي إلى هموم اجتماعية وبيئية.

ومع نهاية العقد بدأت مرحلة جديدة قادتها حكومات أكثر شباباً وأكثر تكنوقراط، حيث ضمت قيادات شابة ومتعلمة في أفضل الجامعات الصينية والغربية، وتم إعادة هيكلة الوزارات وأجهزتها كي تتصدى لآخر الشواغل. أما استراتيجياتها الجديدة، وهي استراتيجية

---

(1) المحسن، عبد الكريم صالح، قراءة متأنية في ملف مهم الصعود السلمي والتوازن السياسي في الصين: http://albayyna-new.com/news.php?action=view&id=9861

"تطور علمي"، فقد أضحت مرتكزة على دراسات حكومية وأكاديمية وتسعى لتحقيق أهداف الرفاه الاجتماعي[1].

ومنذ بداية عهد القيادة الرابع في الصين تواصلت الانجازات الاقتصادية حيث استطاعت الصين خلال عهد "جينتاو" أن تصبح في مقدمة الدول في العالم من حيث تصدير السلع العالية التكنلوجيا، كما استطاعت الصين خلال مدة قياسية أن تحقق معدلات تصدير مرتفعة لمختلف أنواع السلع الصناعية الاستهلاكية منها والوسيطة، وبعد أن كانت تتخلف عن الولايات المتحدة في هذا المجال، استطاعت عام 2004 أن تتجاوز قدرة الولايات المتحدة التصديرية من خلال تصدير ما يقارب 18 مليار دولار من السلع والأدوات التكنولوجية مقابل 14.9 مليار دولار للولايات المتحدة الأمريكية[2].

وخلال الفترة من العام 2005 وحتى العام 2007، وصل معدل النمو في الصين إلى 12 بالمئة سنوياً. وتعد معدلات النمو المرتفعة هذه غير مسبوقة، ولو أخذنا كوريا الجنوبية واليابان، نجد أنهما قد حققتا نمواً طوال سنوات عدة وصل إلى 10 بالمئة تقريباً، وعند النظر إلى حالة كوريا الجنوبية يتبين لنا أنها واجهت فترات تراوحت بين انعدام النمو إلى النمو السلبي في الأعوام 1974 و1981 و1997 خلال الأزمة المالية الآسيوية، وحتى في ظل تسارع النمو الذي شهدته الهند، لم تسجل أبداً نمواً يزيد على 10 بالمئة في أي عام.وقد حقق معدل النمو في الصين زيادة وصلت إلى 8 أضعاف في متوسط دخل الفرد السنوي منذ العام 1976، ووضعت الخطة الخمسية الرسمية الصينية في العام 2005 هدفاً يتمثل في تحقيق معدل نمو بنسبة 7.5 بالمئة سنوياً، كحد أدنى خلال الفترة من العام 2000 وحتى العام

---

(1)كاديل، ألبرت (سبتمبر 2009). **نهضة الصين الاقتصادية: حقائق وأوهام**، مجلة المستقبل العربي، العدد 367، ص229.

(2)عبد الله، التنمية والبعد الاشتراكي للسوق: دراسة تحليلة في الاقتصاد الصيني،ص252.

2020. ومن شأن هذا الطموح أن يؤدي إلى زيادة معدل دخل الفرد 4 أضعاف، في حال تمكنت الصين من المحافظة على هذا المعدل للنمو حتى العام 2050[1].

كما بلغت الاستثمارات الأجنبية في الصين خلال السنوات الأولى للقيادة الصينية الجديدةبزعامة "جينتاو" أكثر من 340 مليار دولار إضافة إلى أن هذه الاستثمارات أسهمت في تشغيل ما يقرب من 20٪ من اليد العاملة الصينية، هذا فضلاً عن أن الحكومة الصينية بادرت لاتخاذ إجراءات سريعة وفورية تقضي بتثبيت أكثر من 150 مليون عامل وموظف يعملون بموجب عقود مؤقتة في مختلف قطاعات العمل والإنتاج، الأمر الذي حال دون أية تحركات أو اعتصامات من شأنها أن تعرقل مسيرة الاقتصاد ، علماً بأن هذه التدابير لم تحمّل الدولة أية أعباء مالية إضافية. وعلى الرغم من ذلك فإن هدف القيادة الصينية لم يكن يقتصر على حل مشكلة اجتماعية بعينها، بل تحسين أوضاع الشعب الصيني بمجمله وتأمين الغذاء والدواء ووسائل العيش الأساسية له بصورة مستدامة، والعمل على رفع معدل نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي إلى مستوى يقارب دخل الفرد في البلدان المتطورة، إلا أن ذلك يقتضي وضع فلسفة الإصلاح الاقتصادي على أساس دراسة الجدوى الحقيقية لأي مشروع، ووفقاً لمعطيات دقيقة إضافة لتحديد الإطار القانوني والإداري قبل البدء بالتنفيذ وعلى أساس التجديد المستمر للإنتاج من حيث الشكل والمضمون[2].

---

(1)والي، جون، الاقتصاد الصيني وخلية النحل، صحيفة الرؤية الاقتصادية، 17 يناير 2010. وأيضاً:
- Winters, L Alan., (2007), **Dancing with giants : China, India, and the global economy**, Washington, DC : World Bank ; S.l. : Institute of Policy Studies, cop.p162.

(2)شلغين، بادي، **التجربة الصينية والإصلاح الاقتصادي**، صحيفة البعث السورية، الخميس 30 حزيران 2011.

واكدت القيادة الصينية خلال العقد الماضي دوماً على ضرورة الحفاظ على النمو الاقتصادي وتطويره مستقبلاً، وكذلك الحفاظ على العلاقات التجارية والاستثمارية مع جميع دول العالم وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، وقال الرئيس الصيني "هو جينتاو" في خطاب أمام مجلس الشئون الخارجية الأمريكي خلال زيارته للولايات المتحدة عام 2006:"أعتقد إنه في العشرين عاما القادمة وبعدها، فإنه من الممكن تماما أن تحافظ الصين على نموها الاقتصادي الثابت والسريع فسوف يصل مجموع الناتج القومي للصين إلى أربعة أمثال الحجم الذي كان عليه عام 2000 متجاوزا 4 تريليونات دولار أمريكي، ولكم أن تتخيلوا الآفاق الواسعة التي سوف يفتحها ذلك للمستثمرين والشركات الأمريكية"[1].

وكان مجلس الأمن القومي الأمريكي قد أصدر وثيقة بتاريخ 16 مارس من العام 2006، سبقت زيارة للرئيس الصيني للولايات المتحدة، حيث تضمنت هذه الوثيقة اعتراف بالتطورات الاقتصادية والنجاحات الباهرة التيقامت بها الصين، رغم أن الوثيقة تضمنت الإشارة إلى أن هذا التطور الصينيلم يصل بعد إلى درجة الكمال، كما طالبت الوثيقة الصين أن تسلك منحى مسؤول في السيادة الدولية اقتصادياً وسياسياً باعتبارها تسعى لتصبح أحد أهم اللاعبين الدوليين، كما أنها يجب ان تلبى التزاماتها الدولية، وتساهم مع الولايات المتحدة والدول الأخرى في تطوير النظام الدولي الذيساعدها على تحقيق هذا النجاح، كما أوصت الوثيقة الولايات المتحدة بالاستمرار بتشجيع الصين على السير في طريق التحرر والإصلاح والانفتاح، لأنه الطريق الوحيد الذي يساعد القيادة الصينية على تحقيق آمال وطموحات الشعب الصيني فيالاستقرار والحرية والرخاء والتطور الاقتصادي، إذ أن الصين تواجه طلباً

---

(1) شلبي، أمين (يوليو 2006). **هل الصعود الصينى تهديد للولايات المتحدة؟**، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، ص29.

متزايدا من شعبها للسير في طريق الديمقراطيات الحديثة في شرق آسيا، وبذلك تحقق الصين الحرية السياسية كما حققت الحرية الاقتصادية[1].

ويرى العديد من الباحثين أن العلاقات التجارية والاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة تعتبر من المحددات الرئيسية لمكانة الصين وأهميتها الاقتصادية العالمية ، فالسوق الأمريكي هو السوق الرئيسي للمنتجات الصينية ، كما ان الصين تحقق فائضاً في تجارتها مع الولايات المتحدة بلغ عام 2010 حوالي (273) مليار دولار ويبين الجدول رقم (4) حجم التبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة خلال الفترة الممتدة من عام 1994 وحتى عام 2010من خلال توضيح حجم صادرات الصين للولايات المتحدة والواردات منها بالمليارات. والتي ارتفع مجموعها من (50.7) مليار دولار عام 1994 إلى (456.8) مليار دولار عام 2010 ، وتحقيق الصين لفائض تجاري خلال هذه الفترة ارتفع من (35.7) مليار عام 1994 إلى (273) مليار عام 2004 .

كما يظهر الجدول رقم (5) تطور التبادل التجاري بين الصين ودول الاتحاد الأوروبي منذ عام 1978 وحتى عام 2003.

---

(1)المرجع السابق.

جدول رقم (4)

حجم التبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة (بمليارات الدولارات الأمريكية)

السنة	الصادرات	الواردات	مجموع التبادل التجاري	الفائض التجاري
1994	41.4	9.3	50.7	35.7
1995	48.5	11.8	60.3	36.7
1996	46.5	12.0	66.4	42.2
1997	65.8	12.8	78.6	53.0
1998	75.1	14.3	89.4	60.8
1999	87.8	13.1	100.9	74.7
2000	107.6	16.3	123.9	91.3
2001	109.4	19.2	128.6	90.2
2002	133.5	22.1	155.6	111.4
2003	163.3	28.4	191.7	134.9
2004	210.5	34.7	245.2	175.8
2005	243.5	41.8	285.3	201.7
2006	287.8	55.2	343	232.6
2007	321.5	65.2	386.7	256.3
2008	337.8	71.5	409.3	266.3
2009	296.4	69.6	366	226.8
2010	364.9	91.9	456.8	273

Sources: US International Trade Commission, US Department of Commerce, available at:
US-China Business Council: http://www.uschina.org/statistics/tradetable.html

جدول رقم (5)

صادرات الصين إلى دول الاتحاد الأوروبي ووارداته منها 1975-2003

(بمليارات الدولارات)

السنة	الصادرات	الواردات	المجموع	السنة	الصادرات	الواردات	المجموع
1978	1.199	2.085	3.284	1991	5.37	6.24	11.61
1979	1.723	3.341	5.064	1992	7.601	9.813	17.414
1980	2.3	2.671	4.971	1993	11.693	11.412	26.05
1981	2.495	2.760	5.255	1994	14.580	16.939	31.519
1982	2.136	2.484	4.620	1995	19.09	21.25	40.34
1983	2.219	3.476	5.695	1996	19.830	19.867	39.698
1984	2.354	3.528	5.882	1997	23.811	19.192	43.004
1985	2.254	6.107	8.361	1998	28.149	20.715	48.863
1986	3.993	7.658	11.651	1999	30.211	25.465	55.676
1987	3.885	7.265	11.15	2000	38.193	30.845	69.038
1988	4.721	8.15	12.871	2001	40.904	35.723	76.627
1989	8.76	14.75	23.510	2002	48.212	38.543	86.755
1990	9.32	12.84	22.160	2003	72.155	53.062	125.217

Source: LengXue, **China-EU Trade Relations,** LinkopingUniversity, May 2004, p. 40, at: **www.ep.liu.se/exjobb/eki/2004/impier/005/exjobb.pdf**

وفي مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني السابع عشر الذي عقد في أكتوبر 2007م، تم عرض رؤية "هو جينتاو" لمستقبل التحول الاقتصادي في الصين، والتي عرفت بـــ "المفهوم العلمي للتقدم"، وتم تعديل الدستور ليتلاءم مع هذه الرؤية، فبعد أن أشتمل البرنامج العام

للحزب في دستوره السابق على فقرة تؤكد أن "الحزب الشيوعي الصيني يقود الشعب إلى تطوير اقتصاد السوق الاشتراكي، ويسعى بلا تحفظ إلى تقوية وتنمية القطاع العام من الاقتصاد "، أضيفت عبارة جديدة هي: "ويشجع ويؤيد، بحماس شديد، عملية تطوير القطاع الخاص" وبعد أن تضمن الدستور السابق أيضاً في برنامجه العام فقرة تعلن عن الأهداف الرئيسية للدولة الصينية، وهي "تحويل الصين إلى بلد اشتراكي، حديث مُرفه، قوى، ديمقراطي ومتقدم ثقافياً "، أضيف إلى النسخة المعدلة هدف آخر، هو "العمل على بناء مجتمع متآلفتسهم جميع فئات المجتمع في بنائه وتستفيد منهكل الجماعات"، وكان من الواضح أن الفقرة قد أدخلت بغرض توسيع القاعدة الاجتماعية للحزب، بحيث تشتمل على جماعات رجال الأعمال التي أصبح مقبولاً أن يتمتع أعضاؤها بعضوية الحزب الشيوعي الصيني، ومنذ عام 2001 [1].

وقد اهتم مؤتمر الحزب بإظهار استجابته للتطورات المهمة التي شهدتها الصين في نهاية العقد الأول من القرن العشرين على صعيد المشكلات الاجتماعية، وبدا هذا جلياً في خطاب هو جينتاو أمام المؤتمر، فقد أكد في فقرات عدة حرص الحزب على بذل جهود نشيطة من أجل تخفيف المشكلات التي يعانيها العاملون في القطاع الحضري، لاسيما في مشروعات الدولة، والتي تحظىبأعلى درجة من اهتمام القيادة السياسية. وأراد"هو جينتاو" عبر خطابه أن يطمئن تلك الفئة إلى أن دولتهم عازمة على اتخاذ الخطوات المستمرة التي تخفف من آلامهم وشكواهم. أما بالنسبة للفلاحين، فقد أضيفت فقرة جديدة إلى البرنامج العام للحزب، تؤكد حرص الدولة على تحقيق التوازن بين التطور في الحضر والريف، والتوازن

(1) أنظر: قنديل، حنان، التغير والاستمرار في السياسات الصينية: قراءة في مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني،مرجع سابق.

بين المناطق الجغرافية المختلفة، وبين التطور الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك بين الإنسان والطبيعة[1].

الخاتمة والنتائج

تعد تجربة التحول السياسي والاقتصادي والايديولوجي في الصين والتي بدأت منذ عام 1978 واستمرت حتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وقادها الزعيم الصيني "دنج هيساوبينج" واستمرت على نهجه جميع القيادات الصينية التي خلفته في الدولة والحزب، تجربة مميزة ومتفردة، إذ أنها استطاعت تحقيق العديد من النجاحات التي انتقلت بالصين من دولة نامية إلى دولة متطورة ومتقدمة سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعسكرياً، وأهلتها لتحتل مكانتها في القرن الجديد وأن تلعب دوراً حيوياً في مجمل التطورات التي يشهدها العالم.

فقد عانت من الثورة عام 1949 وحتى الشروح ببرنامج الإصلاح والتحديثات عام 1978 من حالة من الفقر والتخلف الاقتصادي، إذ كان دخل الفرد فيها متدني جداً وكذلك ناتجها المحلي ومعدل نموها الاقتصادي. ولم تكن تعرف الاستثمارات الخارجية، وكانت مساهمتها في التجارة الدولية متواضعةً لا تتناسب مع حجمها الجغرافي أو البشري.

الا أن ثورة التحديثات والإصلاح عام 1978 ساهمت في تحول الصين الشيوعية إلى عملاق اقتصادي مؤهل لقيادة الاقتصاد العالمي في القرن الجديد وخصوصاً في ظل الأزمات المتلاحقة التي تعيشها الاقتصاديات الأمريكية والأوروبية نتيجة للأزمات المتلاحقة للنهج الرأسمالي، وأضحت السياسة الصينية عموماً مسخرة لخدمة المجتمع الصيني وتحقيق النقلة تلو الأخرى في البنية الاقتصادية لهذا المجتمع الذي بدأ يعرف معنى الرفاهية.

---

(1)المرجع السابق.

ومما تتميز بها تجربة التحديث والإصلاح الصينية أنها جاءت على عدة مراحل مما جعل لهذه التجربة حصانة من الفشل أو الإخفاق الذي يمكن ان يصيبها فيما لو تم العمل بها منذ البداية في عموم القطاعات ومختلف المناطق. كما أنها استطاعت المزاوجة بين اقتصاد السوق والاقتصاد الاشتراكي بطريقة تمكنت من خلالها الاستفادة من المزايا التي يوفرها نظام اقتصاد السوق مع بقاء سيطرة الدولة على الاقتصاد. فقد أدركت القيادة الصينية الجديدة منذ عهد "دنج هيساوبينج"أن النهوض بالصين يتطلب اولاً النهوض بالاقتصاد الصيني. وخلال انعقاد المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني في العام 1978، طرح برنامج التحديثات الأربعة الذي هدف الى جعل الاقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد العالمي.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم التحولات السياسية التي شهدتها الصين منذ ثورة التصحيح عام 1978 وحتى عام 2010. وكذلك التعرف على أهم ملامح النمو الاقتصادي في الصين خلال هذه الفترة والكيفية التي تحقق فيها هذا النمو في مجالاته المختلفة. مع دراسة أهم التحولات الأيديولوجية التي شهدتها الصين منذ ثورة التصحيح عام 1978، والتي استطاعت من خلالها تكييف نظامها الشيوعي الاشتراكي مع مختلف متغيرات اقتصاد السوق. وأخيراً تحديد ملامح نجاح التجربة الصينية باعتبارها نموذجاً متقدماً وحقيقياً لحالة نجاح دولة من دول العالم الثالث في منافسة الدول الكبرى الاقتصادية والسياسية في العالم. وذلك انطلاقاً من افتراض أساسي مؤداه "أن الصين قد شهدت خلال الفترة الممتدة من عام 1978 وحتى عام 2010 العديد من التحولات السياسية والأيديولوجية والاقتصادية والتي أهلتها لتصبح أحد أهم القوى السياسية والاقتصادية في العالم حالياً.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي :

أولاً: تمثل ثورة التحديثات والإصلاح التي انتهجها القادة الصينيون منذ عام 1978 أحد أفضل الأمثلة على حالة تحول دولة من الدول النامية إلى دول متطورة من خلال انتهاج خطوات اقتصادية وسياسية سليمة، استناداً إلى خطط ومناهج دقيقة وتطبيق هذه الخطط بمنتهى الإخلاص والمسؤولية من قبل القيادة السياسية للدولة.

ثانياً: كان نجاح ثورة التحديثات والإصلاح في الصين مرتبط بأربعة مجالات رئيسية هدفت منهجية التحديث للتعامل معها وهي ما عرفت بـــ "التحديثات الأربعة" وهي تحديث الزراعة، وتحديث الصناعة، وتحديث العلوم والتقنيات، وتحديث القوات المسلحة، وهذه المجالات تعتبر العماد الرئيسي لاقتصاد أي دولة في العالم، وبذلك هدفت القيادة الصينية إلى تطوير الأعمدة الرئيسية في بنية الدولة من أجل الارتقاء بها إلى مكانة أرقى وأفضل بين دول العالم.

ثالثاً: ظلت القيادات الصينية ومنذ الشروع ببرنامج التحديثات، والإصلاح تصر على عدم التطرق إلى موضوع الإصلاح السياسي باعتباره جزء من برنامج التحديثات نظراً لاعتبار هذا الموضوع من المواضيع التي قد تعيق منظومة وبرنامج العمل والإصلاح الاقتصادي، إذ أن هذه القيادات ظلت تنظر إلى موضوع الديمقراطية باعتباره نموذجاً غربياً لا يصلح للتطبيق في البيئة السياسية الصينية.

رابعاً: رغم غياب الديمقراطية وسيطرة الحزب الشيوعي على السلطة في الصين، إلا أن النظام السياسي الصيني قد شهد العديد من التطورات باتجاه تحديث وتحسين بنية الطبقة السياسية الحاكمة من خلال تأهيل مجموعة من الكوادر والقيادات الشابة ذات المؤهلات العلمية والثقافية العالية جداً، والتي كان لها دور كبير في النقلة النوعية التي شهدتها الصين، إذ أنه ورغم غياب أي منافس للحزب الشيوعي على السلطة، إلا أن الحزب استطاع النجاح في تطوير ذاته داخلياً، ويصل إلى معادلة سياسية تضمن وصول أفضل القيادات وأكثرها تأهيلاً إلى المناصب العليا في البلاد.

خامساً: تعددت العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى نجاح برنامج التحديثات والإصلاح في الصين، مثل الابتعاد عن سياسة العزلة والتحول التدريجي من النظام الاشتراكي والاندماج النشيط في عدة كيانات اقتصادية عالمية وإقليمية مثل منظمة التجارة العالمية والعديد من التجمعات الاقتصادية الإقليمية. إضافة لإتباع الحكومة الصينية لسياسة محددة في التعامل مع الاستثمارات الأجنبية ألا وهى تشجيع التجارة والاستثمار الأجنبي، ما دامت تفيد الاقتصاد الصيني والحد منها إذا كانت تهدد المنتجين المحليين وتؤثر سلباً على الاقتصاد. إضافة لدعم التعاون ما بين القطاعين العام والخاص وإعطاء المزيد من الحرية للقطاع الخاص للقيام بدوره في تحقيق النمو بدءا من عام 1988.

سادساً: استطاعت الصين تقديم نموذجاً راقياً جداً لحالة تكيف المنهج الأيديولوجي للبلاد مع المتغيرات السياسية والاقتصادية المحلية والدولية، فقد استطاعت الانتقال بالنهج الاشتراكي للحزب الشيوعي من حالة الجمود والتحفظ تجاه اقتصاديات السوق الغربية إلى شريك فعال ومسيطر في التفاعلات الاقتصادية العالمية، وبذلك استطاعت الصين تجنب الوقوع في أخطاء الاتحاد السوفييتي السابق والدول الشرقية التي لم تملك القدرة على التكيف والتغيير في النهج الاقتصادي مما أدى إلى تفككها وسقوطها وتحول أنظمتها إلى النهج الليبرالي الرأسمالي.

سابعاً: رغم النجاحات والانجازات الكبيرة التي حققتها الصين منذ عام 1978 إلا أنها لا تزال أمام مجموعة من التحديات والصعوبات التي ينبغي التعامل معها بجدية وايجاد حلول جذرية لها، مثل

أ) مشكلة الريف الصيني، فالدخل لدى الفلاحين وبعض السكان في المدن والقرى يزداد على نحو بطئ، وإذا لم تتحسن أحوال الريف المعيشية، فقد يتسبب ذلك في هجرة واسعة لجيوش من العاملين من القرى إلى المدن.

ب) مشكلة البطالة الناجمة عن الخلل في توزيع الدخل بين فئات المجتمع، مما ضاعف من الآثار الاجتماعية للبطالة التي سيكون لها العديد من الآثار السياسية السلبية وتشكل تحدياً حقيقياً للسلطة المركزية في بكين، خاصة مع استمرار نهج الدولة في الإصلاح الاقتصادي وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص.

ج) إن نظام اقتصاد السوق يحتاج إلى مزيد من العلاج والتعديل، وهناك مشاكل تتعلق بالأمن الاجتماعي في كثير من المناطق، وأسلوب العمل لدى بعض الكوادر القيادية الحزبية والمتمثل في والبيروقراطية والإسراف والتبذير مازال في غاية الخطورة. إضافة لانتشار ظاهرة الفساد بشكل كبير، إذ أن أسلوب الحزب في القيادة والحكم ما يزال غير متطابق تماماً مع متطلبات الوضع الجديد، وبعض المنظمات الحزبية تتسم بالضعف في أدائها. وظاهرة الفساد السياسي ترتبط في النظم الاشتراكية بشكل كبير بالقطاع العام وطبقة البيروقراطية المسيطرة على الحزب ومناصب الدولة التي غالباً ما تسيئ استخدام سلطاتها وصلاحياتها في تبديد المال العام.

د) مشكلات التطور السياسي، فالفترة الماضية في تاريخ الصين ظلت متأثرة بعهد ماوتسيتونج، وظلت تُعلي من مبدأ الاستقرار السياسي على حساب الانفتاح والتغيير، وهذا ما حدث مع مظاهرات الطلبة في عام 1989 حيث تم قمع تلك المظاهرات بالدبابات، وربما يكون مبدأ الاستقرار السياسي صائباً وملائماً في الفترة السابقة من تاريخ الصين، يفرضه هذا العدد الكبير من السكان، الذى لا يمكن السيطرة معه على أيانفلات فيه، لكنه من التغييرات والتحولات الجديدة التي يشهدها المجتمع الصيني، فإن التطور السياسي أضحى قضية بالغة الأهمية.

ه) تدهور أوضاع حقوق الإنسان في الصين،فمنذ أحداث الميدان السماوي عام 1989 ما يزال سجل الصين في مجال حقوق الإنسان متردياً، وقد نشرت منظمات حقوق الإنسان

تقارير عديدة تندد فيها بانتهاكات حقوق الإنسان في الصين، خاصة بالنسبة لقمع وتعذيب واعتقال المعارضين السياسيين.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1) الدوريات:

- أحمد، جعفر كرار (أبريل 1997) الصين بعد رحيل دينج شياو بنج: دراسة حول الوضع الراهن واحتمالات المستقبل، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 128.

-خضر ، عباس (2002). الصين بين حافز امتلاك القوة وقيد القطبية الأحادية، **مجلة شؤون خارجية**، العدد 30.

- دليلة، عارف (1984). حول بحث المركزية والديمقراطية في الاقتصاد الاشتراكي، **مجلة دراسات عربية**، العدد4.

- سعداوي، عمرو عبد الكريم (أبريل 1998). النخبة السياسية في الصين: محاور النخب ومحاور الصراع، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 132.

- السعدني، نيرمين (يوليو 2002). الصين وعضوية منظمة التجارة العالمية.. التحديـــــات والآثـــار، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 149.

- سون، سون بي (1995). الصين تحت الإصلاح والانفتاح، **مجلة شؤون سياسية**، العدد 4.

- شلبي، أمين (يوليو 2006). هل الصعود الصينى تهديد للولايات المتحدة؟، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 165.

- عبد الله، عبد الصمد (2008). التنمية والبعد الاشتراكي للسوق: دراسة تحليلة في الاقتصاد الصيني، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العددان صيف- خريف 2008.

- عبد الرضا، نبيل جعفر (2004). الاقتصاد الصيني بين الانغلاق والانفتاح، **مجلة العلوم الاقتصادية**، جامعة البصرة ، المجلد 4، العدد 140.

- عزيز،خيري (يناير 1980). الانفتاح والتحديث في الصين الجديدة، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 59.

- فابر، جويلهيم (2001). الدولة والفساد والتجريم في الصين، ترجمة شوقي لطيف، **المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية**، العدد 169.

- الفالح، متروك (أكتوبر 1991). النموذج الصيني للتوحيد: دراسة في الأصول والعوامل والدلالات، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 152.

- فرج، احمد محمد (أكتوبر 1993). الإصلاحات الاقتصادية والسياسية فى الصين، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 114.

- فرحات، محمد فايز (أبريل 1998)، الاقتصاد الصيني: رؤية سياسية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 132.

– قنديل، حنان (يناير 2008). التغير والاستمرار في السياسات الصينية: قراءة في مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني،**مجلة السياسة الدولية**، العدد 171، السنة يناير 2008.

– كاديل، ألبرت (سبتمبر 2009). نهضة الصين الاقتصادية: حقائق وأوهام، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 367.

–المدني، عبد الله (2007). الجيل الثالث من قادة الصين يرسخ أقدامه في السلطة، **الحوار المتمدن**، العدد: 2006، 2007/8/13. 2007 / 8 / 13.

– ناثان، اندرو وجيلي، بروس (ديسمبر 2002). الطريق الى السلطة: الجيل الرابع يحكم الصين،**مجلة وجهات نظر في الثقافة والسياسة**، المجلد4، العدد 47.

– نعمان، محمد جلال، المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعي الصيني: النتائج والدلالات، **مجلة الوقت**، العدد 614 ، 27 أكتوبر 2007.

–يمين، سونغ. (2001). الفرص والتحديات التي تواجه الصين قبل عام 2010، ترجمة إسامة مهدي سلطان، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، **كراسات استراتيجية**، السنة السادسة، العدد الثالث.

– يونس، محمد عبد الرحمن (نوفمبر 2002) الصين الجديدة في ظل سياسة الإصلاح، **مجلة وجهات نظر في الثقافة والسياسة**، المجلد 4، العدد 46.

2) الكتب:

– بورشتاين، دانييل ودي كيزا، أرنيه (2001). **التنين الأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين**، ترجمة شوقي جلال، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

– بركات، نظام وأخرون (1989)، **مبادئ علم السياسة**، عمان: دار الكرمل للنشروالتوزيع.

– بن، وو (1996). **الصينيون المعاصرون: التقدم نحو المستقبل انطلاقاً من الماضي**، ترجمة عبد العزيز حمدي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

- زايتس، كونراد ، (2003). **الصين: عودة قوة عالمية**، ترجمة سامي شمعون، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

-عبد الحي، وليد سليم (2000). **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي: 1978-2010**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

- عثمان، سعيد محمد والثامر، سامرة نعمة (2001). **التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصني وآفاق تطوره المستقبلي**، عمان: دار وائل للنشر.

- فوكوياما، فرانسيس (1993). **نهاية التاريخ**، ترجمة حسين احمد، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات والنشر.

- قريصة، صبحي تادرس وآخرون (1984). **مقدمة في الاقتصاد**، بيروت: دار النهضة.

- لاندزبرج، هارت مارتن (2005). **الصين والإشتراكية: إصلاحات السوق والصراع الطبقي**، رام الله: دار التنوير.

- المديني، توفيق (2004). **وجه الرأسمالية الجديدة: دراسة**، دمشق: مطبعة اتحاد الكتاب العربي.

- المنوفي، كمال (1987)، **أصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987.

- ميرديث، روبين (2009). **الفيل والتنين: صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعاً**، ترجمة شوقي جلال، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

- نافع، إبراهيم، (1999). **الصين معجزة نهاية القرن**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسة والنشر.

- هور، شارلي (1995). **الصين ثورة من؟**، الجيزة: مركز الدراسات الاشتراكية.

3) فصل في كتاب محرر:

- بيومي، نجلاء الرفاعى (1997). الصين، محمد السيد سليم ونيفين عبد المنعم مسعد (محرران)، **مؤتمر العلاقة بين الديمقراطية والتنمية فى آسيا**، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية في جامعة القاهرة.

- سليم، محمد السيد (1994). الصين في ظل نظام القطبية الثنائية، مصطفى الحمارنة (محرر)، **العرب في الاستراتيجيات العالمية**، عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية.

4) الرسائل الجامعية

- أبو جرادة، بلال خميس، (2003). **السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط: 1949-2003**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- درادكة، محمد يوسف (1998). **دراسة في السياسة الخارجية الصينة (1980-1996)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

-عقيل، وصفي محمد (2003). **اثر العولمة الاقتصادية على صنع القرار السياسي في الصين خلال الفترة بين عامي (1997-2007)**، رسالة جامعية غير منشورة،جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

5) الصحف

- شلغين، بادي، التجربة الصينية والإصلاح الاقتصادي، صحيفة البعث السورية، الخميس 30 حزيران 2011.

- والي، جون، الاقتصاد الصيني وخلية النحل، صحيفة الرؤية الاقتصادية، 17 يناير 2010.

6) الإنترنت:

- أحمد، أحمد سيد (يناير 2003). **الصين بين التحولات الداخلية والانفتاح على الخارج،** مجلة الديمقراطية، نقلاً عن موقع الأهرام الرقمي:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=794281&eid=45

- حسين، سوس (يناير 1990). **أزمة الاقتصاد الصينى،** مجلة السياسة الدولية، نقلاً عن موقع الأهرام الرقمي:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=216742&eid=1909

- زاجوريا، رونالدس (أكتوبر 1984). **ثورة الصين الهادئة،** مجلة السياسة الدولية، نقلاً عن موقع الأهرام الرقمي: **http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=215656.**

- سعيد، عبد المنعم (يناير 1977). **الصين الشعبية بعد ماوتسى تونج - صراع القوى السياسى فى الصين بعد ماو،** مجلة السياسة الدولية، نقلاً موقع الأهرام الرقمي:

http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=214178

- صدقي، راجية ابراهيم (يناير 1990). **الحركة الطلابية ومستقبل التحديث الاشتراكى فى الصين،** مجلة السياسة الدولية، العدد 99، نقلاً عن موقع الاهرام الرقمي:

http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=216792

-عبد المجيد، وحيد (1977)، **الصين الشعبية بعد ماوتسى تونج - صياغة القرار السياسى فى العهد الماوي،** مجلة السياسة الدولية، نقلاً عن موقه الأهرام الرقمي:

http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=214173

- العزي، غسان (يوليو 1998). **مستقبل القوى العظمى والنظام الدولي،** مجلة الدفاع الوطني، العدد 25، نقلاً عن موقع المجلة على الانترنت:

http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=4360

- قنديل، حنان ماهر (يوليو 1987). **اتجاهات الإصلاح فى العالم الشيوعى: تجربة الصين بعد ماو،** مجلة السياسة الدولية، العدد 89، نقلاً عن موقع الأهرام الرقمي:

http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=216212

- المحسن، عبد الكريم صالح، قراءة متأنية في ملف مهم الصعود السلمي والتوازن السياسي في الصين:**http://albayyna-new.com/news.php?action=view&id=9861**

- النجار، أحمد السيد (يناير 1990). **التغيير السياسي فى الصين 1976- 1985**، مجلة السياسة الدولية، نقلاً عن موقع الأهرام الرقمي:

http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=216772.

- الهواري، فاروق (أبريل 1986). **المرحلة الجديدة للإصلاحات الاقتصادية فى الصين**، مجلة السياسة الدولية، نقلاً عن موقع الأهرام الرقمي:

http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=215975 .

ثانياً المراجع باللغة الإنجليزية

- Beja, Jean-Philippe., (2011), **The Impact of China's 1989 Tiananmen Massacre**, Taylor & Francis.

- Bhattasali, Deepak., (2004), **China and the WTO : accession, policy reform, and poverty reduction strategies**, Washington, DC : World bank.

- Bruce, John W. and Li, Zongmin., (2009), **Crossing the River While Feeling the Rocks**, in: Spielman, David J., (ed). Millions Fed: Proven Successes in Agricultural Development, Intl Food Policy Res Inst.

- Chen, An., (1999), **Restructuring political power in China: alliances and opposition, 1978-1998**, Boulder: Rienner.

- Christop, Hughes., (2006). **Chinese Nationalism In A Global Era**, London: Routledge.

- Chuang, Suo-Hang., (1989), **The petty private economy in China: Capitalism within a socialist system**,University of Southern California.

Dickerson, M O., (2010), **An introduction to government and politics : a conceptual approach**, oronto : Nelson Education.

- Dillon, Michael., (2008), **China: a modern history**, London : Tauris.

-Goodman, David., (1995), **Deng Xiaoping and the Chinese Revolution**, London: Routledge.

-Kuhn, Robert Lawrence., (2009), **The Inside Story of China's 30 Year Reform : How China's Leaders Think and What This Means for the Future**, John Wiley & Sons Inc.

-Li, Cheng., (2008), **China's changing political landscape: prospects for democracy**, Washington, D.C. : Brookings Institution Press.

-Liu, Guoli., (2011), **Politics and government in China**, Santa Barbara, Calif. : ABC-CLIO.

-Liu, Guoli., (2011), **Politics and government in China**, Santa Barbara, Calif.: ABC-CLIO.

- Liu, Shin I., (1991), **The relationships among ideology, policy and economic performance: Mao Tsetung, Liu Shaochi and the economy in China**, The University of Nebraska – Lincoln.

-MacFarquhar, Roderick., (1997), **The politics of China : the eras of Mao and Deng**, Cambridge: Cambridge Univ. Press.

- McCormick, Barrett Lloyd., (1985), **Political Reform In Post-Mao China: Democracy And Due Process In A Leninist State (Communism, Law)**, The University of Wisconsin – Madison.

-Myers, James T, (1986), **Chinese Politics: The death of Mao (1976) to the Fall of Hua Kuo-feng (1980)**, Columbia, S.C. : University of South Carolina Press.

- Nathan, Andrew J., (1999), **Dilemmas of reform in Jiang Zemin's China, Boulder**, Colo. : Lynne Rienner Publishers,

- Ogden, Suzanne., (1992), **China's search for democracy: the student and the mass movement of 1989**, Armonk, NY: M.E. Sharpe.

- Stewart, Whitney., (2001), **Deng Xiaoping: leader in a changing China**, Minneapolis : Lerner Publications.

- Unger, Jonathan., (1991), **The pro-democracy protests in China: reports from the provinces**, Armonk, NY: Sharpe.

-Vogel, Ezra., (2011), **Deng Xiaoping and the transformation of China**, Cambridge, MA: The Belknap Press of Harvard University Press.

- Winters, L Alan., (2007), **Dancing with giants : China, India, and the global economy**, Washington, DC : World Bank ; S.l. : Institute of Policy Studies, cop.

-Wong, John., (2002). **China's post-Jiang leadership succession : problems and perspectives,** Singapore: Singapore Univ. Press.

- Yang, Cheng., (1985), **Socialism And The Quest For Modernization: The Political Economy Of China's Development Strategy (Communism, Economic, Policy-Making),** University of California, Berkeley..

- Yang, Guangbin& Li, Miao., (2009), **Western Political Science Theories and the Development of Political Theories in China**. Journal of Chinese Political Science, Vol. 14 Issue 3.

-Yu, Keping,. (2010), **Democracy and the rule of law in China**, Leiden ; Boston : Brill.

- Zheng, Yushuo., (2011), **Whither China's democracy : democratization in China since the Tiananmen incident,** Hong Kong : City University of Hong Kong Press.

-Alexandroff, A., (2003), **China and the Long March to Global Trade**, London: Routledge.

-Chen, Weixing., (1992), **Ideology and rural development in China**, 1959-1991, Northern Illinois University.

-Li, Kwok-sing., (1995), **A glossary of political terms of the People's Republic of China**, Hong Kong: Chinese Univ. Press.

-Zha, Daojiong., (1999), Chinese considerations of "economic security**", Journal of Chinese Political Science**, Volume 5, Number 1.

- Zhang, Xibao (2010**), Narratives of Chinese economic reforms : how does China cross the river?**, Singapore ; Hackensack, NJ : World Scientific,

THE IMPACT OF POLITICAL, ECONOMIC AND IDEOLOGICAL CHANGES ON ECONOMIC GROWTHIN THE PEOPLE'S REPUBLIC OF CHINA 1978-2010

By

Abdul-Aziz bin Saud Al-Mubarak

Supervisor

Dr. Muhammad Al-Masalha, Prof.

ABSTRACT

The purpose of this study is to identify the most important political, economic and ideological transformations in China for the period 1978 - 2010, and to identify the most important features of economic growthin China during this period and how they achieved this growthin various fields. The study also aimed to determine the impact of these transformations in China on economic growth.

This study came into three chapters, the first one dealt with the general framework of the study, it explored the significant of the study, its aims, assumptions and questions, as well as the previous studies and the methodology of the study. The second chapter of the study dealt with the impacts of the political transformations in China from 1978-2010, including the region of DengXiaoping 1978-1997, as well as the leaders after him until 2010.The third chapter discussed the impacts of the economic transformations in China 1978-1997, and the evolution of economy growth in China during the period 1978-1997, and period 1992-2010.

The most important results of the study were:

First: the modernization revolution and reform in China is one of the best examples of the state of transformation of the developing countries to developed countries through the pursuit of economic and political steps based on sound plans and curricula minutes.

Second: The success of the process of modernization and reform in China is linked to four main areas are known as the "the four modernizations" a modernization of agriculture, and industrial modernization, and modernization of science and technology, and modernize the armed forces, and these areas are considered the main fundamentals of economy of any country in the world.

Third: The effortsofChineseleaderssince"Deng Xiaoping" and"Jintao" contributedtoachievingaquantumleapinChina's economicgrowththroughthese leaderskeentoachieveeconomic developmentinall areasrelatedtothedevelopmentofthe countryineconomicterms.

Fourth: there were many economic and social factors that led to the success of the program of reform and modernization in China, such as moving away from a policy of isolation and the gradual transformation of the socialist system and integrate in several economic entities of global and regional organizations such as the World Trade in 2001 and many of the regional economic groupings.